



الجلسة العامة ٦

الاثنين، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الساعة ٢١/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت (سانت لوسيا)

السيد بورغ (مالطة) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي أدلت به إيطاليا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه.

لغياب الرئيس، شغل السيد أليموف (طاجيكستان)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ٢١/٠٥

البند ٤٧ من جدول الأعمال (تابع)

بالرغم من أن عدد حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مالطة ما زال منخفضاً نسبياً، ندرك الأثر المدمر الإضافي الذي يحتمل أن يحدثه المرض ونعترف بأنه لا مجال بالتأكيد للتقاعس وتهنئة الذات. ونؤكد من جديد تعهد مالطة بمكافحة ذلك الوباء فضلاً عن التزامنا بالمضي في محاولة التصدي لمشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع جوانبها. ولا تكفي مناقشة هذه المشكلة على الصعيد الوطني. بل تفرض علينا مسؤولياتنا كممثلين لمواطنينا أن نمضي بالمناقشة إلى ما هو أبعد من ذلك. وعلينا التزام جماعي تجاه المواطنين بالتصدي لهذا التحدي على نحو ملموس وفي استجابة عالمية متضافرة.

متابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين: تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الجلسات العامة الرفيعة المستوى المكرسة لمتابعة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين وتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

تقرير الأمين العام (A/58/184)

ويتعين القتال في هذه المعركة على جبهتين، هما الاحتواء والوقاية. وصحيح أن ذلك ليس بالأمر السهل، ولكن ينبغي أن تتخذ تجارب البلدان الأخرى التي ثبت

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل جوزيف بورغ، وزير خارجية مالطة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



البرامج، من قبيل توزيع الحقن من المراكز الصحية دون مقابل. إضافة إلى ذلك، يفيد المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مالطة من سهولة الحصول على الرعاية الصحية المجانية، بما فيها الأدوية، والمعلومات، والتوجيه، والدعم، وكلها قد تمخضت عن تحسين في نوعية الحياة. والسرية هي إحدى الأولويات في النظام بأكمله، وهي في المقام الأول من الأهمية في مجتمع صغير مثل مالطة.

ومن المسلم به منذ مدة طويلة أن المعركة مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجب أن تشمل جميع الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي. ويجري التشجيع النشط على إجراء اختبار فيروس نقص المناعة البشرية لجميع المرضى الذين يحضرون إلى العيادة الخارجية المنشأة حديثاً لتشخيص الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والسيطرة عليها. وتتجاوز نسبة الاستيعاب الجيدة للغاية التي تبلغ ٧٠ في المائة كثيراً الحد الأدنى الموصى باستهدافه.

وتعمل مالطة بنشاط في الوقت الحاضر على إعداد أول سياسة وطنية للصحة الجنسية فيها. وتشمل العناصر الرئيسية لهذه السياسة مقترحات لاستعراض التعليم الجنسي في المدارس، ورصد حالات العدوى بالأمراض الرئيسية التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية. وتؤكد أيضاً على ضرورة سن تشريعات محددة لمعالجة مشاكل من قبيل التمييز في ما يتصل بفرص العمل وحقوق الإنسان الأساسية الأخرى.

وبالرغم من احتواء مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بصورة نسبية في جزيرتنا، إلا أنها لا تزال حقيقة واقعة ومأساة تفوق الوصف يعيشها الأشخاص المصابون بالفيروس يوماً بعد يوم.

وفي الختام أؤكد من جديد على نقطة بالغة الأهمية ذكرتها بلداننا في إعلان الالتزام الذي تعهدت به في الدورة

نجاحها كنماذج يتبعها الجميع. وقد شهدت مالطة عن كثب التغيرات والمنجزات التي حدثت في هذا الميدان على مدى السنوات الأخيرة، انتقالاً من حقبة سابقة سيئة الحظ، كان يقتصر كل ما يمكن تقديمه لمرضاها فيها على العلاج من الأمراض الانتهازية والرعاية القائمة على تسكين الآلام، إلى ما أصبح متاحاً في الآونة الأخيرة من مضادات فيروسات النسخ العكسي. فقد غير ذلك تماماً آفاق المستقبل ونوعية الحياة بالنسبة لمرضاها ولجميع المعنيين.

وترى مالطة أن الأساس في الاستراتيجية الفعالة للاحتواء نظام للرعاية الصحية يتسم بسهولة الوصول إليه وجودة التنظيم. وتقدم وحدة الأمراض المعدية بمستشفياتنا الحكومية الخدمة المركزية في الجزيرة. ولا يمكن وصف العلاج المجاني بمضادات فيروسات النسخ العكسي إلا في تلك الوحدة، التي تعمل أيضاً عن كثب مع معمل مركزي تجرى به اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية في سرية. ويتيح هذا مزيداً من الدقة في جمع المعلومات والدراسة الوبائية، وهي أمر محوري للاستجابة المحددة الهدف ولتخصيص الموارد المحدودة بشكل ملائم.

ومواجهة مالطة للوباء شاملة، تتكامل فيها الوقاية مع التوجيه وإجراء الاختبارات الطوعية المكفولة السرية، وتقديم الرعاية، والدعم، والعلاج. وتوفر هذه الخدمة المتعددة التخصصات مختلف إدارات دائرة الصحة الوطنية، التي تعمل في اتصال وثيق مع الأخصائيين الاجتماعيين والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

والواقع أن الوقاية من العدوى لا تزال عصب المواجهة التي تقوم بها مالطة، من خلال توفير المعلومات، وفحص جميع المتبرعين بالدم والكميات المتبرع بها، واتخاذ احتياطات شاملة في سياق تقديم الرعاية الصحية، وشن حملات التوعية، وعمل برامج التثقيف الهادفة وغيرها من

مرور سنتين على صدور الإعلان، حان الوقت لاستعراض النتائج.

وفي ما يتعلق بصفة بلدية بوروندي، ينبغي التأكيد أولا على أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب بلغ حدا يندرج بخطر كبير. وهكذا، ووفقا لآخر دراسة استقصائية وطنية لحاملي الفيروس، أُعدت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، كان معدل العدوى في حدود ٩,٤ في المائة في المناطق الحضرية، و ١٠,٥ في المائة في الضواحي، و ٢,٥ في المائة في المناطق الريفية.

إن الآثار المجتمعة للحرب التي نكب بها بلدي فترة تزيد على ١٠ سنوات، إلى جانب تسارع وتائر الفقر، وضعف الإجراءات المتخذة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، قد ساهمت جميعها في سرعة انتشار الوباء على هذا النحو. وفي مواجهة سعة نطاق تفشي هذا الوباء، وضعت حكومة بوروندي خطة عمل وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية تغطي الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦. ودخلت الخطة الآن مرحلة التنفيذ.

وأولت حكومة بوروندي في بادئ الأمر أولوية عليا لإنشاء مجلس وطني، وإدارات قطاعية، ولجان في المقطعات، ولجان مجتمعية ولجان محلية لمكافحة الإيدز. واعتمد هذا النهج في إشراك قطاعات السكان كافة من القمة إلى القاعدة.

وبغية إظهار الالتزام على أعلى مستويات الحكومة بجهود مكافحة تلك التي تمثل حربا لا نستطيع تحمل خسارتها، يتأسس رئيس الدولة نفسه المجلس الوطني لمكافحة الإيدز. وفي الوقت نفسه، أنشئت وزارة مسؤولة عن مكافحة الإيدز وألحقت برئاسة الجمهورية.

وفي الوقت الحاضر، وبفضل إصرار الحكومة ودعم شركائنا، أضحت جميع هذه الهياكل عمليا في حالة تشغيلية.

الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة، عندما أكدنا الدور الرئيسي الذي تقوم به الأسرة في ما يتصل بوقاية إخواننا في الإنسانية من المتأثرين بهذه المأساة الإنسانية، ورعايتهم ومساعدتهم وعلاجهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جنيفيف سيندايزيرا، الوزيرة المكلفة بمكافحة الإيدز في جمهورية بوروندي.

السيدة سيندايزيرا (بوروندي) (تكلمت بالفرنسية): إن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي ظهر في مطلع الثمانينات من القرن الماضي أصبح الآن لا مشكلة صحة عامة فحسب بل وتحديا رئيسيا لكافة أوجه التنمية البشرية المستدامة. ولقد قوضت هذه النكبة بصورة خطيرة إنجازات البشرية المتصلة بالتنمية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. وتثير هذه الحالة قلقا خاصا في البلدان ذات الاقتصادات الهشة، ولا سيما البلدان الأفريقية.

وتفيد المؤسسات المتخصصة بأنه سُجلت خلال السنوات العشرين الماضية إحصاءات عن الأشخاص المصابين تنذر بالخطر. وينبغي التأكيد على وجود غالبية الأشخاص المتأثرين في البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. ولا بد أن يُظهر العالم قدرا أكبر من التضامن، لأن أفريقيا تشهد حقا عملية انهيار.

وبغية مواجهة هذه الأزمة العالمية غير المسبوقة، وضعت الجمعية العامة في عام ٢٠٠١ خطة عمل عالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إضافة إلى إعلان الالتزام لتشجيع المشاركة على أعلى مستوى من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وبعد

احتثات جذور هذا الوباء ولكي نترك لشبابنا عالما مليئا بالأمل.

ومن المؤكد لنا جميعا أن نجاح هذه المهمة النبيلة يعتمد على وجود تضامن فعال بين الدول، وينبغي أن يكون هذا الهدف رايتنا في المعركة من أجل مكافحة هذا الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ميخائيل فيت، وكيل وزير الصحة في الجمهورية التشيكية.

السيد فيت (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): تعرب الجمهورية التشيكية عن موافقتها التامة على البيان الذي سبق أن أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. بيد إنني أود أن أضيف كلمات قليلة بشأن الحالة الخاصة ببلدي، الجمهورية التشيكية.

ويتعين عليّ أن أعترف بأن الجمهورية التشيكية لا تزال بلدا جد محظوظ بقدر ما يتعلق الأمر بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إذ لم تشخّص في البلد، حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، إلا ٦٣٣ حالة عدوى بفيروس نقص المناعة البشرية بين مواطنينا البالغ عددهم ١٠,٣ مليون نسمة، وبذلك يكون المعدل التراكمي لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية ٦١,٦ حالة لكل مليون نسمة من السكان. وقد توفي حتى اليوم ١٠٠ مريض من أصل ١٦٨ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في بلدنا. وتنتمي الجمهورية التشيكية، لأسباب شتى، إلى أقل البلدان إصابة بهذا الوباء من المنظورين الأوروبي والعالمي.

ويعرب بلدي عن تقديره البالغ لكامل العملية التي قامت بها الأمم المتحدة والتي أدت إلى اعتماد إعلان الالتزام في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة التي عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتؤيد الجمهورية التشيكية على أوفى نحو

وجدير أيضا بالذكر تصميم رابطات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية والجماعات الدينية ومنظمات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على المساهمة في مكافحة هذا الوباء.

وبطبيعة الحال، يتطلب التنفيذ الأمثل لخطة العمل الوطنية التي وضعناها موارد مالية ما زال يتعين الحصول على جزء منها، وبالتحديد ١٤٠ مليون دولار من أصل ميزانية قدرت بمبلغ ٢٣٠ مليون دولار.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر لمن سددوا المبالغ التي تعهدوا بتقديمها. وأذكر بصفة خاصة البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والصندوق العالمي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والمالاريا والسل. وأحث أيضا الأطراف التي لم تقدم بعد مساهماتها على أن تبادر إلى تقديمها على جناح السرعة، لأن الانتظار حتى الغد قد يجعل القطار يفوتنا.

ومن دواعي الأسف الشديد في الوقت الحاضر أنه ليس في إمكاننا في معظم البلدان الفقيرة مثل بوروندي منع انتقال الفيروس من الأمهات إلى الأطفال، في حين أن العلاج الملائم والفعال متوفر. ومن دواعي الإحباط أيضا رؤية أن دواء تخفيف عبء انتشار الفيروس متوفر، ولكن انخفاض دخل سكاننا يجرمنا من الاستفادة من التقدم الذي أحرزه الطب.

وتمثل مشكلة رعاية المرضى عقبة رئيسية للفحوص الطوعية. وبغية تفادي هذه العقبة وحماية البشرية، حان الوقت لكي تتضافر جهودنا على نحو أكثر تحديدا بغية

عاما ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، وسوف نقوم بتحليل وتفسير تلك البيانات بحلول نهاية هذا العام.

وفيما يتعلق بالأثر الإجمالي لفيروس نقص المناعة البشرية، فإننا لم نشخص منذ عام ١٩٨٥ سوى ثلاث حالات لانتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عموديا إلى ثلاثين طفلا من إمهاات مصابات بهذا الفيروس، وذلك بفضل العلاج الوقائي المعمم بمضادات (فيروس النسخ العكسي). وهذا العلاج الوقائي يقدر بالبحان لجميع الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية.

إن حكومة الجمهورية التشيكية ووزارة الصحة التشيكية والبرنامج الوطني التشيكي المعني بالإيدز تؤكد جميعها مجددا إحساسها بالمسؤولية إزاء احتواء وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدنا والتخفيف من أثره الإجمالي على مجتمعنا. لقد بينت لتوي بعض السياسات التي رسمناها ونعكف منذ فترة على تنفيذها تحقيقا لهذه الغاية.

وأتشرف أيضا بأن أعرب عن استعداد بلدي لمواصلة هذه الجهود ولتنفيذ المبادرات الجديدة المنبثقة عن إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سبيل مكافحة هذا الوباء. ونحن ملتزمون بتعزيز آليات رصد وتقييم منجزاتنا، كما أننا مستعدون لتكييف إجراءاتنا وفقا للتتائج الصادرة عن نظام المعلومات المتعلقة بالاستجابة القطرية المنبثق عن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ختاما، أسمحوا لي بأن أشكر الأمم المتحدة على عقد هذه الجلسات الرفيعة المستوى المكرسة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين وتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأقدر بوجه خاص الطابع التفاعلي لهذا الحدث، وآمل أن يمنحنا الإلهام والطاقة لكي

ما يبذله برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من جهود ترمي إلى تحقيق قيادة وتنسيق فعالين للإجراءات المتخذة في جميع أنحاء العالم من أجل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والأهداف المتفق عليها لمنع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وحشد المبالغ اللازمة من الموارد المالية، وأهداف هامة أخرى. وبما أن إعلان الالتزام قد حدد الأهداف، يتعين علينا أن نركز تماما على تحقيق هذه الأهداف وعلى رصد التقدم المحرز بصدد تحقيقها في الفترات التي حددها الإعلان ذاته.

واسمحوا لي أن أشير إلى بعض البيانات المستقاة من تسعة مؤشرات وطنية لرصد التقدم المحرز في تنفيذ برنامج الإيدز الوطني والسلوك المتصل بفيروس نقص المناعة البشرية. بادئ ذي بدء، تشير بياناتنا إلى أن المدرسين في ٩٣ في المائة من المدارس الابتدائية تلقوا تدريبات في مجال التربية القائمة على المهارات الحياتية ودرسوا المادة خلال السنة الدراسية الفائتة. إننا نعتبر أن لجميع الشبان الحق في الحصول على المعلومات الدقيقة عن كيفية حماية أنفسهم وكيفية تبني المهارات التي تحد من سلوكهم الخطر.

ثانيا، يزود نحو ١٠٠ في المائة من الزبائن في المرافق الإقليمية للأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي بخدمات ملائمة في مجال الاستشارات والتشخيص والعلاج ضد هذه الأمراض، بما في ذلك المشورة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتوفر هذه المرافق على أساس طوعي فحوصا لكشف هذا الفيروس لجميع المرضى المصابين بالأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي.

ثالثا، تقوم هذه السنة بعملية جمع بيانات مستكملة بشأن سلوك اليافعين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤

أيضا أعطى تعليمات للتصدي للمسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

واستنادا إلى تجربتنا والدروس المستفادة من السنوات العشر الماضية، صغنا مبدأ الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعناية بالمصابين به وعلاجهم، ووضعنا خططا استراتيجية متوسطة وطويلة المدى.

وقد خصصت الحكومة الصينية مبلغا قدره ٦,٨ مليار يوان لإنشاء آليات للوقاية من المرض والسيطرة عليه وتحسين هذه الآليات في المقاطعات. واستثمرت الحكومة مبلغ قدره ٢,٢٥ مليار يوان لتدعيم مراكز نقل الدم. ويجري كل عام استخدام مبلغ ٢٠٠ مليون يوان في إطار صندوق خاص للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعناية بالمصابين به وعلاجهم.

وقد أنشئت مشاريع الرعاية الصينية في ٥١ مقاطعة في الصين وهي تشمل تدابير واسعة وشاملة للوقاية والعلاج. بيد أننا ندرك تمام الإدراك أن الصين بلد نام وأن تميزتها الاقتصادية والاجتماعية ما زالت في طور مبكر وبالتالي، لم تول العناية الكافية للمسائل المتصلة بالإيدز. وقد تعاوننا هذه السنة مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إجراء مسح مشترك لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولدينا حاليا في الصين نحو ٨٤٠ ٠٠٠ مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من بينهم زهاء ٨٠ ٠٠٠ مريض بالإيدز.

إن الحكومة الصينية، إذ تواجه المهمة الشاقة المتمثلة في الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه، سوف تكثف عملها في مجال منع تفشي هذا الوباء. فأولا، سنعمل على تعزيز الجهود الحكومية التي تساعد الحكومة على الاضطلاع بمسؤوليتها. إن الحكومة الصينية تعتبر الوقاية

نواصل عملنا في مجال مكافحة هذا الوباء في جميع أنحاء العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لسعادة السيد غاو شيانغ، نائب وزير الصحة في جمهورية الصين الشعبية.

السيد شيانغ (الصين) (تكلم بالصينية): بتكليف من فخامة السيد هو جينتاو، رئيس جمهورية الصين الشعبية، يسعدني أن أحضر هذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأن أدلي ببيان.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عدو مشترك للبشرية جمعاء. وإنها لمهمتنا جميعا أن نعمل على مكافحة هذا الوباء والوقاية منه. إن دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي عقدت قبل سنتين، أدت دورا هاما في استرعاء انتباه العالم أجمع إلى مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وفي تحسين التدابير الرامية إلى الوقاية منه والسيطرة عليه.

إن عقد هذا الاجتماع العام الرفيع المستوى يبرهن مرة أخرى على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة لمسألة هذا الوباء. وإن الحكومة الصينية تقدر تقديرا عظيما ما تبذله الأمم المتحدة من جهود، وهي بدورها تشارك بنشاط في الجهود العالمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتضطلع بمسؤولياتها في هذا المجال.

وتعلق الحكومة الصينية أهمية عظمى على الوقاية من هذا الوباء وعلاجه. وقد صرح الرئيس الصيني هو جينتاو ذات مرة بصراحة أن ”الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعناية بالمصابين وعلاجهم تشكل قضية رئيسية ذات أهمية بالنسبة لنوعية حياة الأمة الصينية ورخائها... إننا بحاجة إلى تحفيز المجتمع بأسره للتصدي لهذه المسألة“. أما رئيس مجلس الدولة السيد ون جيا باو، فهو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة ليديا توبيتش، نائبة وزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيدة توبيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنئ الأمم المتحدة على عقد هذا الاجتماع الهام في وقت فات أوانه على ملايين الضحايا من الأطفال والنساء والرجال، ولكنه أتى مناسباً للانضمام إلى الجهد الساعي إلى مكافحة مرض الإيدز وإثبات أن تفشيته لم يعد أمراً محتوماً. واسمحوا لي أيضاً أن أشكر الأمين العام للأمم المتحدة على هذه المبادرة الحسنة التوقيت.

إن البوسنة والهرسك تنتمي إلى مجموعة البلدان التي تشهد معدلات متدنية لهذا الوباء، مما يعني أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية لا تتعدى نسبته ٥ في المائة ضمن أي مجموعة سكانية محددة. لكن علماء الأوبئة في البوسنة والهرسك متفقون على أن هذه النسبة ليست سوى غيض من فيض أي أن عدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البوسنة والهرسك أكبر من ذلك بكثير.

علاوة على ذلك، يدفعنا تحليلنا للوضع الراهن، وأوجه الضعف في نظام الرصد المبكر، ومراقبتنا لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى استخلاص النتائج التالية: توجد بعض أوجه الضعف حتى في الرصد المنتمي إلى الجيل الأول؛ ولم يتم بعد تطبيق الرصد المنتمي إلى الجيل الثاني؛ وفيما يتعلق بالفحوص، لم يتم بلوغ هدف السرية والفحوص لا تجري بالبحان؛ وأخيراً، لم تكن استجابة قطاع الصحة ذات نوعية ملائمة في عمليات التشخيص والعلاج بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي.

من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه مسؤولية بالغة الأهمية، وسوف نمضي في توضيح أهدافنا. أما فيما يتعلق بالحالات التي يعزى سببها إلى الإهمال، فلسوف نبادر إلى معاقبة المسؤولين.

ثانياً، إن الحكومة الصينية ملتزمة بتوفير العلاج والأدوية بالبحان للمرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسوف نمضي في تطوير أبحاثنا ودراساتنا المتعلقة بعقاقير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسوف نواصل بناء المستشفيات لمعالجة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ثالثاً، سوف يجري إطلاق حملات لتوعية عامة الناس، وتثقيفهم وتشجيعهم على المشاركة في جهود الوقاية من هذا الوباء وعلاجه. وسوف نضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه ارتكاب أعمال غير قانونية من قبيل الاتجار بالمخدرات، وتعاطي المخدرات، والبغاء والنشاط غير القانوني المرتبط بجمع الدم وتوريده.

رابعاً، سوف نعمل على حماية الحقوق المشروعة للمرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كذلك، ستعمل الحكومة في جميع المحافظات الـ ١٢٤ التي ستنشأ فيها مشاريع الرعاية الصينية، على توفير المعونة الاقتصادية لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذين يعيشون في أوضاع الفقر، وسوف يحصل أطفالهم على تعليم مجاني في المدارس.

خامساً، سوف نزيد نشاطنا في مجال التعاون الدولي. وقد تعهدنا بالتبرع بـ ١٠ ملايين دولار للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا دعماً للجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومعالجته، وتنفيذاً للأهداف الإنمائية المنبثقة عن إعلان الأمم المتحدة للألفية وإسهاماً في السيطرة المبكرة على تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

والإيدز؛ وبرامج الاكتفاء الذاتي عقب إنهاء المساعدة الدولية بالكامل.

وعلى أساس تلك المبادئ أعد المجلس الاستشاري استراتيجية للوقاية نوقشت بكثافة داخل البلد. وتكمن القيمة الخاصة لهذه الوثيقة في تحديدها للأهداف الاستراتيجية، وهي منع انتقال وانتشار الوباء؛ وضمان العلاج الطبي الملائم والرعاية والدعم للمصابين به؛ ووضع إطار قانوني لحماية المبادئ العرقية والحقوق الإنسانية للمصابين بالفيروس والإيدز؛ وضمان تنسيق القدرات المستدامة على مكافحة الوباء وتطويرها؛ ودعم وتعزيز الروابط مع المنظمات الدولية.

ورغم أن الوثيقة لم تعتمد بعد رسمياً، تجري الاستعدادات حالياً، طبقاً للمناقشات، لتنفيذ أهدافها الاستراتيجية. وقد تم الشروع في تعاون مكثف مع وكالات الأمم المتحدة النشيطة في البوسنة والهرسك، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. ولقد وضعت منظمات أخرى من القطاع غير الحكومي، التي تعمل من خلال مراكز الشباب، نهجاً أفضل تجاه الجماعات المعرضة للإصابة، لا سيما تجاه المدمنين على المخدرات. وعلاوة على ذلك، شرعنا في إجراء تحسينات في التشريعات ذات الصلة.

أخيراً، لقد أصبح الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، المنشأ بمبادرة من الأمين العام، أداة فعالة في تنفيذ إعلان الالتزام. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن التقدير للخطوات التي تتخذها بنشاط حكومات الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي لدعم الصندوق. بالإضافة إلى ذلك، تدعم البوسنة والهرسك إلى حد كبير المبادرة

ولذلك شرعنا في البوسنة والهرسك في إجراءات نشيطة لمكافحة انتشار الوباء، وهي مكافحة نلتزم بالقيام بها بوصفنا عضواً في هذه الهيئة. وبموجب إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (القرار د1- 26/2)، المرفق) - الذي صدقت عليه البوسنة والهرسك فقبلت بذلك تماماً الالتزامات ذات الصلة - أنشأ مجلس وزراء البوسنة والهرسك المجلس الوطني الاستشاري لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتركز مهمة المجلس في مكافحة الوباء على صياغة وتنفيذ سياسة ملائمة للتصدي لانتشار وباء الفيروس والإيدز في كل أنحاء العالم وللمعالجة انتشاره المتزايد المتوقع في كل أنحاء البوسنة والهرسك. وسيقوم المجلس بمهمته من خلال وضع سياسة واستراتيجية وطنيتين لمكافحة الفيروس والإيدز. ولكي يستجيب المجلس الوطني الاستشاري بالشكل الملائم للاهتمام المتزايد بين الشباب بقضايا الوباء حدد المجلس، مع مراعاة الاهتمامات الخاصة بهم، أولويات لحماية مصالح الجماعات الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس والإيدز.

وحدد المجلس الوطني الاستشاري بنهج متعدد القطاعات في مكافحة الفيروس والإيدز مبادئ للوقاية من الوباء تقوم على الأسس التالية: التعاون الدائم فيما بين المؤسسات الحكومية على جميع الصعد؛ والشفافية في الأعمال المتصلة بالفيروس والإيدز على جميع الصعد؛ ووضع إطار قانوني مناسب يركز على توصيات الاتحاد الأوروبي؛ والتعليم والتدريب المستمر لجميع الأطراف الفاعلة المشاركة في تنفيذ العملية لضمان أن تصبح أطرافاً مؤهلة للمشاركة في أنشطة الوقاية من الوباء ومكافحته؛ والمشاركة المتساوية لجميع الأطراف - بما فيها المصابون بالفيروس، سواء كانت الأعراض واضحة أم لا، والذين يعيشون أو يعملون معهم - في تنفيذ استراتيجية الوقاية من الفيروس

ولقد وسَّع عمل المجتمع المدني في تايلند نطاق برنامجنا الخاص بالوباء حتى وصل إلى الفئات المستهدفة في مناطق تواجه فيها الحكومة قيودا. علاوة على ذلك، ولكي تنتهج الحكومة نهجا شاملا، أدمجت برنامج الفيروس والإيدز في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وجعل ذلك الحكومة تنفذ برنامج الفيروس والإيدز وتتحكم فيه وترصده بأسلوب شامل.

وتشمل تدابير تايلند الناجحة لوقف انتقال الوباء أيضا حملة لزيادة الوعي وسياسة تستهدف تحقيق استخدام الرفالات بمعدل ١٠٠ في المائة. ونتج عن منع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل في تايلند انخفاض كبير في معدل الإصابة السنوي بالفيروس من ١٤٠ ٠٠٠ حالة إلى ما يقرب من ٢٠ ٠٠٠ حالة. والحكومة التايلندية ملتزمة بتوفير الرعاية الشاملة للمصابين بالفيروس والإيدز، بما في ذلك إسداء المشورة والفحوص الطوعية والرعاية الطبية والتمريض والرعاية الاجتماعية. ونحن نعتقد أن نهجنا وتنفيذ سياساتنا خلال العقد الماضي تقريبا قد خفضا عدد الإصابات المحتملة بالفيروس والإيدز في بلدنا.

ولكن رغم نجاحنا لا نستطيع تايلند تحمل عواقب التهاون. ولا بد أن نواصل حملاتنا لزيادة الوعي والوقاية مع التركيز بشكل خاص على الفئات الجديدة المحتملة تعرضها للإصابة مثل الشباب. وفي الوقت ذاته، يجب أن نواصل التركيز على تلبية الحاجة إلى العلاج والرعاية لـ ٦٠٠ ٠٠٠ رجل وامرأة مصابين حاليا بالفيروس والإيدز.

وتعتبر تايلند فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز خطرا على أمنها البشري من منظور التخلص من الخوف والتغلب على العوز على حد سواء. ويمكن للآثار النفسية للوباء أن توجد مناخا من الخوف يمكن أن يكون أكثر ضررا من المرض نفسه. والوزارة الجديدة المنشأة حديثا في تايلند

الداعية إلى المتابعة السنوية لتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سوراجاك كاسمسوفان، نائب وزير خارجية مملكة تايلند.

السيد كاسمسوفان (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أتفق مع الرأي الذي أعرب عنه هذا الصباح الأمين العام ومتكلمون آخرون سبقوني في التكلم بأنه رغم إحرازنا قدرا كبيرا من التقدم في مكافحة الفيروس والإيدز، فإن هذا، ببساطة، غير كاف.

ومنذ أن ظهر وباء الإيدز في تايلند، أُصيب به ما لا يقل عن مليون نسمة، لقي منهم حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ شخص حتفهم ويعيش حوالي ٦٠٠ ٠٠٠ شخص بالفيروس والإيدز. وللتصدي لهذا التحدي المدمر، تكتسي القيادة القوية والالتزام السياسي الحازم أهمية قصوى. ولقد نجح الزعماء السياسيون في تايلند في وضع الوقاية من الوباء على رأس جداول أعمالهم الوطنية وكرسوا موارد مطلوبة بشدة لبرنامج الإيدز الوطني. فبين عامي ١٩٨٤ و ٢٠٠٢ زادت الحكومة التايلندية ميزانيتها الوطنية السنوية لبرامج الفيروس والإيدز بصورة تدريجية من أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى أكثر من ٣٥ مليون دولار.

ولمكافحة الوباء، ما فتئت المشاركة المتعددة القطاعات تمثل جوهر نهج الحكومة التايلندية. وأدى المجتمع المدني - وخاصة المنظمات غير الحكومية - دورا نشيطا جدا في صياغة وتنفيذ السياسات من خلال لجنة وطنية للوقاية من الإيدز والسيطرة عليه، برئاسة رئيس الوزراء. علاوة على ذلك، حُصص جزء كبير من الميزانية السنوية لدعم مشاريع تنفيذها منظمات غير حكومية للوقاية من الوباء وعلاجه.

الفيروس/الإيدز ولا سيما في الترويج لتوفير أدوية فعالة ومأمونة يمكن تحمل تكلفتها للمصابين بالإيدز وزيادة فرص الوصول إلى الرعاية المتعلقة بالإيدز. ونأمل أن يكون المؤتمر متابعة جيدة للجلسات العامة الرفيعة المستوى المعقودة اليوم. ولذلك، أود أن أدعو جميع الأعضاء إلى حضور المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بالإيدز في بانكوك على أعلى مستوى ممكن.

وأعتقد اعتقاداً قوياً أنه يمكننا، بفضل جهودنا المشتركة، أن نعكس مسار تهديد الإيدز الذي يقوض الأمن البشري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيشيرو فوجيساكي، نائب وزير الخارجية في اليابان.

السيد فوجيساكي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): نحن في حرب. ليست هناك فرقة للقنابل والرصاص. ومع ذلك، يعاني ملايين من الناس سنوياً. تلك هي الحرب بين البشرية والإيدز. وهي حرب حقيقية.

لقد حاربت البشرية أمراضاً عديدة. ونحن نكسب على بعض الجبهات. ولكننا نواجه الآن واحداً من أقوى أعدائنا ألا وهو الإيدز. ونحن نعلم أننا إذا ادخرنا أي وسع سيكسب عدونا أرضاً في المعركة. ولن ندع ذلك يحدث. فقد كان ذلك هو الالتزام السياسي الذي قطعناه قبل عامين. ونحن هنا لنجدد إرادتنا السياسية. وذلك هو بالضبط ما أعتقد أن جميع البلدان ستفعله اليوم.

وبما أن هذه ليست أول حرب تخوضها البشرية ضد مرض ما فإننا نعرف الاستراتيجية المطلوبة، اسمحوا لي أن أوضح أربع نقاط. الأولى، أهمية الوقاية. فالوقاية هي أكثر السبل فاعلية لاحتواء الأمراض. والشيء الرئيسي هنا هو المعرفة. ولا يمكن للناس أن يتجنبوا الأمراض إلا إذا عرفوا

للتنمية الاجتماعية والأمن البشري قد كُلفت بأداء دور قيادي، إلى جانب وزارة الصحة العامة، في التصدي للفيروس والإيدز من المنظور الأمني البشري.

وبوصف تايلند عضواً في شبكة الأمن البشري فقد استضافت اجتماع الشبكة بين الدورات المعني بالأمن البشري وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي عُقد في بانكوك، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وفي جهد للحفاظ على الزخم المتولد عن ذلك داخل الشبكة، وافق الاجتماع الوزاري الخامس لشبكة الأمن البشري، الذي عُقد في غراتس، النمسا، في أيار/مايو ٢٠٠٢، بمبادرة من تايلند، على إدراج قضية الفيروس والإيدز في خطة عمل الشبكة المتوسطة الأجل للفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥.

وفي مواجهة تنقل ملايين المهاجرين من منطقة ميكونغ دون الإقليمية إلى تايلند - وهو الذي زاد من تعقيد الوقاية من الوباء والسيطرة عليه - يسعد تايلند أنه حدث في الدورة التاسعة والخمسين للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ أن أعاد الوزراء وصانعو السياسة التأكيد على التزامهم السياسي بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار د١-٢٦/٢، المرفق). ولكن تعهدهم لن يكون مجدياً إن لم يقترن بتعبئة الموارد للتصدي لهذه الأزمة العالمية. تعهدت حكومة تايلند بإسهام قدره ٥ ملايين دولار في الصندوق العالمي في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٧.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٤، ستستضيف تايلند المؤتمر الدولي الخامس عشر المعني بالإيدز وسيكون موضوعه تيسير سبل الوصول للجميع. وتأمل تايلند أن ينشئ المؤتمر تعاوناً أوثق وأقوى فيما بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في شراكات مع جميع أصحاب المصلحة للتصدي لمشكلة

ولذلك السبب أعلنت حكومة اليابان مبادرة أو كيناوا للأمراض المعدية قبل ثلاث سنوات. وقد أعلننا أن هدفنا إنفاق ٣ بلايين دولار في غضون خمس سنوات. أنفقنا بالفعل بليون دولار. ولدى القيام بذلك، حاولنا إيجاد التوازن الصحيح في مختلف المناطق وفيما بين مختلف التدابير، أي الوقاية والعلاج والرعاية والدعم. وبالإضافة إلى المساعدة الثنائية، حاولنا قدر جهدنا، مع الآخرين، إنشاء الصندوق العالمي. وتعهدنا بأن نسهم في الثلاث سنوات الأولى بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار. ونحن ننفذ التزامنا بإحلاص. وستواصل اليابان دعم طائفة واسعة من التدابير لمكافحة الأمراض المعدية من خلال مجموعة من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي الختام، أود أن أشكر الأمم المتحدة على أخذ هذه المبادرة القيمة والمواتية. ونعتقد أنها جاءت في حينها، لأننا ندخل الآن مرحلة حاسمة في حربنا. ويتعين علينا أن نحارب معا وسيكتب لنا النصر.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أيلاردو مورينو، نائب وزير خارجية كوبا.

السيد مورينو (كوبا) (تكلم بالإسبانية): أعطت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لمكافحة الفيروس/الإيدز، المعقودة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، زحما سياسيا كبيرا لمواجهة هذا الوباء. ومع ذلك، لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء وبين الشمال والجنوب سائدة في عالمنا. ونحن نعيش في عالم يموت فيه خمس الأطفال المولودين في أفقر البلدان ودون أن يبلغوا سن الخامسة، ويعاني فيه ٥٠ في المائة من جميع الأطفال تحت سن الخامسة من سوء التغذية. وفيه ٧٠ في المائة من الشباب، بين سن الخامسة عشر والرابعة والعشرين أميون. ويفتقر أكثر

من أي شيء يحمون أنفسهم. ويتعين علينا أن نهض بالتعليم ونشر المعرفة.

النقطة الثانية هي زيادة الوصول إلى العلاج والرعاية. ويجب الترحيب بالاتفاق الأخير لمنظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. وتزداد الآن أهمية الاستفادة منه على أفضل وجه. ومن أجل ذلك يتعين علينا تعزيز النظم الصحية بما في ذلك الارتفاع بمستوى العاملين في المجال الصحي وكذلك قدرات التقييم والرصد. ويجب أيضا أن نجعل الدعم أولوية. ويتعين علينا أن تكون لدينا إستراتيجية شاملة.

ثالثا، يجب أن نعبئ كل قوانا فورا. ويتعين على جميع أصحاب المصلحة بما في ذلك حكومات البلدان النامية والبلدان المانحة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، العمل بوصفهم شركاء. ويجب أن تؤدي الملكية والشراكة دورا رئيسيا هنا.

رابعا، نحتاج إلى تنسيق أفضل فيما بيننا. فعلى سبيل المثال ليست كل منظمة دولية قسما منفردا. وينبغي تنسيق المساعدة الثنائية مع المساعدة المتعددة الأطراف. ومن ذلك المنطلق نرحب بإنشاء الصندوق العالمي إذ أنه يعطينا أملا قويا.

وأود الآن أن أمر بإيجاز على السياسة اليابانية. تفيد التقارير أن باليابان أقل من ١٠٠٠٠ شخص مصاب بالفيروس وذلك في بلد تعداد سكانه ١٢٠ مليون نسمة. وقد يكون ذلك العدد صغيرا مقارنة ببلدان أخرى. ومع ذلك، فنحن نأخذ هذه المسألة بجدية كبيرة. لماذا؟ نحن نفعل ذلك لسببين. الأول، أن الأمر يتعلق بحياة البشر. والثاني، أن لنا ذكرى قريبة بمكافحة الأوبئة في بلدنا. ونحن نعلم أنه لا يمكن تحقيق تنمية من دون احتواء الأمراض.

عاما ٠,٠٥ في المائة، وهو أدنى معدل له في الأمريكتين وأحد أدنى معدلاته في العالم.

ويجري توفير التدريب والأمن الاجتماعي والأمن في مكان العمل، فضلا عن الرعاية الصحية المتخصصة، بما في ذلك العلاج بمضادات للفيروسات والعلاج من الأمراض الانتهازية، وذلك من خلال برنامج شامل للرعاية الصحية يوفر بالجمان ويستفيد منه ١٠٠ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجري كذلك العمل على صياغة برنامج تعليمي متنام يوفر التثقيف الجنسي في المدارس وللغئات المعرضة للخطر والمراقبين وللسكان عموما، ويشمل استراتيجيات وقائية.

ونتيجة للتجربة المكتسبة في مكافحة هذا الوباء، وضعت كوبا أيضا برامج للرعاية الطبية لبلدان أخرى من العالم الثالث وللبلدان التي تبلغ فيها الإصابات بهذا المرض أعلى مستوياتها. ونحن على قناعة تامة بأن معركة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تتطلب التزاما دوليا متينا ينطلق من إحساس عميق بالتضامن والتعاون.

لذا، تعيد كوبا تأكيد استعدادها للمشاركة في الجهود الدولية المشتركة لمكافحة فيروس نقص المناعة/الإيدز. وفي هذا السياق، نعيد تأكيد العرض الذي قدمناه في هذه القاعة قبل عامين بتوفير ٤٠٠٠ طبيب وعامل في مجال الرعاية الصحية، بغية إيجاد البنية الأساسية اللازمة لتزويد السكان بالأدوية، والوصفات الطبية الضرورية وعلاج المتابعة، فضلا عن توفير الأساتذة اللازمين لإقامة ٢٠ مدرسة طبية، والذين يمكن اختيار العديد منهم من بين آلاف الأطباء الكوبيين الذين يقدمون الخدمات منذ زمن في ١٧ بلدا من بلدان أفريقيا في إطار برنامج الرعاية الصحية الشاملة، إلى جانب الأطباء والاختصاصيين التربويين واختصاصيي علم النفس وغيرهم من الخبراء اللازمين لتوفير المشورة

من بليون شخص إلى العقاقير الأساسية المنخفضة التكلفة وأكثر من بليون لا يستطيعون حتى الآن استيفاء احتياجاتهم الأساسية من الطعام والصحة العامة والرعاية الصحية والسكن والتعليم.

ووباء الإيدز جزء من تلك الحقيقة القاسية. ويزداد انتشار المرض بسرعة وبقوة وسط أفقر السكان وأكثرهم تهميشا، وليس لهم سبيل للحصول على التعليم والرعاية الصحية. ويتركز بقدر أكبر في البلدان التي وقعت ضحايا للنظام الاقتصادي الدولي المحف و غير المستدام لا سيما في أكثر الفئات تعرضا للخطر من بين سكان الحضر الذين يعانون من الفقر والتهميش. ويشكل الإيدز إحدى أسوأ نتائج الإبعاد الذي تعرض له ملايين البشر خلال فترة طويلة ومخزنة من التاريخ.

إن ما يزيد على ثلثي الأشخاص الذين يعانون في العالم من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعيشون في أفريقيا. وحالة تلك القارة مأساوية بالفعل. إذ يحصل على العلاج بمضادات الرتروفيروسات سوى النذر اليسير من عشرات الملايين من الأفارقة المصابين بهذا الوباء. وثمة ملايين آخرون لا فرص لديهم للوصول إلى العلاج من الأمراض الانتهازية.

لقد نجحت كوبا في احتواء هذا الوباء برغم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة والذي يعوق وصولنا إلى ٥٠ في المائة من العقاقير الجديدة التي ينتجها العالم، إذ أن هذه العقاقير تنتجها شركات أمريكية أو فروع لها، لا تستطيع بموجب قوانين الحصار أن تكون لها علاقات اقتصادية أو تجارية مع بلدنا.

وقد صنف هذا الوباء حتى الآن في كوبا في خانة الأوبئة المتندية الخطورة، حيث لا تتعدى نسبة تفشيته في كوبا لدى المصابين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٤٩

خطة وطنية استراتيجية متعددة القطاعات تبلورت بإنشاء اللجنة الوطنية للإيدز التي تقوم ببذل الجهود المطلوبة في كافة المجالات التي تناولتها وثيقة إعلان الالتزام العالمي. وفيما يلي إشارات إلى بعض ما تقوم به سورية في مجال مكافحة هذا الوباء.

أولاً، تعزيز الوعي في مجال التعليم والاتصال الصحي للفترة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ سنة داخل وخارج المدارس، وتنفيذ دراسات ميدانية وإعداد وطباعة الكتيبات والملصقات المتعلقة بالوقاية من هذا المرض، وكذلك استغلال كافة أشكال العمل الإعلامي لتوعية شعبنا في هذا المجال.

ثانياً، تعزيز التعاون بين القطاعات المختلفة للكشف المبكر عن الإصابات.

ثالثاً، وضع برامج تهدف إلى دعم تثقيف الفئات العالية الخطورة.

رابعاً، تقديم العناية الطبية والإرشاد والاستشارة النفسانية والاجتماعية للمصابين وللراغبين في الاطمئنان على أنفسهم.

خامساً، تقديم كل الأدوية اللازمة لمكافحة الأمراض التي ترافق مع مرض الإيدز.

سادساً، مكافحة الأسباب المؤدية إلى المرض عن طريق تقديم الثقافة الصحية والاستشارة لتُسهج السلوك الصحي.

سابعاً، القيام بالتقصي والرصد لمرض الإيدز لدراسة وتقييم الوضع الوبائي وذلك عن طريق إجراء استقصاءات طبية ودراسات وبائية.

ثامناً، التعاون مع المنظمات الحكومية والجمعيات الأهلية والمنظمات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز.

والتعاون لحمالات الوقاية من الإيدز وغيره من الأمراض، وكذلك بالمعدات وأدوات التشخيص اللازمة لبرامج الوقاية الأساسية، وتوفير العلاج بمضادات الرتروفيروسات لـ ٣٠.٠٠٠ مريض.

في هذه المرحلة الزمنية المحفوفة بالشكوك، ما زالت تراود بعضنا أحلام وآمال في تحقيق عالم أفضل تكون فيه الحياة الطويلة والصحيحة والكريمة ليست أمراً طوبوياً. فلنكافح في سبيل تغيير مصير ملايين البشر الذين ينازعون في هذه اللحظة بالذات من أجل البقاء ولنناد بعالم متكافئ وعادل للجميع يتمتع فيه كل رجل وامرأة بالحق في أداء دوره في التنمية. ولم يفث الأوان بعد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد فيصل مقداد، رئيس وفد الجمهورية العربية السورية.

السيد المقداد (الجمهورية العربية السورية): اجتماعنا اليوم حدث هام واستثنائي بكافة المعايير والمقاييس. إن تخصيص يوم كامل من أعمال الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة ولتقييم تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز دلالة على الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي لمكافحة واحتواء هذا المرض القاتل. اليوم نتشارك المعرفة والخبرات والدروس المستخلصة بهدف تلافي النواقص والعقبات، من جهة، والاستعداد بشكل أكثر قوة وحزمًا في مواجهة هذا المرض الذي يهدد كافة نواحي حياة الإنسان والمجتمع ككل، من جهة أخرى.

أدركت حكومة الجمهورية العربية السورية في وقت مبكر خطورة هذا المرض واعتبرته مصدر قلق أساسي، وأنشأت منذ عام ١٩٨٧ البرنامج الوطني لمكافحة متلازمة نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا المجال وضعت سورية

السيد إيفانو (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يمثل وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أحد أخطر التهديدات العالمية في عصرنا للرعاية الصحية العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية - وفي بعض مناطق العالم، يمثل أيضا تهديدا للأمن. هناك مهمات هائلة تتعلق بتخفيف العبء الثقيل لهذا الوباء. وحماية جيل الشباب الجديد من الإصابة بهذا المرض ومن الموت المبكر مسؤولية من أعظم المسؤوليات التي تقع على عاتق زعماء جميع البلدان. وتشمل الأولويات الأخرى تعزيز إرادتنا السياسية وتعبئة الموارد وزيادة التزامنا الاجتماعية على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

تشارك بيلاروس بنشاط في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، كما أنها تتعاون مع الأمم المتحدة وتسترشد بقرارات المحافل الدولية الرئيسية المعقودة برعاية المنظمة، وبشكل خاص قرارات الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي ذلك الصدد، أدرجت المناطق الرئيسية لانتشار الوباء في بيلاروس في استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

وقد أنشأت بيلاروس نظاما متعدد القطاعات يعمل على تطبيق استراتيجية للحد من معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ومنذ عام ١٩٩٦ هناك مجلس مشترك بين الوكالات معني بالوقاية من عدوى فيروس نقص المناعة البشرية ظل يعمل في الجمهورية. وتحت قيادة نائب رئيس الوزراء تم إنشاء برنامج للدولة، ووضعت خطة استراتيجية للإجراءات ذات الأولوية وهي تشمل عددا من الجهود التنظيمية والقانونية والوقائية والتعليمية وجهود إعادة التأهيل لمختلف قطاعات السكان، بما في ذلك أكثر الفئات تعرضا لخطر الإصابة بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية.

وبفضل الجهود التي تقوم بها الجهات الصحية المعنية في سورية، وبفضل الدور الذي تقوم به المنظمات الجماهيرية والمؤسسات الاجتماعية والدينية، فإن نسب انتشار الوباء متواضعة في سورية. ولكن على الرغم من ذلك، فإن العقبات الأساسية التي تقف في وجه الجهود الوطنية لتحقيق الأهداف المعلن عنها في إعلان الالتزام تتمثل في نقص الموارد المالية والبشرية اللازمة لدعم الجهود المبذولة.

نعيد التأكيد على أن مسألة القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تعتمد على التعاون بين دول العالم وتقديم المساعدة إلى الدول الفقيرة والنامية، وترتبط ارتباطا حتميا بالتطور التكنولوجي العالمي بحيث يتم إنتاج لقاحات واقية منه أو معالجة له أو تطوير الأدوية المستخدمة حاليا.

ونرى أن الجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز أساسية وحيوية في الجهود العالمية المبذولة لاحتواء المرض. ونعيد التأكيد على دعوة المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للدول المتأثرة بشدة بهذا المرض، وخاصة للدول الأفريقية التي ما زالت تتعرض لأقصى ضربة نتيجة هذا الوباء، وغني عن الذكر آثار ذلك على اقتصادها وتنميتها الاجتماعية.

كما نؤكد على أهمية إلغاء الديون الخارجية المترتبة على هذه الدول بهدف توجيه كافة الإمكانيات التي لديها لمحاربة هذا المرض.

وأخيرا، أؤكد لكم أن سورية على استعداد كامل لبذل كل ما هو ممكن لتعزيز جهدنا الجماعي من أجل مواجهة هذا الوباء وبما يضمن للبشرية مستقبلا أكثر صحة وإشراقا.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد أليغ إيفانو، رئيس وفد جمهورية بيلاروس.

٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الذي يعتبر التزاما دوليا لمكافحة هذا الوباء الخطير، أدرك المجتمع الدولي أهمية تكاتف الجهود ودعم الخطط الوطنية والدولية لمكافحة هذا المرض. وقد تم إحراز تقدم ملحوظ في التصدي للمرض منذ صدور التقرير الأول للأمين العام في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢. وبالرغم من كل ذلك، لا يزال وباء الإيدز يحصد أرواح العديد من البشر لا سيما النساء منهم والأطفال، وغيرهم من أضعف الفئات وأكثرها عوزا في المجتمع. وفي هذا الخصوص تشير الإحصاءات الدولية إلى أرقام مخيفة لعدد المصابين بالمرض، إذ تقدر أعدادهم بحوالي ٢٤ مليون شخص معظمهم من اليافعين والشباب الذين هم في ذروة عطائهم وإنتاجهم.

ولم تقتصر الانعكاسات السلبية لمرض الإيدز على ملايين البشر الذين يفتك بهم يوميا، بل أنها تعدت ذلك لتشمل من هم في أوج نشاطهم وريعيان شبابهم. وأدت إلى تفتيت الأسر وإضعاف القوى العاملة وإنهاكها، وتهديد النسيج الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات الوطنية، وإضعاف خطط التنمية، نتيجة لتغلغل هذا الوباء في المجتمع واستشرائه بسرعة مهددا كافة قطاعات المجتمع، الأمر الذي أصبحت معه مكافحته مسؤولية جماعية لكافة الدول والشعوب حتى يمكن تلافي آثاره السلبية والحيلولة دون انتشاره.

لقد وفر إعلان الالتزام في إطار عمل يعكس تصميم المجتمع الدولي فيما يتصل بمكافحة المرض. ويحتاج ذلك إلى إرادة سياسية حقيقية لرفع درجة الاستجابة لمحاربة هذا الوباء إلى المستوى اللازم لتحقيق أهداف الإعلان الذي اعتمده الجميع، وعلى نطاق واسع، باعتباره أداة هامة لدعم وتعزيز الخطط الوطنية. ومما يؤسف له أن الالتزام السياسي الحالي غير كاف في هذا المجال، مما يتطلب من القادة السياسيين اتخاذ تدابير حاسمة وسريعة تتناسب مع النمو المطرد للوباء في كثير من دول العالم النامي.

وقد أنشأت بيلاروس نظاما وطنيا يتألف من وكالات تقوم بتنظيم العمل مع الأطفال والمراهقين والشباب، أي الجماعات المعرضة بدرجة عالية لخطر عدوى فيروس نقص المناعة البشرية. وتوجد في المدارس والمؤسسات الأكاديمية في بيلاروس خدمات اجتماعية. وخدمات في مجال علم النفس توفر التشخيص والاستشارة والمساعدة للأطفال وأولياء أمورهم في مجالات التربية الجنسية وتأسيس أسلوب حياة صحي.

وفي العام الماضي عقدت بيلاروس مؤتمرها الوطني الأول لتنشيط مختلف قطاعات المجتمع من اجل مكافحة الإيدز، وعولجت فيه جميع جوانب الوباء.

في الوقت الراهن يشهد شرق أوروبا ووسط آسيا أعلى معدل انتشار لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وفي الوقت نفسه، نحن موقنون من أنه يمكننا، بالتعاون مع جميع البلدان والمنظمات الدولية المهتمة بما فيها الصندوق الدولي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، تحقيق أكثر أهداف الألفية طموحا، من بين الأهداف التي أعلن عنها في هذه القاعة قبل ثلاث سنوات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد توفيق المنصور، رئيس وفد مملكة البحرين.

السيد المنصور (البحرين): يكتسي هذا الاجتماع أهمية خاصة نظرا لزامنه مع موعد تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الالتزام بإعداد وتنفيذ الخطط الوطنية المتعددة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية لبلوغ الهدف العالمي المتمثل في تخفيض معدل انتشار هذا المرض الخطير.

ومنذ صدور إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة في

والتربية الأسرية والتربية الإسلامية. وقامت الجمعيات الأهلية بعقد ندوات وحلقات عمل بشأن مرض الإيدز. وتم تدريب جميع المرشدين الاجتماعيين بوزارة التربية والتعليم على كيفية التعامل مع المرض، ودور الإرشاد الاجتماعي في الوقاية منه. وقامت إدارة الصحة والسلامة العمالية في وزارة الصحة بوضع برنامج تثقيفي للعمال من خلال اللجنة العليا العمالية للصحة والسلامة، وتنفيذ حلقات عمل، بالتنسيق مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومع وزارات أخرى لمنع حدوث إصابات عدوى جديدة ولاحقاً هذا المرض الخطير.

وفي هذا السياق، نود الإشارة إلى أن لجنة للإرشاد والتوجيه قد تم تشكيلها منذ عام ١٩٨٨ لتابعة ومراقبة المرضى وأسرتهم من خلال وضع برامج علاجية وخطط للرعاية الصحية.

والمجتمع الدولي مطالب اليوم أكثر من أي وقت مضى بإعلان حرب لا هوادة فيها ضد هذا العدو القاتل المعروف بالإيدز، حرب كغيرها من الحروب تُسخر لها الموارد المالية اللازمة.

إن فكرة إنشاء صندوق عالمي تحت رعاية الأمين العام للأمم المتحدة فكرة صائبة تحتاج إلى دراسة جادة من قبل الجميع لتمويل البحوث العلمية واستكشاف وسائل جديدة للعلاج من هذا المرض الخطير. ومما لا شك فيه أن الرصد والمتابعة أمران مهمان لاحتماء هذا المرض، إذ ينطويان على تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان.

وأخيراً يحدونا الأمل في أن تتكامل اجتماعاتنا هذه بالنجاح والخروج بالتزام حقيقي يساعد في مكافحة وباء الإيدز القاتل، ونتطلع إلى اليوم الذي يتم فيه احتواء هذا الوباء ومن ثم القضاء عليه.

وإذا ما قلنا في هذا الصدد إن هناك حاجة ملحة إلى تكاتف الجهود على مختلف الأصعدة، سواء المحلية منها أو الإقليمية أو الدولية، فلا بد أيضاً من التأكيد على الدور الهام الذي يؤديه المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في مكافحة الإيدز.

إن مملكة البحرين، استجابة منها للإعلان الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة السادسة والخمسين، كثفت إجراءاتها لمكافحة المرض، وأنشأت لجنة وطنية عليا بمشاركة جميع الجهات الحكومية المعنية. وساهمت الجمعيات الوطنية الأهلية في كافة الجهود الهادفة إلى متابعة المرض وتنفيذ البرامج الوقائية والعلاجية لاحتوائه.

ومع أن انتشار المرض محدود في البحرين، فإن الأجهزة المعنية قد وضعت خطة استراتيجية لتنفيذ الأنشطة المقترحة بناء على توصيات منظمة الصحة العالمية، ولتطوير البرنامج الوطني لمكافحة هذا المرض ومنع انتشاره. وضمن هذا الإطار أود أن أشير إلى أن البحرين قد شاركت في كافة اجتماعات منظمة الصحة العالمية والأجهزة الأخرى للأمم المتحدة المعنية بهذا الموضوع. وتقوم وزارة الصحة في مملكة البحرين بتوفير العلاج المجاني، بما في ذلك توفير العقار الثلاثي لعلاج المرضى وفقاً لمواصفات منظمة الصحة العالمية. وتسعى الوزارة إلى استجلاب ما يستجد من أدوية تحسباً لأي مقاومة للعقاقير التي تعطى للمريض.

وإذا ما تطرقنا إلى التدابير الرامية إلى الوقاية من هذا المرض، فإن مملكة البحرين قد قامت باتخاذ كافة الإجراءات الوقائية لتطبيق التدابير المتعلقة بسلامة المرضى والجرحى والمعالجين، وتدريب أطباء المستشفيات الحكومية والخاصة، حيث أنشئ قسم خاص للتدريب، ونظمت حلقات عمل، كما أدخل الإرشاد النفسي في منهج طب العائلة. وأدخل موضوع الإيدز أيضاً في المناهج الدراسية كالمواد العلمية

الفيروس، منها ١٠١ إصابة بالفيروس و ٦١ حالة إيدز و ٣٢ وفاة.

ومقارنة بعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، لوحظ في بلدنا تقدم متسارع لهذا الفيروس. وهذا يؤكد أن الإصابات بالفيروس بحلول نهاية عام ٢٠٠١ لم تعد مقصورة على المنطقة الواقعة على المحيط الهادئ من نيكاراغوا بل امتدت إلى المناطق الواقعة على ساحل الأطلسي، ولا سيما منطقتنا الحكم الذاتي الشمالية والجنوبية. ومن الأهمية التأكيد على أن أكثر الفئات تعرضا لهذه الإصابات هي الفئة التي تتراوح أعمارها بين ٢٠ و ٣٤ عاما، وتشمل أكثر أنشط السكان اقتصاديا وجنسيا. من ناحية أخرى، تتزايد أيضا الإصابات ضمن الفئة التي تتراوح أعمارها بين صفر وأربعة أعوام بسبب ازدياد حالات انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، والتي وصلت نسبتها في عام ٢٠٠٢ إلى ٢ في المائة.

إن أكثر الآليات مساهمة في انتقال العدوى لا تزال محصورة في النشاط الجنسي الذي يشكل ٨٨ في المائة من الحالات، ويأتي تعاطي المخدرات عن طريق الحقن في الدرجة الثانية حيث يمثل ٥ في المائة من حالات انتقال العدوى، أما الدرجة الثالثة فتحلتها حالات انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وهي تشكل نسبة ٢ في المائة. ويلاحظ تنامي معدلات الإصابة بهذا الوباء حيث ارتفع المعدل من ٠,٧٧ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة خلال السنوات الأولى من انتشار الوباء إلى ٣,٦٣ لكل ١٠٠ ٠٠٠ نسمة في نهاية عام ٢٠٠٢، وكان أكثر الإصابات تفشيا في صفوف الشبان. وهذا يؤدي بنا إلى الاعتقاد أن بلدنا ما إن أصيب بهذا الوباء حتى تركز هذا فيه بل وتعمم أثره في بعض الحالات.

وفي عام ١٩٨٧، بدأت نيكاراغوا تتصدى لحالات الإصابة بالإيدز عن طريق صياغة خطط للتدخل القصير الأجل بمساعدة من منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ماوريسيو سولورسانو، رئيس وفد جمهورية نيكاراغوا.

السيد سولورسانو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ السيد جوليان هنت على انتخابه رئيسا للجمعية العامة، وأن أعرب عن امتناننا لعقد هذه الجلسات الهامة التي يجري فيها تقييم الجهود التي يبذلها العديد من البلدان في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن نيكاراغوا، شأنها في ذلك شأن العديد من بلدان العالم الأخرى، لم يفرها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وشبابنا الذي يشكل أهم مصدر لمواردنا البشرية، هو الذي يعاني بالدرجة الأولى من الدمار الذي يسببه هذا المرض. لقد بذلنا جهودا هامة، واعتمدنا برامج وقائية ونفذنا سياسات وفقا للمبادئ التوجيهية المنبثقة عن هيئات الأمم المتحدة الرئيسية التي تتصدى لمشكلة هذا المرض. وفي ضوء الخطر الناجم عن ارتفاع مستويات الإصابة، قررنا اتخاذ خطوات ملموسة أكثر للسيطرة على معدلات انتقال العدوى. وجدير بالإشارة أن السجل الرسمي للإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في نيكاراغوا بدأ عام ١٩٨٧، وتم منذ ذلك الحين تسجيل ما مجموعه ٩٩٧ إصابة بهذا المرض.

في إطار أمريكا الوسطى، سجلنا أدنى معدلات الإصابة بهذا الوباء. ويعزو البعض سبب ذلك إلى البيئة السياسية التي كانت سائدة في الثمانينات، ومحدودية الهجرة في ذلك الحين، واستحواذا على هبات مغفلة منظمة للدم ومشتقاته، وإلى الحملات الوقائية التي يقوم بها البلد منذ بدء تفشي الوباء واستجابة قطاعات عديدة لها. وفي عام ٢٠٠٢، سُجلت ١٩٤ حالة تنطوي على حمل

الوطنية لرصد الأوبئة لكشف الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على جميع المستويات وفي جميع القطاعات الصحية الفرعية. وفي عام ١٩٩٩، اعتمدنا أيضا القانون ٢٣٨ الذي ينهض بحقوق الإنسان للأشخاص المصابين بالإيدز ويحميهم ويدافع عنها، ما أدى إلى إنشاء اللجنة النيكاراغوية للإيدز في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

إن نيكاراغوا تعترف بأن الطريق أمامنا ما زال طويلا جدا. لكن الحكومة ماضية في تنسيق مزيد من الجهود الفعالة للسيطرة على المرض أملا في أن يتم التوصل في يوم من الأيام إلى استئصال جذور هذه الآفة من بلدنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد ليمويل ستاني لاوس، رئيس وفد غرينادا.

السيد ستاني لاوس (غرينادا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت هذه الليلة، ولكون الكثير قد كتب وذكر عن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو ما يؤيده وفد غرينادا عن طيب نفس، ولا سيما البيان الموضوعي والبلغ الذي أدلى به رئيس وزراء بربادوس أوين آرثر، سيقصر وفدي مساهمته المقتضبة على موضوع الوقاية الذي يشكل خط الدفاع الأول في المعركة ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

والمثل القديم درهم وقاية خير من قنطار علاج يمثل الأساس للصحة البدنية والعقلية الجيدة. ويخفض إتباع تلك النصيحة المعقولة حدة الألم والمعاناة والوقت والخسارة المالية التي يسببها المرض عموما. أضف إلى هذا حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز - الوصم والرفض ومؤامرة الصمت القائمة على الجهل والوفيات المرتفعة - لتكون لديك عناصر مأساة إنسانية ذات نسب لا يمكن قياسها.

شكل تعاون خارجي. وفي التسعينات، بدأنا خطط تدخلنا المتوسطة الأجل، ووضعنا تدخلات مع وكالات تعاونية أخرى من قبيل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية.

وقد عمدنا في الآونة الأخيرة إلى تنسيق هذه الأنشطة عن طريق الربط بين مساهمات مختلف القطاعات في هذا المجال. وأنشأنا فريق العمل المعني بالإيدز ونعكف حاليا على وضع خطط استراتيجية متعددة القطاعات للوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام ١٩٩٩، أقررنا في نيكاراغوا وقدما الخطة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة الممتدة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٤. وقد صيغت الخطة بدعم من المجتمع المدني المنظم، والقطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبمساعدة وتعاون من الهيئات الدولية، ودخلت الخطة الآن حيز النفاذ، وهي تتضمن الاستراتيجيات الثماني التالية: تعزيز شبكات التعاون القائمة في البلد؛ وتعريف السياسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وكفالة المساواة - بموجب القانون ٢٣٨ ومبدأ عدم التمييز - وفي الحملات الوطنية للتصدي للوباء؛ ورسم وتنفيذ إجراءات تهدف إلى تأمين وإدارة الموارد المالية تنفيذًا للخطة؛ ورسم وتنفيذ خطة لمكافحة الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف السكان، والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي والسيطرة عليها؛ وضمان كميات مأمونة من الدم ومشتقاته؛ واعتماد نهج شامل في مجال الخدمات الصحية الخاصة والعامة إزاء الأشخاص الذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ وختاما، تعزيز الشبكة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة أنا مارزيك - بوغوسلافسكا، مديرة المركز الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورئيسة وفد بولندا.

السيدة مارزيك - بوغوسلافسكا (بولندا) (تكلمت بالانكليزية): لقد ظهر وباء فيروس نقص المناعة البشرية في بولندا في الثمانينات. وبالرغم من الحالة المرضية المستقرة فيما يتعلق بالإصابات بالفيروس التي لوحظت في بولندا خلال الأعوام السابقة، فقد تم اكتشاف حوالي ٢٠٠ ٨ إصابة في بلدنا منذ عام ١٩٨٥، بين عدد من السكان يبلغ ٣٩ مليوناً تقريباً. بيد أن هناك ما يقدر بـ ١٥ ٠٠٠ إلى ٢٠ ٠٠٠ من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بولندا. والجدير بالذكر أننا لاحظنا في الأعوام الأخيرة صورة متغيرة للوباء، مع عدد متزايد من الأشخاص المصابين من خلال السلوك الجنسي الغيري.

وبالرغم من الصعوبات المعروفة جيداً في جميع أرجاء العالم، فإننا نبذل كل جهد للمحافظة على فعالية أنشطتنا الوقائية وتنوعها. فأنشطة التدريب وإعداد المطبوعات والتعليم الحملات المتعددة الوسائط لشرح تعقيد مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لمختلف المجموعات المستهدفة من الأشخاص أمور يجري تنظيمها بصورة متكررة جداً. ويوفر التعليم المستمر للاختصاصيين الطبيين والعاملين الاجتماعيين وأخصائيي العلاج في ميدان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار الاستراتيجية الوطنية. والهدف الرئيسي لنهجنا هو التطوير المتدرج لسياسة وطنية بشأن إدارة المسائل المتصلة بالفيروس والإيدز.

ومنذ عام ١٩٩٦، ما فتئت الوقاية والعلاج والدعم تجرى في بولندا استناداً إلى برنامجنا الوطني للوقاية من

إن قرار الجمعية العامة د - ٢/٢٦ بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، المعنون إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأحد فروع "الوقاية يجب أن تكون عماد تدابير التصدي التي نتخذها" هو محور بيان وفدي بشأن هذه الآفة العالمية. ويشيد وفدي بمكتب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هنا على اعتناقه "أبجديات منع الإيدز ورعايته". وهو يرمز إلى الامتناع والإخلاص واستعمال الواقي الذكري. أو تستلزم الإحصاءات العالمية المنذرة بالخطر فيما يتعلق بالوفيات والأمراض بين الأشخاص النشطين جنسياً بذل كل المحاولات لتغيير العادات السلوكية من خلال التعليم، بالتشديد على أبجديات منع الإيدز ورعايته، مع التأكيد على الامتناع والعفة.

واليوم، في حين يعتقد الشباب عقيدة الممارسة الحرة للجنس، من ينكر أن خط الدفاع الأول ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو الامتناع، الذي، بالإضافة إلى ذلك، يجب دعمه بالنسبة للمراهقين بوصفه فضيلة وبوصفة جديراً بالمحاكاة؟ ولكن نظراً لأن التشديد على الامتناع والتعليم يعطي الانطباع بتعزيز الأخلاقية والاستقامة الأخلاقية، فإننا نميل إلى الضمان الأسلم والأكثر تأكيداً والمكفول للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ودرهم وقاية خير من قنطار علاج اليوم وغداً وفي المستقبل. وبالتالي ينبغي لنا إبراز الجوانب الصحية الإيجابية في تعليم أطفالنا. وفي ذلك الصدد، يمكن للمجتمع الدولي أن يأخذ العبرة من أوغندا والسنغال، اللتين عكست قصتنا نجاحهما الموجة في شؤون الشباب.

وأخيراً، فإننا نشعر بالأسى على الأرامل من النساء والرجال واليتامى - وخاصة على الأجداد، الذين أصبحوا، في فجر ومغيب حياتهم، آباء مرة أخرى.

ولدى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بولندا سبل الحصول على العلاج التخصصي منذ عام ١٩٩٦. وكل المرضى الذين يستوفون المعايير السريرية ذات الصلة يتلقون العلاج المصلي المضاد للفيروس مجانا. وقد خصص وزير الصحة ١٥ مليون دولار للعلاج المصلي المضاد للفيروس لعام ٢٠٠٣.

وما فتئت مراكز الاختبار النموذجية تعمل في بولندا منذ عام ١٩٩٧، إذ تجري فحوصات دون الكشف عن الهوية ومجانا فضلا عن التوجيه المعنوي لفترة ما قبل وما بعد الاختبار. ومن أجل منع وقوع الضرر الاجتماعي والصحي المرتبط بتعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي، فقد ظل يمارس تبادل الإبر والحقن في بولندا منذ عام ١٩٩١. وبدأ تقديم العلاج البديل القائم على الميثادون منذ عام ١٩٩٧. وهناك حوالي ٧٠٠ شخص في البرنامج، كما أن الذين يستوفون المعايير يتلقون علاجا مصليا مضادا للفيروس مجانا ونشطا بصورة كبيرة. والأشخاص المحبسون لديهم أيضا نفس سبل الحصول على العلاج المصلي المضاد للفيروس. ومن أجل خفض انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل، فإن جميع النساء الحوامل اللاتي لديهن إيجابية مصلية معروفة يتلقين المواد المصلية المضادة للفيروس. ونتيجة لهذا، فقد انخفض معدل الانتقال الرأسي منذ عام ١٩٨٩ بما يساوي عامل ٤٠. وتحقق ذلك التأثير الاستثنائي بفضل السياسة الصارمة للحكومة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فضلا عن التصميم والتفاني الحقيقيين للموظفين الطبيين.

ولم يقلل أبدا من دور المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية في عملية التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بولندا. ومنذ البداية الأولى للوباء، ركزت الحكومة البولندية على تعزيز وتمويل المبادرات الشاملة لعدة قطاعات بين جميع الوكالات الحكومية ذات الصلة

الإصابات بالفيروس والرعاية التي تقدم للأشخاص المصابين بالفيروس والإيدز، وهو البرنامج الذي اعتمدته الحكومة والبرلمان. والبرنامج وثيقة استراتيجية تحدد السياسة المتعددة القطاعات للدولة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويهدف بصورة رئيسية إلى تقييد انتشار الإصابة بالفيروس في بولندا فضلا عن تحسين نوعية الرعاية وسبل الحصول عليها للأشخاص المصابين بالفيروس والإيدز. ولا بد من إظهار أن المساواة بين الجنسين تشكل عنصرا أساسيا للبرنامج بأكمله. وفي جملة مسائل أخرى، أولى اهتمام خاص في البرنامج لتثقيف المجتمع وضمان معايير عالية لسلامة الدم وعوامل نقل الدم.

وإحدى المسائل الأساسية في مكافحتنا المشتركة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي التحديث المستمر للمبادئ التوجيهية السريرية الدولية واعتمادها لرعاية الأشخاص المصابين بالفيروس والإيدز.

وأحد المعالم المنفردة جدا والقيمة في برنامجنا الوطني هو هيكله المتعدد المستويات. وكان الهدف الأساسي لتعيين منسقين إقليميين هو ضمان لامركزية أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوحيد المسائل المتصلة بالفيروس، بما فيها التعاون الفعال بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية بشأن جداول أعمال السلطات المحلية.

ويضمن منع انتقال الفيروس وتخفيض اثر فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بولندا بشكل كامل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. ومنذ بداية التسعينات، أسهم بلدنا إسهاما كبيرا في التوجه القائم على حقوق الإنسان نحو الفيروس والإيدز على الصعيد الدولي بتقديم مشروع قرار كل عامين بشأن حماية حقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في دورات لجنة حقوق الإنسان.

لم يسبق لها مثيل في عدد الأيتام والأطفال الضعاف الآخرين. ومعظم المنشآت الصحية في حالة خراب وتطلب تحسينا.

لقد حدثت زيادة كبيرة، وبالتحديد بسبب الفيروس/الإيدز، في اعتمادات الميزانية، وأنشئت آلية تنسيق وطنية على أعلى مستويات الحكومة. ويشترك صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث شخصيا في دعم الجهود الوطنية، عن طريق الدعوة وتعبئة الموارد. وتشارك قطاعات مختلفة في الاستجابة الوطنية. وهذه القطاعات هي القطاع الخاص، وتجمعات ومنظمات المجتمع المدني، والذين يعايشون الفيروس/الإيدز، والمجموعات الثقافية، والشباب والمنظمات الدينية والنظم العلاجية التقليدية.

وكانت المساعدة المالية التي منحها الصندوق العالمي بمثابة قوة دافعة كبرى لاستجابتنا الوطنية للفيروس/الإيدز. وستعزز الموارد التي يقدمها الصندوق العالمي جهود الحكومة المتضامنة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص والدعم التقني الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة المعني بالإيدز والمناخون الآخرون. وقد زادت دفعة الموارد الأولية التي قدمها الصندوق العالمي في آب/أغسطس ٢٠٠٣، من آمال آلاف السكان المتضررين والمصابين. وستساعدنا الزيادة في الموارد المتاحة على زيادة أنشطتنا وتنفيذ استراتيجيات أكثر مما كان ممكنا بدونها.

ويقوم بلدي بعملية بدء تعبئة جماهيرية للجماعات والقطاعات السكانية من أجل استجابة محسنة. وتوفر الاحتفالات التقليدية الوطنية التي يشارك فيها الشباب، والنساء والرجال فرصة لهذه الأنشطة. وتجمع تلك الأحداث عددا من جماعات السكان، وبالتالي، تجعل من الممكن إشراك السكان في التعبئة الجماهيرية. وأقيم محفل تاريخي يجمع كل الجماعات الدينية معا للاشتراك في حوار بشأن دورها في الاستجابة الوطنية.

والمنظمات غير الحكومية والشركاء الآخرين من المجتمع المدني.

واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد أن تنفيذ إعلان الالتزام، بالرغم من كل الصعوبات والعقبات التي نواجهها، أدت إلى إحراز تقدم كبير في الوقاية من الفيروس/الإيدز والقضاء عليه.

وتعلن بولندا أنها على استعداد لتتشاطر تجربتها مع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين، وأنها ستكون ممتنة للغاية حيال ما تتعلمه منهم حتى نضعف جهودنا في محاربة الفيروس/الإيدز على نطاق عالمي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كليفوردي سيوسيو مامبا، رئيس وفد مملكة سوازيلند.

السيد مامبا (سوازيلند) (تكلم بالانكليزية): لا تزال مملكة سوازيلند ملتزمة بتنفيذ الأهداف التي وضعها إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي اعتمده الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بتاريخ ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١. ونحن لا نزال ملتزمين بالتصدي بشكل فعال لمشكلة الفيروس/الإيدز التي لا تزال تجعل بلدي من بين البلدان الخمس الأكثر تضررا بالإصابة في العالم.

ومما يؤسف له أن سوازيلند لم تتمكن من تحقيق كل الأهداف الموضوعة لعام ٢٠٠٣ في إعلان الالتزام. وذلك يرجع، إلى حد كبير، إلى عدم كفاية الموارد المالية. وتتضمن التحديات الكبرى التي تواجه المملكة بسبب حالة الفيروس/الإيدز، حقيقة أن الوباء لا يزال يواصل انتشاره. علاوة على ذلك، فإن الحالة أصبحت أزمة إنسانية لأنها أدت إلى تحويل موارد من مجالات أخرى تحتاج إليها. ولقد حدثت زيادة

متلازمة نقص المناعة المكتسب "الإيدز"، المعروض علينا اليوم، مجموعة من التوصيات التي يجب أن ندرسها بعناية ونؤيدها من أجل خريطة طريقنا في المستقبل. لهذه الأسباب ولغيرها، يجب أن نظل ملتزمين بتحقيق الأهداف التي وضعناها. وبوسعنا، أن نحقق تلك الأهداف بشكل جماعي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لسعادة السيد لويس غلغوس تشربوغا، رئيس وفد إكوادور.

السيد غلغوس تشربوغا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): من بين المسائل الكبرى المتعلقة بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، أصلها وأسبابها، وكيف أصبحت وباء انتشر حتى بات واحدا من أسوأ الأمراض المعدية التي تصيب البشرية على الإطلاق. والأزمة التي يولدها الفيروس/الإيدز تشتد في بيئات الفقر، والعزل الاجتماعي، والجهل. ولا تزال المصاعب الاقتصادية، والديون الخارجية والتكيفات تشكل عناصر تعمل على تفاقم الأزمة، التي كبرت بأسرع من زيادة التعليم والوقاية.

وإعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز، الذي أصدرته الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، خطوة هامة إلى الأمام ومعلم على طريق كفاحنا لمحاربة هذا الوباء، لأنه يعكس حساسية ووعي المجتمع الدولي الذي يواجه البعد العالمي الذي لا ينكر للمشكلة. علاوة على ذلك، فهو يبين اهتماما بالتضامن من أجل محاربة هذا الشر، الذي يؤثر على البشرية كلها.

ويرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز. ونحن نرى أن الإعلان لا يزال مقبولا على نطاق واسع، وأنه أصبح أداة أساسية لتعزيز الاستجابة العالمية والتعجيل بها، وفي تعزيز الإدارة الأكثر مسؤولية وشفافية في هذا المجال. ومع ذلك، بالرغم من أن تقدما هاما أحرز في تنفيذ

وينبغي الاعتراف أيضا بأن استراتيجيات الوقاية ستتطور أيضا، مستهدفة تغيير السلوكيات عن طريق التشجيع على الامتناع عن الرذائل بين الشباب، ومواصلة الحد من انتشار الفيروس/الإيدز عن طريق نقل العدوى من الوالد إلى الطفل والعدوى عن طريق الحوادث أثناء العمل.

وتوفير الموارد من الصندوق العالمي يمكن البلد أيضا من تجربة حلول ذاتية من أجل التصدي للوباء. وهذه تتضمن تنشيط شبكات السلامة التقليدية والثقافية على المستوى الشعبي، مثل توفير الدعم للأيتام والأشخاص الضعفاء عن طريق جهود الرعاية والدعم الشعبية، التي تتضمن توفير الاحتياجات الأساسية، وحتى معالجة مشكلة تردي مستويات معرفة القراءة والكتابة بين الشباب.

وبدأت الحكومة، مع مؤسسة ترنر، توفير خدمات ودية للشباب في المملكة رغبة في خفض السلوكيات التي تتسم بالخطر بين الشباب. وهذا البرنامج يستهدف بوجه خاص البنات في محاولة لخفض ضعف البنات.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بالإعراب عن امتنان مملكة سوازيلند، حكومة وشعبا، وعلى وجه الخصوص امتنان المصابين والمتضررين بالفيروس/الإيدز، لكل الذين قدموا منحا للصندوق العالمي ولكل البرامج والجهود الفردية الأخرى التي تساعد بلدانا، مثل سوازيلند، في جهودها الوطنية لتخفيف المشاكل التي يسببها هذا المرض. ونحن نشجعها، ليس على مواصلة تقديم تلك المساعدة فحسب، وإنما أيضا على العمل على تحقيق مجموعة الأهداف، حيث أن المهمة التي أمامنا لا تزال هائلة.

إن إعلان الالتزام الذي صدر في عام ٢٠٠١، لم ينفذ، إلى حد كبير تنفيذا كاملا، بسبب عدم كفاية الموارد. ويقدم الأمين العام في تقريره المتعلق بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/

العام ٢٠٠١، عندما أكدنا مسؤوليتنا عن الأفراد الذين يعيشون مع الفيروس/الإيدز وضمان وصولهم الآمن إلى الخدمات الطبية الملائمة. وفي هذا المجال، نعتقد أن من الضروري تمكين الأشخاص المصابين بالفيروس من ممارسة حقهم الكامل في الحصول على أدوية غير مكلفة تساعدهم على مقاومة الوباء.

ووفقاً لنتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في العام ٢٠٠١، فقد وضعت حكومتنا خطة استراتيجية وطنية بشأن الإيدز من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٣. وركزت الخطة على عدد من النواحي الاستراتيجية، وهي إنشاء برامج خدمات للمصابين بالفيروس، وتعزيز الرعاية بالأأم والطفل في مجال الفيروس/الإيدز، وزيادة عدد المستفيدين من الخدمات الخاصة، وتهيئة ظروف مريحة للوصول إلى الأدوية الضرورية. وتعتقد إكوادور بشكل خاص أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تمكن المصابين بالمرض من الحصول على الأدوية بأسعار منخفضة، وذلك كجزء من مكافحة الوباء.

اسمحوا لي في الختام، أن أناشد المجتمع الدولي مواصلة جهوده في مكافحة هذه الآفة ذات العواقب الاقتصادية والاجتماعية الوخيمة على البشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد عبد العزيز الشامسي، رئيس وفد الإمارات العربية المتحدة.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): السيد

الرئيس، يسرني في البداية أن أتقدم نيابة عن دولة الإمارات العربية المتحدة بالتهنئة إلى السيد جوليان هنت على انتخابه رئيساً للدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، وإننا على ثقة بأن قدراته وخبراته الدبلوماسية تؤهله لإدارة مداوات

السياسات الرامية إلى خفض معدل الإصابة، فإن مشاكل خطيرة لا تزال قائمة. وجهودنا لا تزال غير كافية في الكفاح الطويل الصعب لتحقيق الأهداف المقترحة.

وتؤيد حكومة بلدي الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للاستجابة بشكل فعال للمشاكل التي يفرضها هذا الفيروس، ويسرها أن تلاحظ الالتزام الذي يبديه الزعماء السياسيون في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وهذا دليل على الوعي العام المتزايد بأن الاستثمارات في برامج الفيروس/الإيدز في البلدان النامية ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط قد زادت زيادة كبيرة في العام الماضي، وأن الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز، والتدرن الرئوي والمalaria أصبح الآن آلية صالحة لتمويل برامج الفيروس/الإيدز والبرامج الصحية الأخرى في البلدان النامية.

ويلاحظ وفد بلدي بقلق التقدم المحدود المحرز في مجال حقوق الإنسان. وأن الشعور بوصمة العار المصاحب للفيروس/الإيدز يمكن أن يكون عائقاً أمام توفير مواجهة عالمية فعالة للوباء. وبالإضافة إلى هذا، نشعر بقلق لأن الاتجاهات تبين أن الموارد المالية العالمية لمكافحة الإيدز تقل عن المبلغ المطلوب المقدر لعام ٢٠٠٥ وهو ١٠,٥ من بلايين الدولارات. وبالمثل، فإن ازدياد التعرض للإيدز في أوساط النساء، والفتيات، والطفلات بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، يستحق اهتماماً خاصاً.

وتتم إكوادور اهتماماً خاصاً بأنشطة الوقاية والحماية التي تطورها الأمم المتحدة، وهي مستمرة في إنجاز المشاريع لوقف وحصر تفشي الوباء. ولكن نقص الموارد المادية والمالية يجعل تعاون المجتمع الدولي مع بلدي أمراً ضرورياً.

وأود أن أؤكد من جديد التعهد الذي قطعته حكومة إكوادور في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في

منها بتعهد الدول المتقدمة النمو والمناخ بتسهيل تدفق المعونات المالية والتقنية والإغاثية، للبلدان النامية والفقيرة، خاصة الأفريقية، وهي أكثر البلدان تضررا من وباء الإيدز، وتسوية ديونها الخارجية، حتى تتوفر لها الموارد الكافية والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الآمنة لتنفيذ استراتيجياتها الوطنية للتصدي للوباء، وتجاوز تداعياته المساوية.

كما نؤكد على ضرورة تسهيل حصول هذه البلدان على العقاقير والأمصال المستخدمة لعلاج هذا المرض، بما يتماشى مع إمكانياتها المالية. ونؤكد أيضا على أهمية تفعيل وتدعيم السبل الوقائية بالذات المتعلقة منها بالتوعية والحد من السلوكيات المساهمة في نقل المرض وانتشاره.

لقد حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة على انتهاز استراتيجيات إقليمية ووطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية منذ اكتشافه قبل عشرين عاما، ونجحت الدولة من خلال البرنامج الوطني للوقاية من الإيدز الذي أطلقته وزارة الصحة عام ١٩٨٥ في إبقاء معدل الإصابة بهذا المرض أقل معدل في العالم، ولم تطرأ عليه أية زيادة، وهو ما أكدته آخر تقارير منظمة الصحة العالمية عن معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في دولة الإمارات العربية المتحدة والدول المجاورة لها.

وباعتقادنا أن قوانين البلاد المستمدة من تعاليم الشريعة الإسلامية والعادات والتقاليد الاجتماعية التي تحرم السلوكيات المؤدية إلى انتقال المرض، كالعلاقات الجنسية اللاشرعية والاتجار بالنساء والفتيات وتعاطي المخدرات، ساهمت إلى حد كبير في خفض معدلات الإصابة بالمرض والحد من انتشاره، إضافة إلى تدابير البرنامج الوطني الوقائية، التي ركزت على مراقبة وضبط دخول المرض من خارج البلاد من خلال وقف استيراد الدم وفحص العمالة الوافدة والمتبرعين بالدم، والعاملين في مختبرات تشخيص الأمراض،

هذا الاجتماع الرفيع المستوى حول موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بكفاءة ونجاح. كما أود أن أعرب عن تقديرنا للمجهود الشخصي المتميز الذي يبذله الأمين العام للأمم المتحدة في التصدي لهذا الوباء.

بعد الاطلاع على تقرير الأمين العام والتقارير الدولية الأخرى حول نتائج متابعة إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتضح لنا بما لا يدعوى إلى الشك أن وباء الإيدز ما زال يمثل أحد أعظم التحديات العصرية أمام الجهود الدولية والوطنية لتحقيق التنمية المستدامة وأهداف الألفية، ويشكل تهديدا خطيرا لاستتباب الأمن والسلم الدوليين. وحسب التقارير الدولية، فإن الفيروس منذ ظهوره قبل عشرين عاما، أصاب أكثر من ستين مليون شخص من كل الأجناس والمستويات والثقافات، كما أنه يعتبر أكثر الأمراض فتكا ورابع أهم مسببات الموت في العالم.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تشعر ببالغ القلق إزاء استمرار الزيادة في عدد الإصابات بالفيروس في العالم وبالذات في الدول الأفريقية. فكما تشير تقارير التوقعات المستندة إلى مراقبة مؤشرات انتشار المرض، أن هناك ٤٥ مليون شخص آخر سيصابون بالفيروس بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠١٠، معظمهم في الدول الفقيرة والنامية والتي تعاني أصلا من الفقر المدقع والامية والصراعات المسلحة، حيث يحدد المرض ملايين الأيدي العاملة وملايين الأطفال تحت سن ١٦ سنة، ويتسبب في تيمم الملايين غيرهم، مما يزيد من تفاقم الأوضاع الاقتصادية والإنسانية فيها، ويكسر فيها ظروف البؤس والتدهور والعنف.

وفي ضوء ذلك، نؤكد على ضرورة مضاعفة الجهود الدولية والإقليمية، للتعجيل في تنفيذ توصيات وخطط عمل المؤتمرات والقمم الدولية المعنية بالتنمية، وبالذات ما يتعلق

أكثر فأكثر على مواجهة آثار هذا الوباء. ومع ذلك يمكننا اليوم، نتيجة لجهودنا الجماعية، أن نحتفل بالمكاسب التي حققناها في العامين الماضيين.

ويقدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة الكاريبي وفي أمريكا اللاتينية بـ ١,٦ مليون شخص. ويبلغ معدل الانتشار بين البالغين في منطقة الكاريبي، وهي الآن المرتبة الثانية بين أكثر المناطق تأثراً في العالم، ما يقرب من ٢ في المائة في المتوسط، وهو رقم مطابق للواقع المحلي ببلدي، بليز. ومن ثم فإن بليز شاهدة على الخراب الذي يلحقه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بمنطقتنا، وعرضة لهذا الخراب في الوقت ذاته.

وفي مواجهة هذا التحدي الهائل، يعود وفدي إلى الأمم المتحدة ليقدم تأكيد حكومة بليز لاستمرار مشاركتها في المكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد أعلن في بليز أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هو واحد من أكبر تحديات التنمية الصحية والبشرية. واستجاب رئيس وزرائنا الأونرابل سيد موسى بإنشاء اللجنة الوطنية للإيدز، وهي آلية التنسيق في بلدنا، وجعلها الآن تابعة لمكتبه. وقد أعدنا نهجاً متعدد القطاعات ضمن خططنا الاستراتيجية للتصدي لهذا الوباء. وظهر نجاح هذه الاستراتيجية المتعددة القطاعات في زيادة حجم الشراكات وتعزيزها مع المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية والقطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، رأينا في برلمان شبابي عقد مؤخرًا زيادة الانخراط والمشاركة من جانب الشباب في نشر رسالة الوقاية.

بيد أننا ما زلنا نواجه عوائق من قبيل الوصم والتمييز تجاه المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونتيجة لذلك، لا يزال وجه الإيدز مخيفاً إلى حد كبير. ويتطلب الأمر للتغلب على ذلك قدراً أكبر من الاشتراك من جانب

والمرضى داخل المستشفيات، والعاملين في بنوك الدم، وعيادات رعاية الحوامل. وطلاب المرحلة الثانوية ومرحلة الدخول إلى الجامعات، والمقدمين على الزواج، والسجناء، والمدمنين على المخدرات، من خلال استخدام أحدث التقنيات في الفحص والعلاج، لضمان الاكتشاف المبكر للحالات الحاملة للفيروس. كما حرصت الدولة على نشر التوعية حول المرض بين المواطنين وبالذات فئة الشباب وطلاب المدارس، من خلال برامج التوعية الصحية عن طريق وسائل الإعلام العامة والمؤسسات المدنية.

وفي شهر كانون الثاني/يناير الماضي قامت دولة الإمارات باستضافة المؤتمر الإقليمي الثالث عشر لترصد الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً في دول شرق المتوسط في العاصمة أبوظبي.

وفي الختام، نأمل أن تتمكن الجهود الدولية من خلال الأمم المتحدة، والجهود الوطنية، من الانتصار في معركتها ضد هذا الوباء وإيجاد حلول له، قابلة للتنفيذ، للحد من انتشاره والقضاء عليه.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لسعادة السيدة دولوريس بلديراموس - غارساي، رئيسة الوفد والمبعوثة الخاصة لشؤون الأطفال، والمساواة بين الجنسين، والإيدز، ووزارة التنمية البشرية والسلطات المحلية والعمل في بليز.

السيدة بلديراموس - غارساي (بليز) (تكلم بالانكليزية): لقد حضرنا إلى الأمم المتحدة في العام ٢٠٠١ مع إدراكنا الكامل بالتحدي الكبير الذي واجهناه كمجتمع دولي. كانت الصورة مظلمة، وأردنا أن نغير العالم. وفي مواجهة وباء خطير كالإيدز، تبقى مهمتنا هذه أهم مشاريع جيلنا. فمنذ ذلك الوقت زاد عدد الأطفال الذين يعانون من الفيروس/الإيدز، ومات المزيد من مواطنينا، ونجد أنفسنا نفق

وفي هذا السياق، سررنا للنتائج التي تمخضت عنها حلقة العمل للتخطيط، المعقودة برعاية أمانة الكمنولث، التي احتتمت أعمالها مؤخرا بشأن السيطرة على تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الموارد البشرية للقطاع العام في منطقة الكاريبي.

ولم نعد إلى الأمم المتحدة لنعيد ذكر حقائق معروفة وندب ما حل بنا. فنحن نعرف المشاكل ولدينا الدراية بها. ونزيد التزامنا قوة على كافة الأصعدة. فالحالة خطيرة، ولكننا سنفعل كل ما يتطلبه الأمر لتغييرها إلى عكس ذلك. وسوف نحقق ذلك بالتضامن مع شركائنا من البلدان النامية والمتقدمة النمو، حتى يتسنى لنا النصر سويا في معركتنا مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد أيزاك لامبا، رئيس وفد ملاوي.

السيد لامبا (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): باسم وفد ملاوي أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في توجيه الشكر للأمين العام على عقده هذه الجلسة لتقييم ما أحرزناه من تقدم في الحرب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويستلزم التفاعل بين الفقر والمجاعة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الأخذ باتجاهات جديدة تدمج مكافحة الإيدز في المحاولات الإنسانية على الصعيدين الوطني والدولي. ذلك أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي ملاوي في الواقع، أزمة إنسانية ذات طابع معقد، تقوض سنين من المكاسب التي تحققت بشق النفس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولا تزال حكومة ملاوي ملتزمة التزاما كاملا وقويا بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أمسك الرئيس نفسه، السيد باكيلى مولوزي، بزمام القيادة شخصيا

جميع القطاعات فضلا عن استجابة أقرب إلى المستوى الاستراتيجي من المشاركين بالفعل.

وما زلنا كذلك بصدد إصدار تشريعات متعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسوف نسن في وقت قريب قانونا بتأسيس اللجنة الوطنية للإيدز بوصفها هيئة تشريعية. وهذه خطوة هامة في تنفيذ خطتنا الاستراتيجية.

وفي مجال حشد الموارد، ازداد التمويل المحلي، وتلقى مزيدا من التعاون الخارجي، ولو أنه لا يكاد يكفي. ومع تقديرنا للدعم الذي نتلقاه من وكالات مثل مصرف التنمية الكاريبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يساورنا القلق بشأن التقدم البطيء في تنفيذ الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويجب أن نفعل جميعا المزيد من أجل تحقيق الهدف المحدد لهذا الصندوق، لأننا ندرك أن خلاف ذلك قد يكون مميتا.

وعن طريق وزارة الصحة لدينا، يحقق البرنامج المعني بالوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل شيئا من النجاح. إضافة إلى ذلك، بدأنا في توفير العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي لمن يحتاجونه. كما جرى افتتاح مراكز للتوجيه والاختبار الطوعي، ولا نزال نزيد من القيام بأنشطتنا لإذكاء الوعي بطرق الوقاية والممارسات المأمونة.

وحين نقيّم التأثير الاجتماعي والاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ندرك أن الغالبية العظمى من المصابين هم في أكثر مراحل حياتهم إنتاجية. ومساهماتهم في التنمية المستدامة لدينا لا غنى عنها. ولا يمكن للإدارة المسؤولة التسامح مع هذه الخسارة، ويجب أن نفعل المزيد لحماية هذا المورد القيم. وفي الوقت ذاته، ندرك أن عكس مسار الاتجاه الحالي سوف يتطلب جهدا احتوائيا وجيد التنسيق بمشاركة ودعم من كافة أصعدة المجتمع.

كشفت البيانات المستمدة من تقرير المراقبة والحراسة لعام ٢٠٠١ عن معدل انتشار لفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين على الصعيد الوطني تبلغ نسبته ١٥ في المائة، بينما تبلغ ٢٥ في المائة في المناطق الحضرية و ١٣ في المائة بالمناطق الريفية. ولا يزال خطر انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية من الأمهات إلى الأطفال عاليا للغاية، إذ تقدر نسبة الإصابة بين الرضع الذين يولدون لأمهات مصابات بالفيروس بـ ٢٧ في المائة.

بيد أنني أرى من المشجع أن أبلغكم بارتفاع مستويات الوعي والمعرفة بفيروس نقص المناعة البشرية بين سكاننا، حيث تزيد نسبة ذوي الوعي المرتفع للغاية بما يعنيه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن ٨٥ في المائة في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة. وأفادت نسبة تبلغ حوالي ٣٥ في المائة من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة باستخدامهم الرفالات الذكرية مع شركاء الجنس العارض، وهي تمثل زيادة كبيرة عن بيانات عام ١٩٩٦. كما أن من دواعي الاعتباط التنويه بأن تقديرات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين قد استقرت عند ١٥ في المائة لمدة ثلاث سنوات متتالية تقريبا.

ويرى وفدي من المشجع زيادة الماخن ما يقدمونه من الدعم للاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد قامت جهات عديدة بمساعدة ملاوي على وضع مختلف البرامج، التي أدت إلى إحراز تقدم كبير في تثقيف وتوعية الناس بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، منها وكالات الأمم المتحدة والوكالة الكندية للتنمية الدولية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي والوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي وإدارة المملكة المتحدة للتنمية الدولية ومراكز الولايات المتحدة لمكافحة الأمراض والوقاية منها

في تشجيع الاستجابة الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إظهارا للإرادة السياسية. وقد عزز هذه الاستجابة بشكل أكبر بإنشاء حقيبة وزارية مسؤولة عن برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بالتعاون مع الهياكل المؤسسية القائمة، التي تشمل اللجنة الوزارية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واللجنة البرلمانية المعنية بالإيدز، ومجلس مفوضين مسؤول عن اللجنة الوطنية للإيدز. وتوفر هذه الهياكل الثلاثة الإطار السياسي لتكوين شبكة مع القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، فضلا عن القطاع الديني.

وتمشيا مع مبدأ احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، أعدت حكومة ملاوي سياسة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز توفر إطارا قانونيا وإداريا وترمي للوفاء بالاحتياجات الخاصة بالنساء والرجال والأطفال المصابين بالإيدز، واليتامى، والفئات الأخرى المهمشة.

وبدأت حكومة ملاوي هذا العام برنامجا قوميا لمنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. علاوة على ذلك، بالرغم من أن نسبة من يقدر أنهم يحصلون على العلاج المركب بمضادات فيروسات النسخ العكسي لا تتجاوز ١,٨ في المائة من الملاويين الذين تقدمت بهم الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فقد وفقت حكومة ملاوي في الجهود التي بذلتها للحصول على المساعدة من الصندوق العالمي، في جملة جهات مانحة أخرى، وذلك للتوسع في علاج الأمراض المقترنة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والارتفاع بمستوى هذا العلاج.

وبالرغم من جميع هذه الجهود الجريئة والالتزامات الوطنية رفيعة المستوى من جانبنا بمكافحة هذا البلاء، تواصل الإحصائيات المتعلقة باتجاهات الانتشار والمرض والوفاة وبأعداد اليتامى إظهار نتائج مثيرة للقلق. وعلى سبيل المثال،

نسبة عالية من السكان، والحواجز الثقافية التقليدية التي تحول دون إجراء مناقشة صريحة لأنماط السلوك الجنسي.

ومع أن جزر مارشال بلد صغير، فإن انتشار السكان على جزر نائية عديدة يمثل تحدياً إضافياً من حيث الوصول إلى الفئتين الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهما فتى النساء والأطفال. وفي محاولة للوصول إلى جميع أفراد المجتمع، ولكن بشكل خاص للفئات الأكثر عرضة للإصابة، ركزنا جهودنا على زيادة مشاركة المجتمعات المحلية في التثقيف بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والوقاية منه. ونشجع المشاركة الفاعلة المستمرة للمنظمات غير الحكومية والكنائس والمجموعات النسائية وسائر الجهات المعنية.

نظام الصحة العامة في جزر مارشال نظام محدود القدرات جداً بسبب الموارد المالية المحدودة، والافتقار إلى البنى الأساسية المناسبة، وضعف القدرة الفنية. وبسبب محدودية مرافق المختبرات، فإن عينات الدم يجب أن ترسل إلى خارج البلاد لفحصها، وهذه عملية تستغرق وقتاً طويلاً بالقياس إلى السرعة الكبيرة التي يمكن أن ينتشر بها الفيروس. وتوجد أيضاً حاجة ملحة لتدريب الطواقم الطبية على معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورعاية المصابين به والوقاية منه.

وكما هو الحال في بلدان نامية صغيرة عديدة، أصبحت تكاليف المكافحة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكبر مما يستطيع نظامنا الصحي الضعيف أن يتحملة. وناشد البلدان التي اكتسبت خبرة في مكافحة هذا المرض أن تتشاطر خبرتها بشأن أفضل الممارسات وأن تقدم مساعدة مالية وفنية للبلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد الطبية وتحتاج إلى بناء القدرة وتدريب الموظفين وتطوير السياسة العامة.

والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولي، من خلال برنامج الإيدز المتعدد البلدان.

في الختام، تظل حكومتي تستمد التشجيع من الجهود المتضافرة التي تُبذل حالياً على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. المعركة صعبة، ولكننا يجب أن نكسبها، وبوسعنا جميعاً أن نكسبها إذا تكاتفنا معاً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن للسيد ألفريد كاييل، رئيس وفد جمهورية جزر مارشال.

السيد كاييل (جزر مارشال) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم جمهورية جزر مارشال. قبل عامين تقريباً، شاركت جزر مارشال في دورة الجمعية العامة الاستثنائية السادسة والعشرين وشاركت في إعلان التزام عالمي بالتصدي لأزمة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

قبل مدة ليست طويلة، كان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يعتبر مرضاً جديداً ومثيراً للقلق، يؤثر على بلدان خارج منطقة المحيط الهادئ. واليوم، اخترق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جميع الحدود. وهو الآن شاغل رئيسي لبلدان منطقة المحيط الهادئ، بما فيها جزر مارشال. وقد يكون عدد الإصابات المسجلة في جزر مارشال قليلاً إذا ما قورن بمناطق عديدة أخرى من العالم. إلا أنه نظراً لقلّة عدد سكاننا والمعدلات العالية لانتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، فإن خطر انتشار الفيروس مسألة مقلقة جداً لحكومتنا وشعبنا. إن العواقب الاجتماعية والاقتصادية المحتملة تشكل خطراً كبيراً بشكل خاص على مجتمعات الجزر الصغيرة، مثل مجتمعنا.

وإمكانية تعرض شعبنا للإصابة تشدّد بعدة عوامل، من بينها كثرة الحركة داخل وعبر حدودنا، وخيارات أساليب الحياة الخطرة التي يختارها شبابنا، الذين يشكلون

إننا نسلّم بالجهود التي بذلت لإنشاء صندوق عالمي لتوفير موارد إضافية، ونرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار منظمة التجارة العالمية لإعطاء البلدان النامية فرصاً أكثر للحصول على الأدوية الزهيدة الثمن، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين عمله للمضي بهذه العملية قدماً. وبناءً على ذلك، نشدد على ضرورة تقديم الدعم للبلدان النامية لكي تستفيد فعلاً من هذه الآلية، ليتسنى توفير العقاقير للذين يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونود أيضاً أن نشجع على زيادة الاستثمار في البحث والتطوير المعنيين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونحث على تقديم دعم مالي أكبر للصندوق العالمي.

تقتضي مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تصدياً منسقاً وتعاونياً وتعزيز الصلات بين الحكومة والمجتمع الدولي. ونعتقد أن هذا سيسر ويشجع الأخذ بنهج تشاركي متعدد القطاعات لمكافحة هذا الوباء. ونسلم بوجود تحديات أمام تحقيق هذا الهدف، في ضوء الأبعاد الثقافية والجنسانية المتفاوتة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن جامايكا واثقة بأن هذا النوع من التعاون يمكن أن يعطي نتائج مجدية.

ومن بين المسائل التي نأمل أن يعززها ذلك النهج حماية حقوق الإنسان بالنسبة لحاملي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وكذلك زيادة التأكيد على الاحتياجات الخاصة للأطفال الذين حولهم هذا المرض إلى يتامى.

تطوير هذا النهج العريض القاعدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أصبح سمة رئيسية في تصدي جامايكا لهذا المرض. ومن بين أهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ تطوير نهج فعال متعدد القطاعات للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مع التأكيد بشكل خاص على برامج الوقاية التي تشجع تغيير

من بين الشواغل الصحية العديدة في جزر مارشال يشكل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خطراً كبيراً. وحكومة جزر مارشال ملتزمة بالتصدي لهذا الخطر بتعزيز الجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ سياسات صحية وتعليمية واجتماعية مناسبة. ونحن نرحب بمساعدة المجتمع الدولي في هذا المجال. وعلى الرغم من التحديات العديدة التي واجهتها جزر مارشال على الصعيدين الوطني والمحلي، فإنها تؤكد مجدداً التزامها بدعم الجهود الدولية المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ستافورد نيل، رئيس وفد جامايكا.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): العواقب الوخيمة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على بقاء الإنسان في الأمد الطويل وعلى تنمية البلدان الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم تقتضي منا أن نتعاون لإيجاد حلول عاجلة. وعلى ضوء هذه الخلفية، ينظر وفدي بقلق بالغ لما يبرزه تقرير الأمين العام المعروف علينا (A/58/184): أن الموارد المالية والفنية والبشرية اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا تزال دون المستويات اللازمة. وهذه الحالة مثيرة للقلق وتعرض للخطر فعالية الجهود الوطنية والإقليمية التي تبذل لمكافحة انتشار هذا المرض.

مسألة كفاية الموارد مسألة حساسة لتوسيع فرص الحصول على العلاج والعناية الطبية في البلدان النامية، وكذلك لاستدامة التقدم الذي أحرز حتى الآن. ففي جامايكا، على سبيل المثال، لا تزال الأسعار المرتفعة للعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي مشكلة كبيرة. ولئن كانت الحكومة قد تمكنت من أن تتفاوض بنجاح مع الشركات الصيدلانية الرائدة للحصول على بعض التخفيض في أسعار هذه العقاقير، فإن التكاليف تظل مشكلة كبيرة.

المرض، ووفر أداة أخرى لتعزيز الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية.

وما يشجعنا هو أن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعددا من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى يعملان مع الدول الأعضاء في الخط الأمامي في المعركة العالمية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا يساعد في تعزيز المكافحة بشكل كبير. ويتوفر لدى أكثر من ١٤٠ بلدا الآن برامج للتصدي لهذه الآفة.

ونرحب بأولى التبرعات التي أعلنت هنا اليوم من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. فهي تشكل أول خطوة في جهودنا الجماعية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وعلى الرغم من كل ذلك التقدم، إلا أن، فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال ينتشر في بلدان جديدة ويحصد أرواحا جديدة.

ونيبال هي مثال على مدى انتشار الوباء كانتشار النار في الهشيم. ومع أول حالة تم اكتشافها في نيبال، عام ١٩٨٨، هناك الآن وفقا لتقديرات البنك الدولي أكثر من ٣٠٠٠٠ شخص مصاب بالمرض لغاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولقد رفعت بعض التقديرات الأخرى هذا العدد إلى مستوى أعلى بكثير. ويموت ما يقارب من ٣٠٠٠ شخص نتيجة هذا المرض كل عام. وتزيد نسبة الانتشار عن ٥٠ في المائة بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي و ٧٠ في المائة بين العاملين في الشؤون الجنسية.

ونيبال تلتزم التزاما كاملا بمحاربة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدنا، لكن شح الموارد يعيق جهودنا بشكل جاد. فعلى سبيل المثال، أسسنا مركزا وطنيا واعتمدنا سياسة وطنية في عام ١٩٩٥ واستراتيجية وطنية في

السلوك والبرامج الموجهة إلى الفئات الضعيفة من المجتمع من خلال حملات إعلامية ومواد تثقيفية وبرامج توعية، بمشاركة أشخاص حاملين لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

بالإضافة إلى ذلك، يجري حاليا توسيع برنامج منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل ليشمل جميع أنحاء الجزيرة، وهناك مراكز توفر فحوصات واستشارات مجانية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. وهذه الجهود يُعاد دعمها على المستوى الإقليمي، في نطاق الإطار الاستراتيجي الإقليمي الكاريبي الهادف إلى تخفيف عواقب المرض على المستويين الوطني والإقليمي من خلال تطوير خطط إقليمية للعمل.

وستواصل جامايكا تقديم إسهاماتها في هذه الحملة الدولية الحاسمة. وكدول أعضاء في الأمم المتحدة، توكل إلينا جميعا مسؤولية إيجاد مستقبل حيوي فعال لنا وكذلك للأجيال المقبلة. فعلينا أن لا نتعثر في تحقيق ذلك الالتزام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد موراري راج شارما، رئيس وفد نيبال.

السيد شارما (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يعيش

اليوم ٤٢ مليون شخص بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي عام ٢٠٠٢ وحده، حدثت ٥ ملايين إصابة جديدة، نصفها من الناس الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما وأكثر من ٩٥ في المائة منهم من البلدان النامية؛ وتوفي ٣,١ مليون شخص مصاب بالمرض. وتلك الإحصائيات الصاعقة تدعو إلى تصدٍ مستعجل وضخم ومنسق.

إن إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي اعتمده الدورة الاستثنائية للجمعية العامة عام ٢٠٠١، زاد من جهود المجتمع العالمي لمكافحة

وبالرغم من التقدم العلمي الهائل، إلا أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لسوء الطالع بقي رهيباً وتحدياً للمجتمع الإنساني وتهديداً كبيراً للكرامة الإنسانية والوجود الإنساني. إننا نتقاسم الألم والمعاناة مع هؤلاء الذين يعيشون بمرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسمحوا لنا أن نعيد التأكيد مرة أخرى على التزامنا بمكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز من خلال إجراءات عالمية متنسقة وبالمحافظة على العالم من هذا الوباء الفظيع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيدة سوزانا ريفيرو، رئيسة وفد أوروغواي.

السيدة ريفيرو (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية):

إن أوروغواي، بصفتها عضواً في مجموعة ريو، تؤيد البيان الذي أدلت به بيرو باسم المجموعة.

في أوروغواي، تهدف الخطة الاستراتيجية للسنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ المستتبطة من برنامج الإيدز الوطني إلى تنظيم وتنفيذ وتقييم تطورات سياسات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه. وتتمثل مبادئها التوجيهية في النهوض بحقوق الإنسان واحترامها والمبادئ الأخلاقية التي تكفل الحق في الخدمات الصحية وعدم التمييز، بغية تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: منع الإصابات الجديدة، وتخفيف الأثر الشخصي والاجتماعي السلبي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتعبئة الجهود وتنسيقها لمكافحة المرض.

واعتباراً من حزيران/يونيه، تم الإبلاغ عن ٧٠١٨

حالة في أوروغواي معظمها بين الفئات الضعيفة. ومن بين هذه الحالات هناك ٨٥٥ إصابة بالفيروس و ٢١٦٤ حالة إصابة بالمرض، و ٢٣٣ لقوا حتفهم. ونسبة كبيرة من الأشخاص المصابين يواجهون مشاكل اجتماعية حادة، مثل البطالة والتمييز والفقر والانحلال العائلي. ومن أجل

عام ١٩٩٧ لمكافحة هذا المرض. وتم إنشاء مجلس وطني رفيع المستوى، برئاسة رئيس الوزراء، وبمشاركة واسعة من القطاع المدني للمساعدة في تنفيذ السياسة والاستراتيجية الوطنيتين.

والوقاية من المرض، فضلاً عن معالجته، ودعم ضحاياه، أمر ملح لعكس مسار جيشان وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الخطتين الخمسية والعشرية الحاليين، أعطت نيبال الأولوية للوقاية من خلال تنمية الوعي واعتماد نهج متعدد القطاعات. وقد خصصنا الموارد، ضمن قدراتنا، من أجل تطبيق البرامج المختلفة في هذا المجال.

وبما أن للمشكلة أبعاداً إقليمية، وبسبب الاتصالات الحثيثة لنيبال مع البلدان والمناطق ذات الانتشار المرتفع للمرض فيها، فقد أبرزنا التعاون الإقليمي كعنصر من العناصر الرئيسية لاستراتيجيتنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي ذلك السياق، أشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على تنظيمهما للاجتماع رفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كاتماندو في شباط/فبراير الماضي.

وما زالت الفجوات بين الموارد المطلوبة والموارد المتاحة عريضة بشكل مؤلم. ونيبال بسبب شح الموارد المتاحة لها، بحاجة إلى موارد لتنفيذ استراتيجية الوقاية، بالإضافة إلى معالجة الضحايا ودعمهم، تماماً كما تحتاج إليها جنوب آسيا بشكل عام.

ونطالب بالتالي المجتمع الدولي بأن يساهم بسخاء في الصندوق العالمي وفي وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وكذلك توفير المعالجة بالعقاقير المضادة للفيروسات العكسية للضحايا في البلدان الفقيرة وبأسعار يقدرون عليها.

في مراحل الخصوبة العالية. لذلك فقد تم تنفيذ سياسات لتعزيز إسهام المرأة في وضع وتنفيذ وتقييم البرامج وتدريب مسؤولي الصحة على الوقاية من منظور جنساني. وبالنسبة لنقل المرض من الأم إلى الجنين في بلادي فيان مثل حوادث النقل هذه دون تدخل بلغت ٢٥ في المائة. وبفضل توفر الأدوية المضادة للارتجاج الفيروسي في العام ١٩٩٧ تمكنا من تخفيض تلك النسبة إلى ٤ في المائة في العام ٢٠٠٢.

ولا يشمل التحدي الذي نواجهه بذل الجهد الجبار لبناء القدرات فحسب، ولكن أيضا الحفاظ على مثل هذه القدرات بين جميع الجهات الفاعلة لعمل مستدام لمعالجة المشكلات المتعددة الأبعاد التي يفرضها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالنسبة لدولة نامية مثل أوروغواي، فإن تنفيذ خطة استراتيجية على هذا النطاق هي مهمة ضخمة وخاصة إذا أخذنا في الاعتبار أن البلد قد عانى العام المنصرم من أسوأ أزمة اقتصادية عرفها في تاريخه.

إن فعالية هذه الإجراءات تعتمد على الالتزام والقرار السياسي وعلى التعاون مع المؤسسات وفيما بينها وعلى توافر الموارد الضرورية لتمويل تصدٍ وطني فعال لمكافحة هذا الوباء. ولذلك نعترف بشكل خاص بالتعاون الذي حظينا به، على سبيل المثال، من قبل برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، بالإضافة إلى تعاون فرنسا وإسبانيا. وبدون ذلك التعاون كان من الصعب جدا أن نتكمن من تعبئة وتنسيق هذه الجهود والإجراءات العديدة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبالمثل، فإننا نسلط الضوء على مساهمة المجتمع المدني الكبيرة والنشطة من خلال شبكة اتصالات بين المنظمات الأوروغواي غير الحكومية وبخاصة تلك التي تعمل

مكافحة التمييز والتحيز يتم تعزيز التضامن واحترام حقوق الإنسان بين العاملين وأرباب العمل من خلال البرامج التعليمية والمعلوماتية. وكطريقة لتخفيف الأثر الشخصي والاجتماعي السلبي للوباء وبفضل استخدام الأدوية العامة توجد تغطية علاجية ١٠٠ في المائة للعقاقير المضادة للفيروسات العكسية والتي بدأت في عام ١٩٩٦، كي يجد جميع مرضى الإيدز في أوروغواي الآن المساواة في العلاج، بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية والاقتصادية.

إلا أن الهدف الرئيسي للخطة الاستراتيجية يكمن في منع وقوع إصابات جديدة، ولا سيما بين الشباب والمراهقين والنساء ومنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل وفي بيئة الرعاية الصحية.

وتحقيقا لذلك، فإن من أهم الإجراءات التي يجب اتخاذها زيادة المعلومات والتوعية الجنسية وتعزيز وتطوير السلوك الجنسي الصحي - بما في ذلك استعمال الرفالات - من منظور جنساني وتوعية الشباب فيما يتعلق بالصلة القائمة بين تعاطي الكحول وإدمان المخدرات والسلوكيات الخطرة.

وأكثر من ٥٠ في المائة من الحالات التي تم التبليغ عنها في بلادنا أصابت الشباب من عمر ١٥ إلى ٣٤ عاما الذين أصيبوا وهم في سن المراهقة. لذلك فإن الجهود المشتركة بين المؤسسة الوطنية للشباب والمؤسسة الوطنية للأحداث والمنظمات غير الحكومية التي تعمل مع الأولاد واليا فعين ضرورية.

وفيما يتعلق بوسائل الوقاية بين النساء وبالرغم من أن النساء في أوروغواي يقعن ضحايا الوباء. بمرحلته المتقدمة فإن حالات الإصابة حاليا بين النساء تتزايد بصورة منتظمة بسبب تغير أسلوب الإصابة. ففي العام الماضي بلغت نسبة الإصابة بين النساء ٣٠ في المائة من مجموع الحالات التي تم الإبلاغ عنها في المرحلة العمرية ما بين ١٥ و ٣٤ عاما أي

أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. إن معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما فتئت تزداد والقدرات المؤسسية الضئيلة لمكافحة هذا الوباء ما برحت تتراجع بشكل خطير. لذلك فقد حان الوقت للمجتمع الدولي أن يكثف جهوده لزيادة تصديه لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لتصل إلى المستوى المطلوب في المنطقة دون الإقليمية. ومن بين ٦٧ مليون إثيوبي هناك ٢.٢ مليون - بمن فيهم ٢٠٠ ٠٠٠ طفل - مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد بدأت معدلات الإصابات الجديدة بالتناقص لكن أكثر المعدلات انتشارا لفيروس نقص المناعة البشرية لا تزال في الشريحة العمرية بين ١٥ و ٢٤ عاما - الشريحة العمرية الأكثر إنتاجا.

وتعلق حكومة إثيوبيا أهمية كبيرة على إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبالتالي فقد اتخذت العديد من الخطوات للإسراع في تنفيذها. وأنشأت حكومة بلادي في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ مجلسا وطنيا للحماية والمكافحة يرأسه رئيس البلاد. والمجلس يعمل على تقييم الوضع بشكل منتظم بالنسبة لمعدلات انتشار المرض في جميع أنحاء البلاد. كما يقوم بتوزيع المعلومات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعزيز التوعية على المستوى الوطني. وعلاوة على ذلك، قام العديد من الوزراء بتشكيل فرق عمل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كما أنشأوا مراكز تنسيق من أجل زيادة التوعية في الخدمة المدنية حيال هذا المرض. كذلك قام المجلس بإنشاء هياكل على المستوى الشعبي للوصول إلى القطاع الأوسع من المجتمع لزيادة التوعية حيال هذا المرض. كما تم إنشاء مراكز على المستوى الوطني لتوزيع الأدوية المضادة للارتجاع الفيروسي.

وبالنسبة للسياسة العامة، أقرت حكومة بلادي أول سياسة عامة بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العام ١٩٩٨. ومنذ ذلك الحين أطلقت وقامت بتنفيذ العديد

على التقاء الأشخاص الذين يحملون فيروس نقص المناعة البشرية.

وتلتزم أوروغواي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهي مستعدة للعمل محليا وإقليميا ومع المجتمع الدولي برمته لتحقيق كل الأهداف التي تم وضعها والتي تمكننا من تحرير البشرية من هذا الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس وفد جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، سعادة السيد تيرونه زينا.

السيد زينا (إثيوبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر إلى الأمين العام على تقريره الواضح والموجز (A/58/184) المعروض علينا. فهذا التقرير يسمح لنا بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز (القرار د١ - ٢/٢٦، المرفق) منذ اعتمده في حزيران/يونيه ٢٠٠١ الدورة الاستثنائية السادسة والعشرون للجمعية العامة.

وكما ورد في تقرير الأمين العام من تفاصيل، فقد جرى إحراز تقدم كبير في التصدي على نطاق العالم لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومن المشجع أن نرى أن لدى جميع الدول الآن خططاً استراتيجية متعددة الأطراف لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما أنها قامت بإنشاء مجالس وطنية لمكافحة هذا الوباء يرأسها مسؤولون على أعلى المستويات الحكومية. كما تم تعزيز الالتزام بالتعاون فيما بين البلدان لمكافحة هذا الوباء من قبل الهيئات السياسية الإقليمية.

وبالرغم من هذه الإنجازات فإن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يصبح أكثر مدعاة للقلق بسبب آثاره المدمرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض البلدان في

ولكن وبينما نشكر الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والمؤسسات الحكومية الخاصة على تعهداتها الأولية تجاه الصندوق العالمي والمؤسسات المشابهة، نتفق كلياً مع ما جاء في تقرير الأمين العام الذي يؤكد بوضوح أن الموارد المتاحة لبرنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على المستوى القطري لا ترقى إلى المستوى المطلوب. إن الحصول على مبلغ ٤,٧ بليون دولار بحلول العام ٢٠٠٣ هو أقل من نصف المبلغ ١٠,٥ بليون دولار التي نحتاج إليها بحلول العام ٢٠٠٥. وبالتالي، فمن الضروري أن يفني المانحون بالتزاماتهم وأن يزيدوا من وتيرة التمويل للجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من أجل تحقيق أهداف الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد مون - شيك كيم، المدير العام لمعهد الصحة الوطني في جمهورية كوريا.

السيد كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أشعر بشرف وامتنياز كبيرين أن أدلي في هذه الجلسة الهامة ببيان باسم حكومة جمهورية كوريا.

فمنذ ما يزيد على سنتين مضتاً، في الدورة الاستثنائية التاريخية للجمعية العامة، اعتمدت الهيئة العالمية إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وأبرزت الحاجة الماسة إلى اتخاذ إجراءات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأسفر مستوى الالتزام غير المسبوق الذي تعهدت به البلدان من شتى أرجاء العالم عن اعتماد أهداف محددة زمنياً لمكافحة هذا الوباء.

وإني واثق من أن الاستعراض الذي نجريه اليوم للتقدم المحرز والدروس المستفادة من جهودنا المبذولة لتحقيق أهداف عام ٢٠٠٣ من شأنها أن تمكننا من استنباط

من المبادرات والمبادئ التوجيهية لتوفير النصح بخصوص مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولتكثيف حملات في وسائل الإعلام حول هذا الوباء. كما قمنا بتقديم مختلف المقترحات إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، وتمكننا من تعبئة الموارد التي زادت من قدرتنا في مكافحة الوباء.

إن وضع سياسة البيئة التمكينية هي مجرد الخطوة الأولى باتجاه التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهناك خطوات إضافية ينبغي اتخاذها. أما تلك الخطوات الجاري العمل بها فهي بحاجة شديدة إلى التطبيق وبخاصة أيضاً إلى تقييم تأثيرها واستخلاص الدروس منها للقيام بالمزيد من الإجراءات. إنه نهج متواصل يتطلب موارد مالية وبشرية وفنية كبيرة. وتقوم حكومة إثيوبيا بتنفيذ برنامج للقطاع الصحي، وقد ازدادت ميزانية ذلك القطاع هذا العام بشكل ملموس. ومع ذلك، فإن جميع الموارد المطلوبة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمكن تعبئتها محلياً.

وفي ذلك الصدد، فإنه يسعد إثيوبيا أنها تمكنت من تعبئة بعض الموارد من الصندوق العالمي ومن برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز) ومن مانحين آخرين ثنائيين ومتعددي الأطراف إما بشكل مباشر من خلال مؤسسات حكومية أو من خلال منظمات غير حكومية. ونود أن نعرب عن تقديرنا للرئيس بوش رئيس الولايات المتحدة الأمريكية الذي التزم بتقديم مبلغ ١٥ بليون دولار لمكافحة الإيدز في أكثر البلدان تضرراً به. كما نعرب عن امتناننا للاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين الثنائيين للالتزامهم بتعبئة الموارد. والسرعة التي أصبحت تعمل بها آلية تمويل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أصبحت تدعو إلى التشجيع.

الطموحة التي يتعين تحقيقها بحلول عام ٢٠٠٥، يتعين على القادة أن يعززوا عزمهم بقدر أكبر. ولقد ثبت أن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يمثلان عدواً يصعب التغلب عليه. ويمكن أن يؤدي أقل قدر من الإهمال أو اللامبالاة في القيادة إلى نكسات كبرى في جهودنا المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وثانياً، لا بد أن نبذل الآن كل ما في وسعنا لإنقاذ حياة الأشخاص الذين يعانون بسبب إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتقدم الحكومة الكورية بالجمان أدوية مضادة للفيروسات الرجعية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولا بد أن نواصل الكفاح من أجل توفير الأدوية بتكلفة معقولة، ولا سيما للمصابين بهذا الوباء في البلدان النامية.

وثالثاً، ينبغي أن نعزز آليات الدعم الدولية. ولا تزال توجد بلدان نامية كثيرة بدون موارد كافية لعلاج مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) علاجا فعالا. وفي هذا الصدد، تسعى الحكومة الكورية إلى ضمان أن تصبح قادرة في المستقبل القريب على تقديم مساهمتها إلى الصندوق العالمي.

ورابعاً، ينبغي أن تظل أنشطة الوقاية في صميم جهودنا. ولقد شهدت مؤخرا الجمهورية الكورية التي كانت تعتبر آمنة نسبياً من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ارتفاعاً كبيراً جداً في عدد الأشخاص المصابين، ولا سيما اليافعين. وفي مواجهة هذا التحدي، تركز الحكومة الكورية حالياً، في إطار شراكة وثيقة مع منظمات غير حكومية، على تطوير برامج للوقاية ونشر الوعي تستهدف الجيل الشاب.

إجراءات أكثر فعالية لتحقيق الأهداف التي تمثل تحدياً في سنوات المستقبل.

وأنوه بالتقدم المحرز في كثير من البلدان، ولا سيما البلدان الأكثر تأثراً بالوباء. وحسبما يتبين من تقرير الأمين العام (A/58/184)، تُولى هذه المسألة في الوقت الحاضر أولوية عليا في خطط وطنية كثيرة. ولقد وضعت استراتيجيات وطنية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتم حشد المزيد من الموارد التي يجري حالياً إنفاقها على الصعيدين الوطني والعالمي. وانخفضت نسبة العدوى بين الشباب في عدد متزايد من البلدان. ومن شأن التطورات التي حدثت في السنتين الماضيتين أن تعزز أملنا وعزمنا، وسنتمكن، بفضل الالتزام السياسي القوي والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، من السيطرة على هذا المرض الفتاك.

بيد أن التحديات التي تواجهنا لا تزال جد كبيرة. ولا يزال عدد الأشخاص المصابين آخذ في الازدياد، حيث يتم الكشف عن ٥ ملايين حالة كل عام. ولا يُبدي انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في مناطق أمريكا اللاتينية، والبحر الكاريبي، وشرقي أوروبا، أي مؤشرات على تراجعها. ومن الحزن حقاً على الأقل التفكير في النتائج الطويلة الأجل للحالة في أفريقيا جنوب الصحراء، حين يكون ١١ مليون طفل قد فقدوا بسبب المرض، أحد الوالدين أو كليهما. وبالرغم من المستوى غير المسبوق للمساهمات التي قدمتها القطاعات الحكومية وقطاعات أخرى، لا تزال الفجوة بين الاحتياجات والموارد شاسعة.

لقد ساهمت الخبرة المكتسبة خلال السنتين الماضيتين في إبراز بعض النقاط. فأولاً، لا بد من أن يظل الالتزام السياسي والقيادة قائمين بشكل أكيد. ونظراً للأهداف

نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومع اقترابنا من الموعد الأول المستهدف المتضمن في الإعلان يبدو سجل التنفيذ متفاوتا. فقد شهدت المرحلة الأولى زحما قويا أدى، في جملة أمور، إلى دخول الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بسرعة مرحلة التشغيل. ويعد الحفاظ على هذا الزخم، على الصعيدين الوطني والدولي، وعدم السماح لأزمات أخرى بأن تحول اهتمامنا عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، إحدى أكثر المسائل أهمية وهذا هو الغرض من جلسة اليوم.

نحن نعيش في عالم يتغير بسرعة ويتصف بسرعة تعاقب وتتابع الأزمات من كل نوع. وستراقبنا الأخطار التي يمثلها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على مدى سنوات طويلة مقبلة؛ وإذا أردنا أن نحرز النجاح، لا بد أن تكون إرادتنا ثابتة ومتواصلة في مكافحته. ومن المأمول أن يؤدي الدور القيادي الذي يبرزه كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي إلى تقديم دعم مستدام للصندوق العالمي الذي نعتبره وسيلة قيمة في مكافحة هذا الوباء. وقد قدمت ليختنشتاين مساهمة أولية في الصندوق بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ فرنك سويسري، وهي الآن بصدد تحديد قيمة مساهمتها التالية.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لا يشكل فحسب تهديدا للصحة في العالم، بل إنه يضع بالفعل عقبات تعترض التنمية. ولذلك، تشكل مكافحته بصورة مشتركة استثمارا في مستقبل البشرية. وتوضح الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة ضرورة تكامل استراتيجيات الوقاية والرعاية والعلاج. وبطبيعة الحال، فإن التكاليف المالية والبشرية للوقاية أقل بكثير من التكاليف ذات الصلة بالرعاية والعلاج، وإذا أريد للاستراتيجيات الفعالة أن تمنع أكثر من ٥٠ في المائة من

وأخيرا، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام بحقوق واحتياجات الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). والحماية القانونية لها أهميتها، ولكنها غير كافية. ولن تحمي الوصمة الاجتماعية والتهميش إلا بإجراء تغيير عام في السلوك، الأمر الذي يتطلب شن حملات توعية نشطة.

وخلال السنتين الماضيتين على انعقاد الدورة الاستثنائية، حققنا الشيء الكثير. ولكن ما زال يتعين عمل ما هو أكثر. وربما تمثل أهم نقطة نستخلصها من مناقشة اليوم في أننا لا نستطيع أن نتراخى في نشاطنا أو نتباطأ في بذل جهودنا. ومن المحتم أن نظل على يقظة.

دعونا نتطلع إلى عام ٢٠٠٥ بتصميم متجدد. وبتعهد معا على أن نحقق تقدما كبيرا بحلول ذلك الموعد يتمثل في تخفيض العدوى بهذا الوباء بين الفئات الضعيفة، وتقديم رعاية مكثفة لتلبية احتياجات المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وأسرهم، وحماية حقوق الإنسان بالنسبة للأشخاص المصابين بالوباء. ولن تكون تحقيق هذه الأهداف بالأمر اليسير. ولكن حسبما تبين خلال السنتين الماضيتين، فإن باستطاعتنا أن نعمل معا بعزم مطرد. وسوف تكافأ جهودنا على أتم وجه عندما يتمكن أطفالنا من العيش في عالم متحرر من الكابوس الذي يلقي هذا المرض بظلاله علينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد كريستيان فينافيزر، رئيس وفد ليختنشتاين.

السيد فينافيزر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): اعتماد إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قدم لنا في الوقت المناسب صكا نستخدمه في مكافحتنا لوباء فيروس

وفي هذا الصدد، يجب إيلاء اهتمام خاص لحقوق النساء والفتيات، كما جاء في إعلان الالتزام. فالنساء والفتيات، من الناحية البيولوجية، لسن فحسب أكثر عرضة للإصابة عند عدم توفر وسائل الوقاية؛ بل هن في الغالب أكثر عرضة للإصابة بسبب التفاوتات الاجتماعية والهيكلية، ناهيك عن مظاهر التمييز. وهناك حاجة إلى رسم سياسات لجعل النساء أكثر استقلالية من الناحية الاقتصادية وللحد من خطر وقوعهن ضحايا للجنس. إن الأرامل والفتيات اليتيمات يُركن - بوتيرة أكبر من أي وقت مضى - لتحمل مهمة إعالة أسرهن. ومن حقهن علينا أن نبذل أقصى جهد ممكن لتمكينهن من التحكم بمصيرهن، على الأقل من خلال إزالة جميع أشكال التمييز التي يواجهنها مجرد أنهن نساء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة تونكا فورليفيا، منسقة بلغاريا الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المنقولة جنسيا.

السيدة فورليفيا (بلغاريا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني مخاطبة الجمعية اليوم بالنيابة عن حكومة جمهورية بلغاريا والإعراب عن أملنا في أن تلتزم الحكومات في كل أنحاء العالم، من خلال الجهود المشتركة على الصعد الفردي والإقليمي والدولي، بمكافحة هذا الوباء.

إن بلغاريا انطلقا من وعيها بوباء الإيدز، الذي يمثل تحديا عالميا في القرن الحالي، تدرك تماما أن القضية تتجاوز حدود مجال الصحة وأنها اكتسبت أبعادا ديمغرافية واقتصادية واجتماعية وعرقية. ولذلك، انضمت بلغاريا قبل عامين إلى إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الصادر عن الدورة الاستثنائية للجمعية العامة، الذي يتيح فرصة تاريخية لجميع البلدان، الغنية والفقيرة، الكبيرة

حالات العدوى المسقطلة الجديدة خلال العقد المقبل، يتعين علينا أن نولي أولوية عليا لتلك الاستراتيجيات. وفي نفس الوقت، نحن لا نستطيع أن نتوقع لجهود الوقاية أن تحرز النجاح إذا أهملنا السكان المصابين أصلا، بأشكال شتى، بالمرض وبتنائج. ويحدونا الأمل في أن تساعدنا الاتفاقات التي تم التوصل إليها مؤخرا في إطار منظمة التجارة العالمية في إحراز تقدم سريع في ما يتصل برعاية وعلاج الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ويحتل الفقر وعدم كفاية إمكانية الحصول على التعليم، ولا سيما المعلومات بشأن الصحة الجنسية والإنجابية، مرتبة عليا بين العوامل التي تسهم في انتشار المرض بصورة مدمرة. وبعد ذلك تتراكم تلك العوامل بسبب التعصب ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

لذلك نرحب بتشديد الأمين العام على جانب حقوق الإنسان في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن عواقب الوباء والقضاء عليه أمران مرتبطان بشكل وثيق بحقوق الإنسان. فوصم المصابين بالمرض بالعار والتمييز ضدهم يضاعفان آثار الفيروس من خلال زيادة آثاره الكارثية في تدمير الأسر والمجتمعات.

ويمكن للمصابين بالفيروس والإيدز الإسهام بقدر كبير في مكافحة الوباء الذي وقعوا ضحايا له. والواقع أن أقوى القيادات التي ظهرت في مكافحة الوباء ظهرت من بين المصابين أنفسهم. والمشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم ليست مجرد حق من حقوقهم؛ بل هي أيضا عنصر أساسي للنجاح. ونحن ننضم إلى الأمين العام في دعواته الحكومات إلى سن وإنفاذ سياسات وطنية تتصدى للوصم بالعار والتمييز بغية جعل معركتنا المشتركة أكثر فعالية.

مع مختلف المانحين الدوليين، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، ووسائل الإعلام، ومنظمات القطاع المدني.

ويتم تنسيق هذا التصدي على الصعيد المحلي من خلال أنشطة اللجان المدنية المحلية للوقاية من الوباء والسيطرة عليه. ففي عام ٢٠٠٠ أنشئ تحالف مكافحة الإيدز للتنسيق مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة من أجل تعزيز التعاون وزيادة الوعي بين الجماهير.

إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي أيضا جزء لا يتجزأ من استراتيجية الصحة الوطنية، التي تستخدم شعار "صحة أفضل لمستقبل أفضل في بلغاريا للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٦". وفي عام ٢٠٠٣، تم تحديد هذه المكافحة بوصفها أحد أهداف بلغاريا الإنمائية للألفية.

إن الانفتاح والتضامن العالمي والقيادة السياسية الثابتة حتمية إذا أريد سد الفجوات التي أوجدها الوصم بالعار والتمييز والإنكار بالنسبة للاختلافات العرقية أو الثقافية أو الدينية. ويواجه العالم الآن تحديا هائلا ويجب أن يهب لحماية حقوق الإنسان وكرامته.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد بول غوا زومانغي، رئيس وفد غينيا.

السيد زومانغي (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقديمه تقريره عن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (A/58/184) وجهود الأمم المتحدة التي تحظى بالأولوية لمكافحة ذلك الوباء. والدافع وراء عقد جلسات اليوم هذه هو واجبنا المشترك بأن نهيئ في عام ٢٠٠٣ بيئة تمكن من تحقيق أهداف إعلان الالتزام الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠١، بالنسبة للعامين ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ من حيث البرامج والنتائج.

والصغيرة، لتعبئة الموارد المتاحة للتصدي لهذا التهديد للبشرية.

وفي الوقت الراهن، تعتبر بلغاريا نفسها محظوظة لأنها من بين البلدان ذات الانتشار المنخفض للوباء. وحتى الآن، تم تسجيل ٤٩٩ حالة إصابة بالوباء في البلد، رغم أننا نعيش في منطقة ينتشر فيها الوباء بسرعة. ولقد أظهرت حكومة بلغاريا بوضوح توفر إرادة سياسية قوية لاتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على المستوى المنخفض لانتشار الوباء. وفي عام ٢٠٠١، اعتمدت الحكومة البلغارية استراتيجية وطنية وخطة عمل وطنية للوقاية من الإيدز والأمراض المنقولة جنسيا والسيطرة عليها، تغطيان الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٧.

والأنشطة التي تشملها خطة العمل الوطنية تدعمها ماليا وتقنيا المنظمات الدولية المختصة، مثل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها. ويتم تمويل التنفيذ الناجح لخطة العمل الوطنية من خلال مخصصات سنوية من ميزانية وزارة الصحة، تصل إلى ٣ ملايين دولار تقريبا. وتستخدم تلك الموارد المالية في توفير الاختبارات والمشورة المجانية التي تركز على الوقاية، وكذلك العلاج الحديث المضاد لفيروسات النسخ العكسي بالمجان للمصابين بالوباء. وهناك شبكة من المراكز التي تقدم المشورة والفحوص الطوعية للفيروس والإيدز.

إن تنسيق تنفيذ خطة العمل الوطنية على الصعيدين الوطني والمؤسسي هو المسؤولية الرئيسية للجنة الوطنية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض المنقولة جنسيا وللمجلس الوزراء. وفي الوقت الحالي، توجد تسع وزارات ممثلة في هذه اللجنة الوطنية. ويشمل التصدي الوطني الناجح أيضا شراكة نشيطة

جمهورية غينيا. وأعطت الحكومة أولوية لتمويل مشاريع الوقاية ونشر الوعي العام فيما بين المراهقين والنساء والعمال. وجهود السيدة الأولى لغينيا من أجل تقليل انتقال العدوى من الأم إلى الطفل ووضع دليل إرشادي عام للقضاء على الإيدز جزء من هذه العملية الجديدة.

وتزيد غينيا من تبعثتها لمكافحة الآثار المدمرة للفيروس/الإيدز. ولكي ننجح، يحتاج الأمر إلى دعم المجتمع الدولي. ولذلك السبب ترحب غينيا بالاتفاق بشأن العقاقير الرديفة الذي تم التوصل إليه في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وبإنشاء الأمين العام للجنة المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا التي يترأسها الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا.

ونود أن نعرب أيضا عن امتناننا للولايات المتحدة ولالاتحاد الأوروبي ولما نحن آخريين على إسهاماتهم الكبيرة في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونحن مقتنعون بأن هذا سيسهم في نجاح تنفيذ إعلان الالتزام المعني بالفيروس/الإيدز. ويود وفد بلادي أن يشكر الشركاء العديدين الذين، على الرغم من الصعوبات العديدة، لم يدخروا وسعا في دعم إجراءات بلدي.

وعلى الرغم من النجاح الذي تم إحرازه، يظل وفد بلادي مقتنعا بأنه يجب بذل جهود إضافية كبيرة للانتصار في مكافحة آفة الفيروس/الإيدز. ولتحقيق هذا الغرض، من الحيوي الآن، أكثر من أي وقت سبق، الترويج للشراكة الحالية وتنسيق أنشطتنا بشكل أوثق وتوحيد الأطراف العاملة على جميع الصعد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ريكاردو لوكسي نونيس، مستشار في إدارة الصحة العامة بوزارة الحماية الاجتماعية في جمهورية كولومبيا.

ونحن ندعم توصيات الأمين العام ونود أن نضيف أن تنفيذ إعلان الالتزام قد أدى إلى استحداث وعي أكبر بالفيروس/الإيدز على الصعيد العالمي؛ وإنشاء تحالفات فيما بين شركاء متعددين في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني ينبغي لها أن تتعزز؛ وانخراط أعمق من جانب شخصيات بارزة على الصعيدين الوطني والدولي؛ واهتمام خاص بالأبحاث والتطوير؛ والالتزام أكبر بتعبئة الموارد الأساسية وخاصة الإسهامات في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ويود وفد بلادي أيضا أن يبرز أهمية القضايا ذات الصلة من قبيل حقوق الإنسان، وتعزيز البرامج، والنساء، والفتيات، والفيروس/الإيدز والرعاية، والدعم، والعلاج، والمتابعة والرصد والتقييم ضمن أمور أخرى.

وقد كانت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ فرصة لوفد بلادي لكي يقدم مبادئ توجيهية عريضة لسياسة غينيا في مكافحة الفيروس/الإيدز. وحيث أننا نواجه تهديدات بظهور أمراض أو بإعادة ظهورها، ولا سيما الأمراض المنقولة جنسيا، أطلقنا خطة صحية لما بين العامين ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ لتثبيت أثرها الاجتماعي والاقتصادي أو لتخفيفه.

وعلى الرغم من إنشاء تحالف وطني لمكافحة الإيدز يتكون من الحكومة وشركائها في التنمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ينتشر الفيروس/الإيدز في غينيا بسرعة تبعث على القلق. وعلاوة على ذلك، وطبقا لآخر المسوحات التي أعلنتها الحكومة، يقترب معدل الإصابة من ٢,٨ في المائة. وطبقا للتوقعات، وما لم نتخذ تدابير شاملة، سيتضاعف عدد المصابين بالفيروس ليصل إلى أكثر من ٢٨٢.٠٠٠ مصاب بين الآن و عام ٢٠١٠. ولكي نعكس مسار هذا الاتجاه، أطلق العديد من المبادرات في

التفاعل فيما بين الأجزاء المختلفة من البرنامج وبفني باحتياجات الناس للحصول على خدمات خاصة وعامة ملائمة. والتحدي يتمثل في تشجيع المجتمع على المشاركة بغية تقصير الفجوة بين السياسات العامة والإجراءات، وهو أمر ضروري في بلد لا مركزي مثل كولومبيا فيه العديد من الخصائص الاجتماعية والعرقية والثقافية الخاص به.

ومع ذلك، فقد كان تنفيذ الاتفاقات على الأمد المتوسط صعبا. وكان من الصعب كفالة التزام قطاعات أخرى خارج قطاع الرعاية الصحية والعمل في بيئة خاصة من قبيل القطاع الخاص. وعلاوة على ذلك، تعارض الجماعات المحافظة تنفيذ برامج تعليم جنسي محددة ومستدامة في المدارس. وتزداد الصعوبات من جراء التمويل المحدود في هذا المجال.

وعلى الرغم من أن كولومبيا لديها تشريع خاص بالفيروس/الإيدز، يتضمن عنصرا قويا لحقوق الإنسان وله دعم دستوري تام، ففي بعض الأحيان وأثناء بذل الجهود لإنفاذ القانون وتفادي التفرقة والانتهاكات الواضحة للحقوق، يتعرقل التنفيذ الفعال لهذا التشريع على أرض الواقع نتيجة للافتقار إلى فهم القانون أو خوف الأطراف المتضررة منه. ونتيجة لذلك، هناك تحد لتفويض استراتيجيات تمكين الأقليات وأكثر الجماعات تعرضا للخطر، ولجعلها تفهم حقوقها وتمارسها، وقبل كل شيء لرفض جميع أشكال العنف الجنسي ضد النساء.

وأخيرا، بالنظر إلى العوامل الصحية المتعددة المعنية لدى حدوث حالات إصابة جديدة، لا يمكننا أن نتجاهل ظروف العنف والفقر التي تسبب فيها الصراع المسلح في كولومبيا وإذا فهمنا الصحة العامة بوصفها التزاما جماعيا للمجتمع من أجل كفالة وجود ظروف صحية للسكان، سيكون من الضروري دائما مراعاة عدم المساواة والضعف

السيد نونيس (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): متابعة لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز المعتمد في عام ٢٠٠١، حققت كولومبيا ومن دون شك تقدما كبيرا، بما في ذلك صياغة خطة استراتيجية تعتبر الصحة الجنسية والإنجابية إحدى الأولويات الرئيسية في الصحة العامة، ووضعت ونفذت سياسة تتضمن التوصيات الرئيسية لإعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز. وقد أخذت الحكومة الدور القيادي في الترويج لقدر أكبر من مشاركة المجتمع المدني في تقديم توصيات من أجل العمل المشترك. بما في ذلك تخصيص أموال الصندوق العالمي لتنفيذ مشروع لتقليل تعرض الشباب للخطر، رجالا ونساء، في البلديات الأكثر تأثرا بالتشريد الداخلي القسري.

وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ صندوق للعقاقير هذا العام لتقليل التأثير الاقتصادي للعلاج بالفيروسات العكسية على أفقر الناس وتوفير تغطية لهم. وفي ليما، شاركنا في جولة مفاوضات مع بلدان أخرى في المنطقة ومع شركات صناعة أدوية للحصول على تخفيض في أسعار العقاقير وهي بلا شك خطوة جيدة صوب كفالة الحصول العالمي على العلاج.

وقد خصصنا موارد إضافية لمجال الوقاية، وركزنا إجراءاتنا على شبابنا وراعينا أكثر المجموعات تعرضا للخطر بتنفيذ استراتيجية للمعلومات والتعليم والاتصال. وتلقينا أيضا أموالا للتعاون الدولي لتنفيذ مشروع يمكننا من تشخيص النساء الحوامل المصابات بالفيروس وتوفير علاج لهن في الوقت المناسب. ومع ذلك، فهناك صعوبات عديدة في كفالة علاج مستدام بعد ميلاد الطفل.

وبالإضافة إلى ذلك، نعمل عملا مكثفا لتطوير وتنفيذ نمط إداري للتصدي للفيروس/الإيدز وهو سيعزز نظام الرعاية الصحية على الصعيد الوطني. ويرعى النمط

ولقد مضى عامان الآن، وما زالت نتائج الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بعيدة عن التنفيذ، بالرغم من مختلف الجهود التي بذلت على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية.

ووفقا لتقرير الأمين العام، فإن التحديات التي يمثلها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زالت كبيرة كما كانت في أي وقت مضى. ولذلك فإن هذه الحالة تستدعي نهجا عريض القاعدة وموارد وافية للتصدي لانتشار هذه الآفة. وبالتالي، يمكن الوقاية من وباء أكبر إذا تم البناء على القدرات الوطنية، وزيد الالتزام وجرى توسيع النهج الشاملة لعدة قطاعات، وتوفر الحصول المعقول على الرعاية والعلاج.

ويبقى بلدي، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، منخفضا نسبيا من حيث معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يقدر بنسبة ٠.٠٥ في المائة في عام ٢٠٠٣. وجرى التعرف على أول حالة وحيدة للإصابة بالفيروس في عام ١٩٩٠ وحدد شخص واحد بوصفه مصابا بالإيدز في عام ١٩٩٢. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وجد أن ٧١٧ شخصا مصابون بالفيروس، ١٩٠ منهم مصابون بالإيدز، كما أن ٧٢ ماتوا بالفعل. وفي عام ٢٠٠٢، اكتشفت ١٣ حالة جديدة. وبالرغم من أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال منخفضا، فقد اتخذت حكومة لاو بالفعل تدابير شاملة لمكافحة المرض ومنعه من خلال سياسة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمرض المنقول بالاتصال الجنسي تقوم على المبادئ الشاملة.

وعلى الصعيد السياسي، فإن التعاون مضمون عن طريق اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز في لاو، وهي لجنة بين الوزارات وشاملة لعدة قطاعات أنشئت في عام ١٩٨٨. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ أيضا الصندوق الاستئماني الوطني

الاجتماعي - الاقتصادي الذي تسببه الحالات المتزايدة دائما للإصابة بالإيدز. وبنفس الطريقة التي لن يكون فيها لأفضل عملية تعليمية تأثير إيجابي على النساء اللاتي يتواصل تعرضهن لسوء المعاملة الجسدية والعاطفية والتفرقة والاعتماد الاقتصادي، لن يكون من السهل على بلدنا أن يضع آلية وقاية فعالة إذا كان يعاني من آثار العنف وآفة تهريب المخدرات ومن عبء ديون ساحق.

وستبذل الدولة والمجتمع المدني كل جهد لمكافحة الإيدز، بدعم كبير من الموارد التي وفرها الصندوق العالمي، مما سيعزز، من دون أي شك، قدرة كولومبيا على التصدي للوباء. وهذا أمر أكثر أهمية إذا فكرنا في هذه المبادرة ليس على أنها برنامج للوقاية من الإيدز بغية تحسين دليل التنمية البشرية لدينا، ولكن بوصفها مشروع تنمية سيكون له تأثير إيجابي كبير على إحصائيات الإيدز. وإذا كنا نريد بحق القضاء على انتشار هذه الآفة، يجب أن نروج للعمليات التي تجذب بالفعل تطوير أكثر البلدان والناس تضررا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد ألونكيو كيتيكون، رئيس وفد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

السيد كيتيكون (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالانكليزية): لقد قيل الكثير عن التحديات التي يمثلها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولا سيما تهديده لصحة جميع الأشخاص ورفاههم. وبالتالي لا توجد حاجة إلى المزيد من الخطب. ومنذ اعتماد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز القرار دإ-٢٦/٢ في حزيران/يونيه ٢٠٠١، كان هناك التزام عالمي لتحقيق، بحلول عام ٢٠٠٣، العديد من الأهداف المتعلقة بإنشاء بيئة سياسية مؤاتية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ولقد كان إعلان الالتزام، الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة في عام ٢٠٠١، إبرازا كبيرا لتصميم البشرية على القضاء على الآفة. لكن من المفرع ملاحظة أنه بالرغم من التصميم والجهود الجماعية للمجتمع الدولي للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه ما زال يهلك السكان في جميع أرجاء العالم دون أي علامة مشجعة على وجود علاج له.

وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إريتريا أقل بكثير بالمقارنة مع بقية أفريقيا. فعلى سبيل المثال، بين مرتادي عيادات العناية السابقة للولادة، يبلغ الانتشار المصلي ٢,٨ في المائة. وهذا، هو بالاستنتاج معدل الانتشار المحتمل بين مجمل السكان. غير أنه، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، لم يكن هناك سوى ٦٩٨ ١٥ حالة إصابة بالإيدز حسب التقارير. ويشكل ذلك ٠,٦ في المائة من السكان الذين يعيشون في إريتريا. ومع ذلك، فإننا نشعر بقلق عميق حيال إحصاءات الفترة السابقة للولادة، وما فتئنا يقظين منذ تحرير بلدنا قبل ١٢ عاما.

ويملي التعقل أن الوقاية والاحتواء أفضل من العلاج، لأنه حتى وجود عدد صغير من الحالات يمكن أن يكون ضارا ببرامجنا الإنمائية ونسيجنا الاجتماعي - الاقتصادي، خاصة لأن الإحصاءات تكشف أيضا أن الآفة أكثر انتشارا بين الذكور البالغين من العمر بين ٢٥ و ٣٤ عاما، والإناث بين ٢٠ و ٢٣ عاما، وهم الذين يشكلون الأساس الهام لقوة العمل.

وقد دشنت الحكومة الإريترية خططها الخمسية الأولى (١٩٩٧-٢٠٠١)، حتى قبل مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبوصفها وكالة تنفيذية، فقد أنشأت الخطة الخمسية البرنامج القومي لمكافحة الإيدز، وهو وحدة في قسم مكافحة الأمراض المعدية في

بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو فريق مواضيعي، مؤلف من الإدارات الحكومية ذات الصلة والمنظمات المانحة، بغية تقديم الدعم التقني. وبالنسبة لتنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن حكومتي ملتزمة بتحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا في القطاع الاجتماعي بالرغم من تقييد مواردها المحلية.

وقد ازداد تخصيص الاستثمار في القطاع الاجتماعي بصورة منتظمة خلال الأعوام الماضية. فعلى سبيل المثال، في العام المالي ٢٠٠٢-٢٠٠٣، وصل المبلغ إلى ٢٧,٦ في المائة من إجمالي استثمار رأس المال، خصص ٥,١١ في المائة منه للتعليم و ٨,٨ في المائة للصحة العامة. وهذا يكفل استثمارا سليما موزعا بين القطاعين الاقتصادي والاجتماعي.

ومع ذلك، فإن برامج وأهداف نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين تمثل تحديا كبيرا بالنسبة لنا. بيد أننا نؤمن بأنه مع الدعم المستمر والتعاون والاستثمار من المجتمع العالمي، سنتمكن من التغلب على تلك التحديات وبالتالي من تحقيق هدفنا النهائي.

وفي الختام، يقتضي إيجاد حل لهذه المشكلة بذل جهود دولية. فلنعمل متضامنين ولنقاتل لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد أحمد طاهر بادوري، رئيس وفد إريتريا.

السيد بادوري (إريتريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالإعراب عن امتناني للأمين العام كوفي عنان على التزامه بمكافحة الأزمة العالمية والمأسوية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وعلى قيادته النموذجية لهذه المكافحة. ويود وفدي أيضا أن يعثمن هذه الفرصة كي يشكره على تقريره الشامل، الوارد في الوثيقة A/58/184.

الأنشطة المتصلة بالفيروس/الإيدز، والأمراض المنقولة جنسيا والتدرن الرئوي، وأيضا عن التعاون مع المنظمات الدولية، والمنظمات الوطنية والدولية غير الحكومية، ووزارات الحكومة ومنظمات المجتمع المحلي والمنظمات الدينية.

وتحدد خطة الاستراتيجية الأولويات التي تتضمن، في جملة أمور، نظام مراقبة للفيروس، والمشورة والفحص الطوعيين، والتشخيص المبكر، وعلاج الأمراض المنقولة جنسيا، ومنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، والعلاج الطبي، واستراتيجية التخاطب لتغيير السلوك، وتخفيف العبء الاقتصادي والاجتماعي وعبء مرض الفيروس/الإيدز، والأمراض المنقولة جنسيا والتدرن الرئوي. هكذا تؤكد الخطة على الوقاية والعلاج وتخفيف الوطأة.

أود أن أختتم بالتأكيد على أن شعب وحكومة إريتريا ملتزمان بتحقيق الأهداف الموضوعية في إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز، وسيشارك في مشاركة نشيطة في الجهود المتضافرة للقضاء على ذلك الوبال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد جين ألكسندر، رئيس وفد هايتي.

السيد ألكسندر (هايتي) (تكلم بالفرنسية): نجتمع اليوم في جلسة عامة لندرس موضوع الفيروس/الإيدز، وهو موضوع بالغ الأهمية ينبغي أن يوقظ ضمائر الجميع. إن وطأته المؤذية للسكان على نطاق عالمي، وانتشاره المتسارع، وارتفاع تكاليف أدويته الباهظة، التي تجعلها غير متوفرة للبلدان الأكثر فقرا، تفرض تهديدا خطيرا على العالم. والواقع أن التقديرات التي يضعها الخبراء والنداءات التي يوجهها القادة الوطنيون والدوليون تثير القلق.

لا تزال جمهورية هايتي أكثر بلدان المنطقة تأثرا بوباء الإيدز وبالفقر اللذين يلحقان معا ضررا لا يقدر. لقد شهدت هايتي معدل الإصابة بالفيروس يرتفع من ٤,٥ في

وزارة الصحة. وتتألف الوحدة من وحدات فرعية للتوجيه المعنوي والوقاية من انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل والتعبئة الاجتماعية وتشجيع استعمال الواقي الذكري وأنشطة الرعاية والدعم والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي.

والمبادئ التوجيهية المعتمدة في عام ١٩٩٨ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفرت التوجيه لتنفيذ برامج مثل تشجيع السلوك الجنسي السليم، والتشخيص المبكر للأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وعلاجها، وتوفير الواقي الذكري، واستخدام أساليب التطهير لمنع الإصابة في المرافق الصحية، والتوجيه المعنوي، والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمتأثرين به، والرعاية المتزايدة وتعبئة المجتمع الدولي. ولكن أصبح واضحا، بعد ذلك بقليل، حتى قبل مؤتمر قمة ٢٠٠١، أنهما كانا من المفروض أن تنفتح، وتوسع، وتستحدث، خاصة بالنظر إلى الاستعراض الكبير للقطاع الصحي وطرح برامج لمنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل والعلاج بالعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسية.

وهكذا، بعد عملية تقييم طويلة للخطة الأولى، اعتمدت خطة استراتيجية جديدة للفترة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ وبدأ تطبيقها هذا العام. وأخذت الخطة بعين الاعتبار إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز. ووجهت عملية الخطة الاستراتيجية فرقة عمل مكونة من مسؤولين رسميين من وزارة الصحة والوزارات الأخرى ذات الصلة؛ وأعضاء منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وحل محل الوحدة المختصة بوزارة الصحة شعبة جديدة موسعة مدعومة داخل وزارة الصحة - هي الشعبة الوطنية لمكافحة الفيروس/الإيدز، والأمراض المنقولة جنسيا، والتدرن الرئوي. وتلك الشعبة، المشكلة من أربع وحدات، مسؤولة عن التخطيط البرنامجي الشامل، وتنفيذ، وإدارة، ورصد وتقييم

وبرامج التوعية في المجتمعات غير المتأثرة، وبرامج المساعدة للمتأثرين بالفعل.

وحتى تحقق الحكومة الهايتية تلك الأهداف، وتوضح العملية المتواصلة لتنفيذ التزاماتها، وضعت خطة تتلقى دعماً مالياً من الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والسل والملاريا. وهكذا، كانت هايتي من أول البلدان التي وقعت على اتفاق منحة مع الصندوق العالمي. وحتى اليوم، فتح البرنامج مراكز ومستوصفات صحية في مناطق جغرافية مختلفة. كذلك رفع عدد المؤسسات التي تقدم المساعدة إلى الأفراد الحاملين للإيدز من واحدة إلى ست مؤسسات، ويسرّ تقديم العلاج لعدة مئات من المرضى.

وتضاعف عدد مراكز نقل الدم، وافتتحت سبعة مراكز جديدة للاستشارة والفحص. ويحصل الآن عدد متزايد من النساء الحوامل على خدمات رعاية الأمهات، والثقافة الوقائية، واستحدثت برامج تغذية للأسر المتأثرة.

وبالمساعدة الدولية ومساعدة المنظمات غير الحكومية، يجري الآن تنفيذ مشروعات عديدة ويجري تطويرها من أجل إقامة بنية مادية أساسية ولضمان أن يكون هناك أفراد تقنيون أكفاء لدعم الجهود التي تبذل.

وترمي المساعدة المالية التي يقدمها الصندوق، في جملة أمور، إلى ضمان نقل الدم، وتوفير العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي لأكثر من ٢٠٠ ١ مصاب بالفيروس، وتوزيع أكثر من ١٥ مليون رافلة، ورفع مستوى الوعي وتثقيف أكثر من ٤٠٠ ٠٠٠ شاب بنهاية هذا العام؛ ومساعدة يتامى الإيدز؛ وتوفير ائتمانات صغيرة للآباء والأمهات الذين يتبنون أولئك الأطفال.

وسيكرس اهتمام خاص للعاملين في حقل الجنس، ويجري تخطيط الزيارات المنزلية للمجتمعات المتأثرة في سياق البرنامج. وستعالج ١٢ ٠٠٠ امرأة حامل مصابة بالفيروس.

المائة إلى ٦ في المائة، مع معدل إصابة قدره ١٣ في المائة في بعض المناطق الريفية.

ويتعايش مع فيروس مرض الإيدز ٢٥٠ ٠٠٠ فرد بين الـ ١٥ والـ ٤٩ من العمر، نصفهم من النساء، وقد تيمم بالفعل ٢٠٠ ٠٠٠ طفل بسبب الإيدز. وهايتي متأثرة تأثراً مروعاً بهذا الوبال الذي أثر في العام الماضي على ٣٠ ٠٠٠ مواطن، والذي أصبح في الوقت الحاضر واحداً من أسباب الوفاة الرئيسية.

ويسبب الوبال تفاقم الحالة الاقتصادية الخطيرة فعلاً في البلد، ويظل التحدي الأول الذي تواجهه الحكومة، التي لا تزال تعمل دون كلل لتنفيذ الالتزامات المقطوعة وفقاً لإعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز، في حزيران/يونيه ٢٠٠١.

لقد كرس رئيس الجمهورية، السيد جين برتراند أريستيد، وسيدة هايتي الأولى، بعزم قوي، نفسيهما للكفاح ضد هذا المرض. ولهذا، بدأ الرئيس في ٢٠٠١ خطة استراتيجية للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٥ لمكافحة الفيروس/الإيدز، هي بالنسبة لهايتي أولوية وطنية. وتركز الخطة على الوقاية؛ وتقديم الرعاية للمرضى في أنحاء البلاد؛ والوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً؛ ومنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل؛ وتأمين بنوك الدم، وبحوث الأمصال.

ويبرز النهج المتعدد القطاعات في البلد أيضاً الحاجة إلى تشريعات تكفل حقوق المصابين بالفيروس، وتحميهم من التهميش، وتشجع على مشاركتهم واندماجهم بشكل فعال في المجتمع، وأيضاً مشاركتهم في مكافحة الإيدز.

تدرك حكومة الجمهورية تماماً خطورة الحالة، وتبذل قصارى جهدها، مع القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، لتخفيف انتشار الوبال بأكثر قدر ممكن، بالتشجيع على البحوث، وبرامج التثقيف،

هي المجلس الرئاسي لمكافحة الإيدز، بمشاركة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلاً عن التعاون من جانب بعض الجهات الأجنبية.

ويشارك بلدي وهاييتي في جزيرة هسبانيولا، ونشكل مع الجزر الأخرى في البحر الكاريبي ثمانية مناطق ارتفاعاً في انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، بعد أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى. وتتميز منطقتنا أيضاً بمعدلات عالية للهجرة صوب الولايات المتحدة، وإلى كل جزيرة من الجزر، وإلى أمريكا الجنوبية، وإلى أوروبا. ويمكن القول بأن مركز الوباء في الأمريكتين هو منطقة الكاريبي، وإن مركزه في منطقة الكاريبي هو جزيرة هسبانيولا.

وقد كانت التكهّنات في عام ١٩٩٠ تقضي بأن معدل انتشار الوباء بالجمهورية الدومينيكية سيبلغ ٥ في المائة في عام ٢٠٠٥، وهذا الرقم قريب من معدل الانتشار الحالي في هاييتي، وهو ٥,٨ في المائة تقريباً. بيد أن البيانات المستمدة من أحدث استقصاء للسكان والصحة في الجمهورية الدومينيكية يُظهر أن معدل الانتشار ١,٧ في المائة، مما يدل على أن الوباء في طريقه إلى الانحسار. وهذه النتائج التي نعتز بها في حربنا على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ليست نتيجة للمصادفة أو للحظ. بل هي نتاج الالتزام السياسي الذي أخذت به الحكومة الدومينيكية نفسها من خلال الخطة الاستراتيجية الوطنية، التي وضعها خبراء حكوميون والقطاع الخاص والمجتمع المدني وممثلون للمنظمات الدولية.

وفي آب/أغسطس ٢٠٠٠، شرعت الحكومة الدومينيكية في عملية تمويل، بالاشتراك مع البنك الدولي، لقيت تأييداً إجماعياً من المؤتمر الوطني. وبهذا التمويل، قمنا بتعبئة متعددة القطاعات، أشركت المجتمع الدومينيكي

وتشعر حكومتنا بالامتنان لدعم وتعاون المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمجتمع الدولي، التي تقوم الأمم المتحدة في سياقها بدور أساسي في مكافحة الإيدز.

ونقدر أيضاً الجهود المتفانية التي يبذلها العلماء في أنحاء العالم، الذين يعملون إلى جانب أطبائنا سعياً إلى مصل أو أدوية تخلص البشرية من هذا المرض المروع.

ونوجه نداء حاراً إلى المجتمع الدولي بأن يواصل العمل بروح من الشراكة، القادرة وحدها على التغلب على وباء الإيدز. ونحث شركات الأدوية على أن تتيح بشكل أكبر منتجاتها الخاصة بعلاج فيروسات النسخ العكسي والعقاقير المنقذة للحياة غير المسجلة بعلامات تجارية.

وبالنيابة عن هاييتي، حكومة وشعباً، نعرب عن شكرنا للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص، لبرنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن الفيروس/الإيدز، وللبلدان والمنظمات الدولية التي قدمت التعاون والمساعدة إلى هاييتي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد لويس إميليو مونتالفو أرزينو، المدير التنفيذي للمجلس الرئاسي للإيدز، ومنسق آلية التنسيق القطرية مع الصندوق العالمي بالجمهورية الدومينيكية.

السيد أرزينو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): رسم الإعلان الختامي الذي اعتمده دورة الجمعية العامة الاستثنائية، التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١، طريقاً مهماً خلافاً في محاربة وباء الفيروس/الإيدز. إن الفيروس/الإيدز تهديد خطير لتنمية شعوبنا، ونتيجة لذلك، للسلم والأمن.

وبهذه الرؤية عدنا إلى بلدنا، مستفيدين من أن رئيس دولتنا كان قد أنشأ مؤخراً هيئة على أرفع أصعدة الدولة لتتولى قيادة الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

الرياضيين والمتفرجين صاحبه توزيع نشرات ورايات في أرجاء سانتو دومينغو للترويج لاستخدام الرفالات الذكرية وغيرها من تدابير الوقاية.

وتوفر وسائل الإعلام في الجمهورية الدومينيكية دون مقابل حيزاً تبلغ قيمته نحو ١ مليون دولار في السنة في التليفزيون والإذاعة والمجلات لتوجيه الرسائل المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأخيراً، فيما يتعلق بنتائج حملة مقاومة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في بلدنا، يجدر بنا أن نذكر النقاط التالية. أولاً، طرأت زيادة كبيرة على عدد الإجراءات المتخذة لمكافحة الوباء، من إعداد القطاع الصحي.

ثانياً، وضع ٢٣ اتفاقاً للمشاركة بين الإدارات والبرامج القطاعية في صيغتها النهائية، وأبرز الأمثلة عليها البدء في برنامج التربية الجنسية بالمدارس، والالتزام الرسمي من قبل قطاع السياحة العام والخاص، والاتفاق المتعدد القطاعات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ولمكافحة التمييز في أماكن العمل.

ثالثاً، يشكل موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إحدى الأولويات في جدول الأعمال السياسي لتنمية البلد.

رابعاً، صاغ المجلس الرئاسي لمكافحة الإيدز آليات تجعل في الإمكان القيام باستجابة وطنية متسقة للوباء ووضع هذه الآليات موضع التنفيذ.

خامساً، في بادئة خارجية للاعتراف بالبرنامج الدومينيكي، يُظهر تقييم أداء برنامجنا الوطني لمكافحة الإيدز الذي أجراه فريق الدراسات المستقبلية، الذي يعمل لصالح برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن الجهد الذي تبذله الجمهورية الدومينيكية قد ازداد بنسبة ١٦ في المائة على مدى فترة الـ ٢٤ شهراً

بأكمله، بما فيه الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

ونتيجة للجهود الوطنية المتضافرة، تلقينا دعماً من الصندوق العالمي على هيئة ٤٤ مليون دولار على مدى خمس سنوات. كما تلقينا من مؤسسة كلينتون دعماً سيجعل في إمكاننا تعزيز برنامج للتغطية التدريجية بمضادات فيروسات النسخ العكسي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية الذين يحتاجون إليها بسبب تكوينهم البيولوجي. وكنا قد بدأنا هذا البرنامج في إطار موارد الميزانية الوطنية المحدودة.

وفي إطار التعاون بين بلدان الجنوب والجنوب، نتلقى التعاون من البرازيل فيما يتعلق بمجموعة من الأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية في برنامج الوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

ومن المهم أن ننوه بالمساعدة الكبيرة التي توفرها وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية منذ الثمانينات لأغراض الوقاية، والتي تقدمها في الآونة الأخيرة، دعماً لاستراتيجية الرعاية الشاملة التي بدأتها الحكومة الدومينيكية لمرضى الإيدز.

وقد استغلت الحكومة مؤخراً التغطية الإعلامية التي وفرها حدثان رئيسيان لكي تصلهما بحملتنا على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فزارت ملكة جمال الكون، أميليا فيغا، بلدنا واضطلعت بحملة تضامن مكثفة زارت فيها المستشفيات وعيادات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمجتمعات المحلية، وأصدرت بيانات صحفية هامة لزيادة الوعي العام. ثانياً، استضاف بلدنا ٤٢ دولة لمدة ثلاثة أسابيع للاحتفال بدورة ألعاب البلدان الأمريكية الرابعة عشر في عام ٢٠٠٣. وفي أثناء المباريات، بدأنا برنامجاً للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين أوساط

وانخفاض العمر المتوقع من ٦٧ سنة إلى ٤٠ سنة في عام ٢٠٠١. وأكثر من ٧٠ في المائة من المحتجزين بالعنابر الطبية بمستشفياتنا الرئيسية مصابون بالأمراض الانتهازية المرتبطة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد أصيبت قدرة نظام توفير الخدمات الصحية على مجابهة متطلبات هذا الوباء بأضرار جسيمة بالنظر إلى الموارد المحدودة والمطالب المتنافسة عليها، إضافة إلى حالات العجز في الموارد البشرية الناجمة عن نزوح ذوي الكفاءة. ومما زاد الأزمة سوءاً حالات العجز في الأغذية التي عانينا منها على مدى السنتين الأخيرتين نتيجة للجفاف. وأدى نقص التغذية وسوء التغذية الناجمان عن ذلك إلى استفحال الضغط المادي على المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلى اليتمامي من جراء الإيدز، الذين لا يملكون لأنفسهم نفعاً حتى في الظروف العادية.

وبالرغم من هذه الخلفية، أرى من المشجع أنه قد تجمع لدينا في الأعوام الأخيرة كم كبير من المعارف عن هذا الوباء. ونعلم الآن عن الدمار والعجز اللذين يسببهما الإيدز للأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمع بصفة عامة. كما أن لدينا الوعي الآن بكيفية اتقاء العدوى، في حين تمكنا الأبحاث من إطالة حياة المصابين والنهوض بمعيشتهم. وعلى الرغم من الإحصاءات المخيفة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعواقبه البعيدة المدى، تعمل زمبابوي الآن بلا كلل على الارتقاء باستجابتها على نحو منظم تنفيذاً للالتزامات بشأن الإيدز التي اعتمدها الجمعية العامة في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد برهنت الحكومة على التزامها بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديمها الصفوف في هذه المكافحة من خلال عدة مبادرات متعلقة بالسياسات.

لقد قطعنا أشواطاً بعيدة صوب تحسين الرعاية وتوفير الرعاية الشاملة من الأمراض الانتهازية المصاحبة للإيدز عن طريق مجموعة تشمل الحصول على التوجيه، وإجراء الاختبارات، وتقديم الدعم النفسي الاجتماعي،

الماضية، التي تولى خلالها المجلس الرئاسي لمكافحة الإيدز إدارة العملية. وتمثل هذه الزيادة ارتفاعاً نسبته ١٢ في المائة عن متوسط ١٠ برامج اشتركت في الدراسة من أمريكا اللاتينية.

ونحن عاكفون على وضع الأساس لبرنامج نموذجي لأمريكا اللاتينية يأخذ بعين الاعتبار الحدود المالية والحدود القصوى التي لا تتيح لنا اتباع نموذج الدول التي تفوقنا ثراء ولكنها تتفق تماماً مع إمكانياتنا وواقعنا الاجتماعي الاقتصادي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد بونيفاس تشيديوسيكو، رئيس وفد جمهورية زمبابوي.

السيد تشيديوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): من المعلوم للجميع الآن أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ما زال يسبب آلاماً لا توصف بين الكثير من دول العالم. ومن دواعي الأسف أن منطقة الجنوب الأفريقي التي ننتمي إليها هي أكثر المناطق تضرراً من جراء ذلك الوباء. ويهدد الإيدز بتدمير كل التقدم الذي أحرزته دولنا الفتية منذ استقلالنا. وعلى الصعيد العالمي، يهدد الجنس البشري بالهلاك. وفي ضوء هذا الخطر غير المسبوق الذي يتهدد بقاءنا وجهودنا الإنمائية الوطنية، التزمت منطقتنا بوقف زحف هذا الوباء الفتاك وإجباره على الانحسار من خلال الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

ويتمثل الواقع المأساوي في بلدي زمبابوي في أن ما يقدر بمليونين من الناس مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأن ٦٠٠ ٠٠٠ يعانون من المرض معاناة كاملة، بينما تعرض ٧٨٢ ٠٠٠ طفل لليتم من جراء هذا الوباء. وقد زاد معدل وفيات الأطفال الرضع إلى أكثر من الضعف، من ٦٠ إلى ١٣٠ في كل ١٠ ٠٠٠ مولود،

نقص المناعة المكتسب/الإيدز. وفي ذلك الصدد، أنشأت حكومة بلادي صندوقاً ائتمانياً يتم تمويله عن طريق تحصيل نسبة ٣ في المائة من الدخل الخاضع للضريبة بغية تمويل الأنشطة التي تهدف إلى الوقاية من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ورعاية المصابين به وتخفيف حدة انتشاره ومعالجة نتائجه. وقد أنشأ المجلس الوطني لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز آليات تعمل من خلال نظام لا مركزي لمساعدة الأشخاص المصابين بالمرض والمتأثرين به.

إن حكومة بلادي ملتزمة برصد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال نظام رقابي. وفي إطار هذا النظام، تم إجراء مسح لليافعين في عام ٢٠٠٢، فيما تم إجراء مسح لعيادات حالات ما قبل الولادة في الأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٢. وبواسطة خدمات الحاسوب المتوفرة في برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز)، تم وضع تقديرات جديدة لزمبابوي انطلاقاً من المسوحات الأخيرة. ومع أن تلك التقديرات بينت أن معدلات الوباء لا تزال مرتفعة بشكل غير مقبول، إلا أنها بينت أيضاً أن الوباء يتجه في ما يبدو نحو الاستقرار. ونأمل أن تساهم البيانات التي ستوفرها الأعوام المقبلة في تأكيد هذا الاستقرار.

إن زمبابوي، شأنها شأن مثل معظم بلدان المنطقة، تعتمد اعتماداً كبيراً على دعم المانحين في أدائها لبرامجها الخاصة بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إلا أن ذلك الدعم شهد انخفاضاً منذ عام ١٩٩٩. واستكمالاً لهذه الجهود، تقدمت الحكومة بطلب إلى الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا لدعم تعزيز استجابتنا الوطنية لمكافحة الإيدز. وفي حين تمت الموافقة على العنصر المتعلق بالحماية والوقاية في عام ٢٠٠٣، إلا أننا

والتغذية، والوقاية، ومعالجة الأمراض الانتهازية، والوقاية من الأمراض المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ورعاية المصابين بها، والوقاية من انتقال الإيدز من الأم إلى الطفل. وفي هذا الصدد، أنشئت عيادات لعلاج الأمراض الانتهازية لكل من البالغين والأطفال في المستشفيات المركزية الكبرى في بلدنا.

وتعرب حكومتنا عن التزامها بتوفير العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي، وقد أعلننا الإيدز طارئاً على الصعيد الوطني، وذلك من أجل تحسين سبل الحصول على تلك العقاقير، مع مراعاة جوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة.

لقد تم وضع الإرشادات المتعلقة باستعمال العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي وهي الآن متوفرة في القطاعين الخاص والعام. كما بدأ تدريب مسؤولي الرعاية الصحية بشأن استعمال هذه العقاقير في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتتضمن ميزانية عام ٢٠٠٣ بنداً يتعلق بشراء العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي وخدمات الدعم ذات الصلة. ولسوء الحظ، فإن عدم توفر العملة الصعبة تسبب في تأخير توفر العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي في مؤسسات قطاع الصحة العامة. وفي حال توافر تمويل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا ومن الشركاء الآخرين، يكون باستطاعتنا أن نبدأ في إطار القطاع العام ببرنامج يوفر العقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي في المستقبل القريب.

لقد وضعت حكومة بلادي سياسة لرعاية الأيتام توفر البيئة التمكينية القانونية الملائمة لدعم الأطفال وحمايتهم. كما عملت الدولة على إعداد برامج الحماية الاجتماعية لهؤلاء الأيتام والأطفال الضعفاء، وهي تعمل بلا كلل على تخفيف الآثار الاجتماعية والاقتصادية لمتلازمة

الإيدز. كما أننا نقدر تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز حتى الآن في هذا المجال.

أولا، أود أن أشير إلى أن وفدي يوافق تماما على ما جاء في البيان الذي قدمه أمس ممثل مجموعة ريو ومجموعة الـ ٧٧.

إن شعب وحكومة هندوراس، وخاصة جميع الأشخاص المصابين بمرض الإيدز والسل والملاريا، يبعثون إلى الجمعية برسالة تضامن مع الشعوب المثلة هنا والتي يسعون باستمرار، شأننا نحن، إلى تقليص العبء الاقتصادي والاجتماعي الكبير المترتب على هذه الأمراض التي تؤدي عاما بعد عام إلى دمار قطاعات كبيرة من السكان وهي في العادة أكثرهم ضعفا وفقرا وهميشا.

وعندما تقوم الأمم المتحدة وبمناسبة أحداث من هذا النوع بجمع الممثلين السياسيين على أعلى المستويات، وعندما يقوم هؤلاء برفع أصواتهم للمساهمة في السعي إلى إيجاد حل عالمي لهذه المشاكل، فإن الأمل يبرز من جديد والثقة في إمكانية إيجاد حل تزداد. لقد قال رئيس جمهورية فرنسا صباح هذا اليوم "إن استشراف فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم يعد قدرا محتوما لا غلبة عليه. فقد توفرت الآن الوسائل للسيطرة عليه". إن شعبنا الذي تأثر تأثرا كبيرا بهذه المرض يؤمن بهذا المنطق ويركز جهوده على المستوى الوطني من أجل المساهمة في هذا الجهد الجماعي.

وخلال زيارة السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، لبلادنا العام المنصرم، أطلق مع السيد ريكاردو مادورا رئيس الجمهورية أول منتدى وطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في آذار/مارس من العام ٢٠٠٢. ونتائج ذلك الحدث لم تتأخر في الظهور. فبعد الأشهر الستة الأولى من تنفيذ البرنامج، انخفضت إحصائيات انتقال عدوى المرض وازدادت برامج التثقيف

نأسف لذكر أنه لم يتم صرف أية أموال لغاية الآن. إننا أيضا قلقون جدا إزاء قيام شركاء التعاون الرئيسي باستبعاد زمبابوي من مجموعة البلدان المستفيدة من مبادرات الدعم المستمرة الخاصة بجهود الوقاية والرعاية في مكافحة الإيدز في أكثر بلدان العالم تأثرا بالمرض، وهي مجموعة تنتمي إليها زمبابوي. ولي كبير الأمل أن تتلقى حكومة بلادي مساعدة إنسانية إضافية في مجال مكافحة الإيدز.

إن جهودنا المتعلقة بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليست كافية. فهي بحاجة إلى مساهمات إيجابية إضافية من جانب البلدان التي تملك الموارد المالية المطلوبة والمعرفة التكنولوجية الضرورية. وسوف نستمر في مناشدة المجتمع الدولي والشركات الخاصة للإسراع في جهودها الخاصة بالتصدي لهذا الوباء الذي يدمر السكان والاقتصاديات. وهناك حاجة إلى توفير أدوية من الممكن تحمل تكاليفها وفعالة. ونأمل أن يحصل الصندوق الذي تم إنشاؤه في الدورة الاستثنائية للجمعية على الدعم العاجل والهادف الذي يستحقه.

أخيرا أود أن أشكر الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين الذين يساهمون في جهودنا الوطنية والإقليمية من أجل مكافحة آفة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتبقى زمبابوي ممتنة على الدوام لهذه الجهود.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لرئيس وفد جمهورية هندوراس، سعادة السيد ماركو انطونيو سوازو.

السيد سوازو (هندوراس) (تكلم بالإسبانية):

اسمحوا لي في البداية أن أهنيء الرئيس بمناسبة انتخابه لرئاسة هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المخصصة لمتابعة نتائج تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/

والأممي والإثنائي لهذا القرن الجديد، بسبب آثارها المأساوية والمدمرة. وعلى المجتمع العالمي أن يواجهها بشجاعة وتفان. إنها معركة كبيرة يتعين علينا جميعاً أن نخوضها وأن نتصبر فيها بتضافر الجهود وتقاسم المسؤولية والالتزام الجاد من جانب الجميع.

وفي هذا السياق، فإننا نشتم عالياً هذه الجلسة العامة الرفيعة المستوى المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن توقيتها مباشرة قبل افتتاح جلسة الجمعية العامة العادية له دلالة هامة إذ أنه يشكل دليلاً واضحاً على القلق والاهتمام اللذين يبديهما المجتمع الدولي بوجه عام، والأمم المتحدة بوجه خاص، بمواصلة التركيز على هذه القضية الهامة. وهو يؤكد الأولوية التي توليها المنظمة والدول الأعضاء فيها لتحقيق أهداف إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) (القرار د1-2/26، المرفق)، الذي اعتمده الدورة الاستثنائية للجمعية العامة في عام 2001. ونعتقد أن من المناسب في هذه الجلسة أن نشي على ما بذله برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) من جهود في مجالين يتسمين بالأولوية هما: التوعية العالمية بشأن المرض عن طريق تثقيف الجمهور ونشر المعلومات في صفوفه؛ وتعزيز قدرات المجتمعات المحلية من خلال مشاركة المجتمع المدني في مكافحة هذا المرض.

ونرحب أيضاً بسرعة بدء أنشطة الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ونعرب بخاصة عن الشكر لجميع مانحيه. وسيظل الصندوق يمثل أداة هامة يستخدمها المجتمع العالمي في كفاحه من أجل تحقيق الهدف السادس من الأهداف الإنمائية للألفية وهو: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا وأمراض أخرى. ونحن على ثقة من إحراز النجاح في هذا

والوقاية التي يستفيد منها أكثر القطاعات تعرضاً. وهكذا أصبحت آليات الصحة والتعليم سلاحنا الرئيسي في مكافحة هذا الوباء.

ومن الضروري الإشارة إلى أن الطريق لا يزال طويلاً وشاقاً أمام بلادنا والمجتمع الدولي. فشراء الأدوية الملائمة أو إمكانية إنتاجها محلياً يشكلان أكبر عائق اقتصادي ومادي يحول دون تحقيق نتائج أفضل. وقد أتى الأمين العام على ذكر ذلك في تقريره.

إن الوقت مناسب لأن نذكر بالنداء العاجل من أجل إعطاء الفرصة لأكثر الدول فقراً مديونية للحصول على أدوية بديلة بأسعار أقل أو التمكن من تصنيعها. وأود أن أسترعي انتباه الحاضرين إلى مجموعة التوصيات التي طرحها الأمين العام على الجمعية في الوثيقة التي قدمها بوصفها إجراءات فورية وملموسة يجب اتخاذها في هذا المجال. وفي رأينا أنه إذا أردنا تحقيق التزام عالمي فعلي، علينا متابعة تلك التوصيات وأهم من ذلك تنفيذها على جميع المستويات. وأكرر ما تم قوله هذا الصباح إن هذا دين معنوي كبير ندين به لجميع أولئك الذين سقطوا وهم يكافحون هذه الأمراض.

إن أهمية هذه الدورة والتزامنا بمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يدفعاننا إلى التفكير في تنظيم الدورة. نحن نعتقد أن هذا الحدث يستحق مصيراً أفضل من ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية ألبانيا، سعادة السيد أغيم نيشو.

السيد نيشو (ألبانيا) (تكلم بالانكليزية): إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز قضية بالغة الخطورة والإزعاج في عالمنا اليوم. وقد ظهرت بوصفها أحد التحديات الهائلة في المجالات الاقتصادي والاجتماعي

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بدأ يظهر في سائر أنحاء البلد.

بيد أنه لا يحتمل أن تتمكن الحكومة منفردة من القيام بالإجراءات الضرورية لمكافحة هذا المرض. ومراعاة لذلك فقد وسّعنا نطاق جهودنا خارج إطار الحكومة، وإننا نشجع ونؤيد مشاركة المجتمع المدني بنشاط في هذا المجال. وتقوم قطاعات معينة من المجتمع المدني بدور حاسم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وقد تم بفضل شراكة هذه القطاعات مع الحكومة ومع المنحنيين الدوليين والمنظمات الدولية، تنظيم شتى الأنشطة العامة، وانصب التركيز على مجالات الخبرات من قبيل التعليم، والاتصالات، وتشجيع استخدام وسائل منع الحمل، واتباع أنماط السلوك الآمن، والسرية وتدابير الوقاية. ويجري في الوقت الحاضر تنفيذ شتى المشاريع والبرامج المجتمعية الرامية إلى زيادة المعرفة بعوامل زيادة انتشار الوباء وتعزيز القدرات من أجل توفير الوقاية والرعاية والعلاج.

وإننا ندرك أنه لا يزال يتعين عمل الشيء الكثير لضمان التصدي بقدر أكبر للعقبات التي تعترض تنفيذ وتعزيز استراتيجيات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولا تزال الإجراءات المتخذة لمكافحة هذا المرض أضعف من أن تحول تماما دون انتشاره. وتدعو الحاجة إلى زيادة تعزيز وتوسيع نطاق أنشطة التعليم والرعاية والدعم على جميع المستويات. ولا بد أن نعترف بأن جهودنا الوطنية الرامية إلى مكافحة هذا المرض لا تزال بحاجة إلى دعم دولي، ولا سيما تخصيص الموارد اللازمة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

ونعرب مرة أخرى، عن تقديرنا لعقد هذه الجلسات العامة الرفيعة المستوى المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/

الميدان من خلال تعاون جميع الشركاء بنشاط، بمن فيهم الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

وأود أن أؤكد من جديد، باسم حكومتي، التزامنا بأن نكون شريكا فعالا في هذا المسعى المشترك وأن نقوم بعملنا للمساعدة في استدامة الزخم المتولد من هذه الجلسات العامة الهامة. ونحن على ثقة بأن هذه الجلسات ستسهم بإضافات كثيرة إلى الجهود السابقة التي بذلت دون كلل بشأن هذه القضية التي لا خلاف عليها وزيادة تشجيع العالم على اتخاذ المزيد من الإجراءات في مجال التوعية العالمي بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والوقاية منه وتقديم الرعاية للمصابين به.

ولقد شاركت ألبانيا في توافق الآراء العالمي الذي تم التوصل إليه بشأن الإجراءات اللازمة لمكافحة هذا المرض. وبالرغم من أن بلدنا ليس من البلدان المتأثرة إلى حد كبير بهذا المرض، إلا أننا نولي اهتمامنا بهذه القضية. ويجري حاليا تنفيذ سياسات وخطط وبرامج وطنية في جميع المجالات المطلوبة - التوعية والوقاية والرعاية - في إطار استراتيجيتنا الوطنية. وقد تم خلال السنة الماضية، اتخاذ تدابير لتعزيز إجراءاتنا الوطنية لمكافحة هذا المرض، وذلك من جانب الحكومة والمجتمع الدولي على السواء. وقد أنشئت هياكل أو هيئات حكومية كرسست لتنسيق الجهود والأنشطة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في سائر أنحاء البلد؛ وتم تعيين منسق أقدم حوّل بسلطة رفع مستوى المسؤولية والمساءلة؛ كما تم تشجيع وتطوير إطار العمل القانوني اللازم؛ وتم إدراج التثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في المناهج المدرسية؛ وأنشئت مراكز طبية متخصصة. وبصورة عامة، فإن تعاظم الالتزام السياسي

(الإيدز). وهما نتيجة للجهل؛ والخرافات والمعتقدات؛ والتعصب؛ والخوف من المرض والعلاقة الجنسية والموت.

إن حكومتي ترى أن الاحترام اللامشروط لحقوق الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ولحقوق أكثر السكان ضعفاً، يعد لا واجباً على الدولة فحسب، بل ومطلباً من متطلبات إحراز التقدم من أجل السيطرة على الوباء ومكافحته. لذلك، سنرئيس الجمهورية قانوناً يحدد مسؤولية دولة شيلي عن الوقاية من الإيدز ويهدف إلى تعزيز الوقاية من هذا المرض وعدم التمييز ضد الأشخاص المصابين بهذا المرض.

وقد استخدمت مشاركة المجتمع المدني والطبعية الوبائية لمرض الإيدز أساساً لوضع استراتيجية عمل قائمة على المشاركة ومتعددة القطاعات ولا مركزية تكون بمثابة آلية وطنية للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتكمن أكبر عناصر الجدارة في استراتيجية العمل هذه في كونها تجمع بين عزم وجهود المؤسسات الأخرى في الدولة، والمجتمع المدني - ولا سيما الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب - والوسط الأكاديمي والجمعيات العلمية. وبالرغم من أنه لا يزال يتعين علينا أن نكثف التزامنا بقطاعي التعليم والعمل، إلا أن هناك قراراً واضحاً بمتابعة هذه الاستراتيجية سوية.

وتتطلع حكومتي حالياً بوضع خطط وقائية مشتركة بين القطاعات تستهدف عامة السكان. وتشمل هذه الخطط متغيرات اجتماعية - ثقافية لتعزيز التكامل الاجتماعي والحد من التمييز. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على الأعمال التي تستهدف السكان الضعفاء بخاصة، من خلال مشاريع محددة في إطار خطط الوقاية الإقليمية

متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ونحن على ثقة من أنها ستؤدي إلى تكثيف الإجراءات المتخذة على جميع الجهات لمكافحة هذا المرض كي يتسنى لنا أن نحقق الأهداف المتضمنة في إعلان الالتزام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

لسعادة الأنسة آنايبيا أريدونندو، رئيسة وفد شيلي.

الآنسة أريدونندو (شيلي) (تكلمت بالإسبانية):

نعرب عن الشكر للأمين العام على تقريره الممتاز (A/58/184). وأود أن أعرب أيضاً عن دعمنا التام للبيان الذي سبق أن أدلى به وزير الصحة في بيرو بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن انتشار الإيدز لا يزال يخلّف آثاراً مدمرة في جميع قطاعات ومستويات المجتمع في مختلف مناطق العالم. ولا يزال يمثل خطراً عالمياً يتطلب بذل جهود جديدة من التعاون الدولي للحؤول دون تفاقم حالات عدم الاستقرار الاجتماعي. ولا بد من التصدي بصورة شاملة لهذا الوضع المثير للانزعاج. ولا بد من تعزيز شبكة المسؤوليات التي تشترك فيها الحكومات، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. ولا بد أن تكون الوقاية والعلاج العنصرين الرئيسيين في الاتجاهات الحالية لتغيير هذا الوضع.

وثمة مسألة من أهم المسائل التي ينبغي أن نبحثها

وهي مسألة الوصمة والتمييز المرتبطين بالإيدز، والتي تشكل إحدى الصعوبات الرئيسية التي نواجهها في مجال منع حالات الإصابات الجديدة بالعدوى، وإتاحة إمكانية الحصول على رعاية شاملة ذات نوعية عالية، والحد من أثر الوباء على الأفراد، والأسر، والمجتمعات المحلية، والبلدان. فالوصمة والتمييز عاملان يؤديان إلى زيادة تأثر الأشخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد جويل اديتشي، رئيس وفد جمهورية بنن.

السيد اديتشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): منذ تشخيص الحالة الأولى لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بنن عام ١٩٨٥، ما فتئ وباء الإيدز ينتشر مثل النار في الهشيم، رغم العديد من حملات التوعية والوقاية التي وضعتها الحكومة وتحظى بدعم شركائنا الإنمائيين. والواقع أنه وفقا للبيانات الوبائية، ارتفعت الإصابة بالمرض في بنن من ٠,٣٦ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٤,١ في المائة عام ١٩٩٩. ووفقا للإحصائيات الحالية، يصاب ٥٠ شخصا يوميا بالمرض في بنن. وعلاوة على ذلك، يُقدر أنه يوجد أكثر من ١٥٠.٠٠٠ شخص مصابين بالفيروس وأن ٤٢.٠٠٠ طفل قد تيمموا نتيجة للمرض، وأن ٢٥.٠٠٠ منهم أنفسهم مصابون بالفيروس.

إن هذا المرض المخيف مستمر في تدمير السكان وتعرض حياة الأطفال الأبرياء للخطر. وهذا نتيجة نقص الوعي بين البالغين، وكذلك نتيجة للخطأ البشري. ولم يعد الإيدز مجرد قضية صحة عامة؛ فإنه أيضا قضية إنمائية. وللتصدي لهذه الآفة، التي من الواضح أنها تعرقل التنمية التي تتزايد هشاشتها في بلدنا، وضعت حكومتي مشروع بنن للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي يهدف إلى خفض معدل انتقال الوباء في بنن من خلال تعزيز قدرات الإدارة والتنسيق في برنامجنا الوطني للإيدز.

علاوة على ذلك، أطلقت الحكومة مشروعا متعدد القطاعات لمكافحة الإيدز، بهدف إعطاء زخم إضافي لمكافحة الوباء. وهدف هذا المشروع هو خفض معدل الإصابة بالفيروس والحد من أثر الفيروس على المصابين. وللمشروع ثلاثة عناصر رئيسية، هي دعم المجتمع المدني؛

المشاركة بين القطاعات. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة خصوصا إلى خطة الجيش الشاملة للوقاية والتثقيف بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

وتعكف شيلي في الوقت الحاضر على صياغة نموذج للرعاية الشاملة يشمل العلاج بالعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي وعلاج حالات الأمراض الناهزة، والتعريف ببروتوكول مضادات فيروسات النسخ العكسي واستكمالها بصورة دورية؛ والمفاوضات مع شركات المواد الصيدلانية؛ وعمليات الشراء والتوزيع المركزية. وبفضل هذه الاستراتيجية، نجحت شيلي بنسبة ١٠٠ في المائة في تلبية كل طلبات المستفيدين من القطاع العام، وتسدد نسبة ٩٠ في المائة من التكاليف بموارد محلية أما النسبة المتبقية فتسدد بموارد من الصندوق العالمي.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان حكومتي لإنشاء الصندوق، الذي مكنتنا موارده من الاستكمال الفعال لسياساتنا الوطنية في هذا المجال. وذلك مثل واضح لأهمية التعاون الدولي بين بلداننا.

وسيكون من الضروري مضاعفة التعاون التقني لتشجيع تبادل المعلومات ووضع مقترحات إقليمية للبحوث والإجراءات بالنسبة إلى عدد من البلدان التي تعيش في حالات ضعف اجتماعي.

ختاما، أود التأكيد على أن الالتزام الجماعي، كالذي تعهدت به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والسياسات المشتركة والتعاون الدولي، سيمكننا من التعامل بصورة أكثر فعالية مع الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسيطرة عليه، بغية إنهاء المعاناة والألم، في المستقبل القريب، لملايين البشر في كل أرجاء العالم.

وأود، باسم حكومة بنن، أن أشكر جميع شركائنا الإنمائيين والمنظمات غير الحكومية، الذين لم يدخروا وسعا لمساعدة بلدنا في كفاحه اليومي ضد هذه الآفة.

أخيراً، لدينا أمل كبير في أن تتمكن بلداننا، إلى جانب مشاطرة الخبرة وتنفيذ سياساتنا، من تحقيق تعاون أكبر وبسرعة في مختلف إجراءاتها ومبادراتها في الكفاح المضني ضد هذا المرض الفظيع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة لسعادة السيد مويلوا س. موسامباشيمي، رئيس وفد جمهورية زامبيا.

السيد موسامباشيمي (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): يسعد وفدي أن يشارك في مداوات هذه الجلسات الهامة لاستعراض نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين للجمعية العامة وتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). لقد مر الآن أكثر من عامين على اعتماد الجمعية العامة لذلك الإعلان في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وإن التحدي العالمي لمكافحة الوباء لم يتراجع، حيث ما زلنا بعيدين عن تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا في ذلك الإعلان.

إننا بحاجة إلى أن نذكر أنفسنا بحقائق هذا الوباء المؤلمة. وفي الوقت الحالي، يُقدر أن هناك على الأقل ٤٢ مليون مصاب بالفيروس والإيدز في كل أنحاء العالم. وأصيب ٥ ملايين شخص في عام ٢٠٠٢، بينما لقي ٣,١ مليون شخص حتفهم بسبب المرض في تلك السنة وحدها. وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، المنطقة الأكثر تضرراً بالوباء، يوجد ٢٩,٤ مليون شخص مصابين بالفيروس، ٥٨ في المائة منهم نساء.

ومن حيث وطأة المرض، فإنه ترك آثاراً مدمرة وعميقة على جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وعلى

ودعم القطاع العام؛ ودعم التنسيق والإدارة والمتابعة والتطوير. ويجب على الحكومة أن تتصدى لهذه الآفة على صعيد متعدد القطاعات.

ورغم كل جهود حكومتنا وجهود المجتمع الدولي من خلال اعتماد هذه الخطط والمشاريع، ما زال الوباء ينتشر، مثلما أظهرت دراسات عديدة. ولذا توصلنا إلى الاستنتاج بأن من الضروري الشروع في عملية تخطيط جديدة تراعي نتائج تحليلات الحالة والاستجابات لها، وكذلك العوامل التي تحدد انتشار الإصابة، بهدف وضع خطة مناسبة متعددة القطاعات. ومن ثم اعتمد بلدي سياسة جديدة لمكافحة الإيدز، هي "الإطار الوطني الاستراتيجي لمكافحة الإيدز في بنن". ويحدد هذا الإطار المبادئ التوجيهية والمجالات الرئيسية، والاستراتيجيات والإجراءات ذات الأولوية لمكافحة الوباء خلال السنوات الخمس المقبلة. ويركز الإطار على ١٤ هدفاً رئيسياً ويتألف إطاره المؤسسي من عناصر مختلفة مثل اللجنة الوطنية لمكافحة الإيدز، التي يرأسها رئيس الدولة بنفسه. وكل الفئات الاجتماعية والمهنية في بلدنا ممثلة في هذه اللجنة، مما يبرز الحاجة إلى إشراك جميع الفئات المتنوعة من مجتمع بلدنا في المعركة ضد الإيدز.

ولقد مكنتنا هذه الاستراتيجية الجديدة، منذ شباط/فبراير ٢٠٠٢، من علاج ٣٨٠ مصاباً بالفيروس والإيدز بالأدوية المضادة لفيروسات النسخ العكسي، ونحن في طريقنا إلى الإسراع بالبرنامج، بفضل دعم الصندوق العالمي. ورغم هذه النتائج الإيجابية، ما زال يتعين بذل جهود كبيرة لضمان تلقي آلاف المرضى للعلاج والعناية وكفالة الحد من وطأة الوباء.

الوطنية المتعددة القطاعات لمنع انتشار ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي والسل، بغية تقليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على هذه الأمراض.

وتقف المؤسسات الآنفة الذكر في طليعة الكيانات العاملة في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لأنه يتيح للحكومة توجيه الموارد المتوافرة إلى محتاجيها. وأثر برنامج زامبيا الوطني لمكافحة الفيروس/الإيدز ماض في إعطاء نتائج إيجابية، لا سيما في تخفيض الإصابات في صفوف الشباب.

إن الطريق طويل أمام زامبيا في مكافحة هذه الآفة. وتتضمن المجالات التي تحتاج إلى مزيد كبير من الجهد والدعم توافر الأدوية والحصول عليها، ولا سيما العلاج بالعقاقير المضادة لفيروسات النسخ العكسي والبرامج المعززة لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل والتعامل مع العدد المتزايد من يتامى الإيدز ووضع نظام دعم لحماية النساء والفتيات الصغيرات من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظرا لأن عدد النساء المصابات بالمرض أكبر من عدد الرجال المصابين به.

وهناك حاجة إلى تعاون دولي يؤمن الموارد والخبرات ذات الصلة والتي نحن في أمس الحاجة إليها. وفي هذا السياق، نطلب زيادة الإسهام في تمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، فضلا عن المبادرات الأخرى ذات الصلة من قبيل البرنامج المتعدد البلدان لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

واسمحوا لي أيضا بأن أركز على ضرورة أن يتيح المجتمع الدولي موارد لا لدعم البرامج الوطنية من قبيل البرامج التي أشرنا إليها في زامبيا فحسب، بل ولدعم

كل مستويات المجتمع، فهو يضر بالأفراد والأسر ومجتمعات بأكملها. ففي الجزء الجنوبي من أفريقيا، تكالِب الوباء مع عوامل أخرى، مثل الجفاف والفيضانات، وتسبب في انخفاض مستمر في الإنتاج الزراعي - وهو المصدر الرئيسي لأسباب معيشة أغلب السكان - وبذلك زاد من إفقار أعداد كبيرة من السكان وإضعاف آليات تصديهم لذلك.

لذا كان من المناسب أن نجتمع هنا مرة أخرى لتقييم وضعنا والتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر الأمين العام على الدعوة لهذه الجلسات الهامة جدا وأن أشيد به على التزامه الشخصي بالمعركة العالمية ضد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وقيادته لها.

ويرحب وفدي بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات المحددة في الإعلان. إن التقريرين، الواردين في الوثيقتين A/58/184 و A/58/CRP.1، تقريران دقيقان ويوجزان بوضوح استجابات الدول الأعضاء للمؤشرات العالمية الـ ١٨ التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتي تهدف إلى قياس التقدم المحرز نحو التنفيذ.

ويلاحظ وفد بلادي أيضا مع الارتياح أنه تم منذ صدور أول تقرير للأمين العام (A/57/227 و Corr.1) في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢، إحراز تقدم في تنفيذ الإعلان. وفي زامبيا، تم بالفعل، على صعيد السياسة، وضع خطط استراتيجية هي حاليا قيد التنفيذ. وتتضمن هذه الخطط إنشاء مجلس وطني للإيدز يتلقى إرشادات وتوجيهات متعلقة بالسياسات من رئيس جمهورية زامبيا، السيد ليفي مواناواسا. وقد أنشئ المجلس بمساعدة لجنة من الوزراء ويتكون من قطاع عريض من أصحاب المصلحة، وقد أوكلت إليه مهمة تنسيق ودعم التنمية ورصد وتقييم الجهود

وعواقبه الوخيمة أي جزء جغرافي من الأسرة البشرية. وفي عام ٢٠٠١، وبمناسبة انعقاد الجمعية العامة العاشرة لمؤتمر أساقفة الكنيسة الكاثوليكية، أطلق أسقف أفريقيا جنوب الصحراء نداء للمجتمع الدولي من أجل تقديم مساعدة عاجلة في معركتهم ضد هذا الوباء الذي يحد الأرواح بصورة مخيفة في تلك المنطقة.

واسمحوا لي بأن استرعي الانتباه بوجه خاص إلى واحدة من أكثر الجماعات ضعفا بين ضحايا الإيدز، ألا وهي أطفالنا. فما زال العديد منهم يقعون منذ زمن ضحايا للوباء إما بسبب إصابتهم بالفيروس أو بسبب انتقاله إليهم عند الولادة أو بسبب تيممهم نتيجة وفاة والديهم السابقة لأوانها لأسباب تتصل بالإيدز.

ويمكن الوفاء بالحاجة الملحة لعلاج أولئك المرضى الصغار من خلال أوجه التقدم في العلوم الطبية. ولسوء الطالع، فإن تكلفة العلاج الطبي مرتفعة وعادة ما يعجز عن سدادها لا الفقراء فحسب بل وأولئك الواقعون ضمن شريحة أصحاب الدخل المتوسط. وتتفاقم هذه المشكلة الاقتصادية من جراء مسائل قانونية من قبيل تضارب التفسيرات بشأن الملكية الفكرية. وقد أثلج صدر وفدي بالاتفاق الذي توصلت إليه منظمة التجارة العالمية في ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣، والذي سيبسر للدول الأفقر استيراد عقاقير رديفة أرخص كلفة صنعت بموجب ترخيص إجباري. ويتوقع أن يساهم هذا الاتفاق في زيادة وصول أولئك المرضى الصغار إلى الأدوية. ونأمل في رؤية مزيد من التعابير الملموسة عن الإرادة السياسية والشجاعة الأدبية.

ولم يتهرب الكرسي الرسولي والمؤسسات الكاثوليكية من المكافحة العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويسر وفدي أن يذكر أن وكالات الكنيسة الكاثوليكية تمثل ١٢ في المائة من الجهات التي تقدم الرعاية

مبادرات إقليمية من قبيل إعلان أبوجا لعام ٢٠٠١ وإعلان ماسيرو لعام ٢٠٠٣ بشأن مكافحة الفيروس/الإيدز.

واسمحوا لي بأن اختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام زامبيا بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعهدنا بتقديم دعمها لقرارات هذه الجلسة التي سترسم مرة أخرى خريطة طريق لإحراز مزيد من التقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): عملا بالقرار ٣٠٨/٥٧ المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٣، أعطي الكلمة لنيافة الكاردينال كلاوديو هوميس، رئيس أساقفة ساو باولو، البرازيل، نيابة عن الوفد المراقب للكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة هوميس (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي أولا، أن أنقل إلى الأمم المتحدة بالنيابة عن وفدي، تعازينا بضحايا الهجمات التي وقعت أمس في بغداد وفي ١٩ آب/أغسطس. وآمل أن تزداد إمكانية تحقيق المسار باتجاه سلام بناء وشامل. وستذكر أسر الضحايا في صلواتنا.

ونعرب عن عميق تقديرنا لرئيس الجمعية على رئاسة الجلسات الرفيعة المستوى المكرسة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهي مبادرة ملائمة جدا تعرب عن تصميم المجتمع الدولي على استحداث استراتيجيات أكثر فعالية للتصدي للتحديات التي يشكلها هذا الوباء وأمراض أخرى من قبيل الملاريا والكوليرا والسل.

وما زال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل واحدة من أكبر مآسي عصرنا. فهو لا يمثل مشكلة صحية ذات مدى هائل فحسب، بل ومسألة اجتماعية واقتصادية وسياسية أيضا. ومثلما أبرز وفد بلادي بالفعل مرارا وتكرارا هنا في الأمم المتحدة وفي محافل مشابهة في أماكن أخرى، فإن الموضوع يتعلق أيضا بمسألة أخلاقية لأن أسباب الوباء تعبر بوضوح عن أزمة حقيقية في القيم. ولم يوفر انتشاره السريع

سواريز ديل تورو، رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد سواريز ديل تورو (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلم بالإسبانية): أتكلم اليوم بالنيابة عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. نحن منظمة دولية لديها وجود هنا ولديها أيضا روابط مع المجتمع المدني. لذلك أتكلم بشعور كبير بالمسؤولية.

لقد قيل الكثير عن الأثر الاقتصادي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتهديد الذي يمثله على الأمن والاستقرار في العالم. وتمثل التقديرات أمرا مخيفا حقا. فسيؤدي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى مقتل أشخاص أكثر في هذا العقد من كل الذين قتلوا في الحروب والكوارث التي وقعت في الـ ٥٠ عاما الماضية. لكن هذا يجب ألا يصبح مجرد نقاش بارد عن الأعداد والأرقام. وعوضا عن ذلك، يجب أن نجري هذا النقاش الأخلاقي، وأن نتحرك بعيدا من أخلاقيات البقاء وحده إلى أخلاقيات الكرامة. وحقيقة أن المناقشات قد تحولت إلى مناقشات بشأن كمية المال اللازم أو أنواع التدخل الذي ينبغي أن نقوم أو لا نقوم به أمر مستهجن وإهانة لكرامة كل الأشخاص المصابين. وفي غضون ذلك، ما زال الملايين من الأشخاص يعانون ويموتون من جراء الوباء. وأثناء ذلك، تظل المواقف والسياسات تميز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتعيق جهودنا في الرد على الأزمة. وإذا كان لا بد لنا من أن نتكلم عن الأرقام، فلنتكلم عن الاستثمار الضروري لمنع المعاناة وتخفيفها وحماية الكرامة الإنسانية.

لقد فات أوان النقاش منذ وقت طويل. لا توجد أسرار هنا. ونحن نعلم ما نحتاج إلى عمله، كما نعلم كيفية

لمرضى الفيروس/الإيدز وأن ١٣ في المائة من المعونة الوثيقة العالمية المقدمة للمتضررين من الوباء تأتي من منظمات كاثوليكية غير حكومية. ويوفر الكرسي الرسولي، بفضل مؤسساته المنتشرة في جميع أنحاء العالم، ٢٥ في المائة من إجمالي الرعاية المقدمة إلى ضحايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مما يجعله أحد كبار أنصارها في الميدان، وبالتحديد، أحد أفضل مقدمي الرعاية للضحايا وأكثرهم انتشارا.

وفي الواقع، سيتسنى للكرسي الرسولي بنهاية هذا العام، ومن خلال المجلس البابوي للرعاية الصحية والعديد من المنظمات الكاثوليكية، تحقيق هدفه المتمثل في إطلاق إقامة مؤسسات وبرامج في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء كافة، وهدفه المتمثل في البدء ببرامج جديدة مماثلة في البرازيل والأرجنتين والمكسيك وتايلند وليتوانيا، بالإضافة إلى البرامج الموجودة حاليا في بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم. وهو يقدم خدمات في مجالات واسعة، من حملات التوعية إلى التعليم على انتهاج سلوك مسؤول، ومن المساعدة النفسية إلى الدعم المعنوي، ومن مراكز التغذية إلى ملاجئ الأيتام، ومن العلاج في المستشفيات والرعاية في المنازل والسجون لمرضى الفيروس/الإيدز.

وفي ختام بياني، أود أن أكرر مجددا استعداد الكرسي الرسولي للتعاون مع سائر كيانات المجتمع الدولي في مكافحة آفة القرن، وفي تخفيف آثارها الحالية المدمرة وفي الحد من شبحتها المخيف الذي يلقي بظلاله في جميع أنحاء المعمورة للحوول دون قضائه على حياة الأجيال المقبلة. ولا يسعنا الإخفاق في مواجهة هذا التحدي الهائل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ بتاريخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوان مانويل

أخيراً، هناك بعض الأنباء الواعدة عن سبل الحصول على الأدوية بالنسبة للبلدان التي هي أكثر حاجة إليها. أما بالنسبة للملايين من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن الحصول على الأدوية يظل أحد أكبر التحديات، خاصة لضحايا التمييز والمهمشين. فإذا لم نساعدهم، فإن جهودنا ستبوء بالفشل.

وفي هذا الصدد، يمكن أن تعمل جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات الأخرى كجسر بين الأنظمة الصحية الوطنية والأشخاص المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولكن هذا يقتضي من الحكومات أن تعترف بقيمة المنظمات المدنية وأن تدعم وتعزز القدرات المحلية كي تتمكن من خدمة المجتمعات.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، سيجتمع المؤتمر الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر والحكومات وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمناقشة موضوع حماية الكرامة الإنسانية. وسيتيح المؤتمر فرصة ممتازة لجميع الحكومات الممثلة هنا اليوم، فضلاً عن جمعيات الهلال الأحمر والصليب الأحمر، لكي تؤكد من جديد التزامها الجازم بدعم الإجراءات ملموسة لمكافحة الإهانة التي تنجم من الوباء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٦٥/٤٨ بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد خوسي أنطونيو ليناتي - بوش، رئيس الوفد المراقب لمنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة.

السيد ليناتي - بوش (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالانكليزية): اسمحو لي أن أهنئ السيد جوليان هنت على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في

عمله. ونعلم أن في وسعنا دحر هذا الوباء الشنيع. ويذكر إعلان الالتزام الحاجة إلى استثمار مبلغ ١٠ بلايين دولار كحد أدنى بحلول عام ٢٠٠٥ إذا أريد للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تسفر عن أثر. وباستخدام أكثر الأرقام محافظة لعدد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن من شأن مبلغ ١٠ بلايين دولار أن يغطي بالكاد ٢٥٠ دولاراً للشخص الواحد خلال ثلاثة أعوام: وهو مبلغ أقل بكثير من دولار واحد في اليوم للشخص. هل ذلك سعر أعلى مما نستطيع دفعه لحماية الكرامة الإنسانية؟ هل هو أكثر من اللازم لإعادة الأمل والكرامة إلى الملايين من الأشخاص المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والمصابين به؟ لا، إنه ليس بأكثر من اللازم. ولكننا ما زلنا بعيدين من الوصول حتى إلى ذلك الهدف.

وتعرض آليات هامة من قبيل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا للتهديد من الافتقار إلى الموارد. إننا ندعو جميع الحكومات إلى الوفاء بالتزاماتها بدعم الصندوق العالمي وبعتماد آليات للتمويل مثل إطار كاف للمساهمات يستند إلى الناتج المحلي الإجمالي لأي بلد لضمان إيجاد تمويل مستقر. وهذا أمر جوهري، لأننا نعلم أنه لا بد من استدامة الاستجابات للأزمة طوال العديد من الأعوام القادمة.

كما أن من المهم فهم ما تعلمناه من دراسة العلم ومن التجربة، وإدماجه في هذه مكافحة. والحقيقة الواضحة التي لا نزاع فيها هي أن نهج خفض الضرر يؤدي إلى تخفيض انتقال الفيروس. وبالتالي فإننا نحث الحكومات والمجتمع الدولي على اعتماد تدابير لخفض الضرر بغية تخفيض مخاطر المرض ووقف انتشاره.

أولا وقبل كل شيء، تقوم الحاجة إلى توطيد المشروعات والبرامج الحالية عن طريق إيجاد الهياكل المناسبة والأنظمة الإدارية الاختصاصية. وهناك حاجة إلى ضمان التمكن من المحافظة على جودة العمل والمزيد من زيادتها. ولا بد أن تبقى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية محددة على المدى الطويل، لا سيما في البلدان والمناطق التي تنسم فيها الحالة بالإلحاح وتفتقر إلى الخدمات العامة والتي تكون فيها مبادرات العون الذاتي جديدة بالموازرة. وينبغي أن تركز تلك البرامج على توفير الماء الصالح للشرب وإنشاء مرافق التصحاح وتقديم برامج التعليم العام والتغذية.

ولكن جميع التدابير القانونية والعملية والاجتماعية التي تتخذ في مكافحة الإيدز يجب أن تفتقر بالتعليم القائم على القيم الخلقية التقليدية. وأزمة الفيروس/الإيدز محل تركيز الجانب الإنساني لمنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة. وقد أقرت اللجنة الدولية للمنظمة برامج للرعاية الصحية والتخفيفية للذين يعانون من الإيدز. والأهداف الأولية لهذه البرامج هي الحماية من العدوى العمودية بتيسير حصول الأمهات على الفحص والعلاج المتعلق بالولادة وغيره.

والجمعية نشيطة، بشكل خاص، في المكسيك، بالتعاون مع المعهد الوطني لعلوم طب الولادة، وتعمل مع مؤسسات صحية في الأرجنتين وكينيا وجنوب أفريقيا. وانخراط الجمعية في هذا الميدان نابع من تقاليدنا الخاصة بتقديم المساعدة الطبية.

وتكافح الجمعية الفيروس/الإيدز بأقصى ما تستطيع من قوة. ونحن واثقون بالتمسك بتعاوننا بالتضامن مع الدول الأعضاء بالأمم المتحدة، والمجتمع الدولي بأسره والمجتمع المدني. إننا يمكننا أن نتكلم؛ ويمكننا أن نوصي؛ لكن ما نحن بحاجة إليه فعلا هو أن نحول الأقوال إلى أفعال عن طريق الجهد المشترك للمجتمع الدولي بأسره. ونحن مقتنعون بأن

دورها الثامنة والخمسين. وإنني لواثق من أن كفاءته وقدرته سيكفلان نجاح هذه الدورة.

وأهمية هذه الجلسات لا تحتاج إلى توكيد. ووفقا لإحصاءات عام ٢٠٠٢، يوجد الآن ٤٠ مليون شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مقارنة بـ ٣٧ مليوناً في عام ٢٠٠١، مع حدوث ٤,٢ مليون إصابة جديدة بالفيروس كل عام في جميع أرجاء العالم. وتكشف هذه الأرقام الطابع الخطير للمرض. ويقدر أنه بحلول عام ٢٠١٠، سيكون هناك على الأقل ٦٠ مليون مصاب بالإيدز، وقد يصل هذا العدد إلى ما بين ٨٠ إلى ١١٠ ملايين مصاب. وفي عام ٢٠٠٢، مات ٨٥٠٠ شخص كل يوم من جراء الإيدز في جميع أرجاء العالم؛ كان ١٦٠٠ منهم أطفالاً دون الـ ١٥ من العمر. وفي نفس الوقت، أصيب ١٤٠٠٠ شخص بإصابات جديدة كل يوم. ومن الـ ٤٢ مليون شخص المصابين، يعيش ٩٥ في المائة في البلدان النامية.

وبالرغم من أن برامج التعليم العام ما فتئت تطبق، وأن العلاج الطبي متوفر، فإن الإحصاءات الآتية الذكر تثبت أن انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتسبب في كارثة عالمية لا تقتصر على ما يسمى بالفئات المعرضة للخطر. والواقع أننا نواجه ما أسماه الأمين العام "أكثر التحديات الإنمائية جسامة في عصرنا" (A/55/779)، الفقرة (١٢٣).

إن الرعاية الطبية الأساسية وتوفر الأدوية بأسعار معقولة والوقاية والبحوث، بالترافق مع المساعدة التقنية، يمكن أن تسهم بشكل كبير ولكن فقط مع زيادة الدعم المالي. ومن الضروري بالتأكيد حشد موارد واسعة النطاق من حيث الإمكانيات المالية والموظفين المهرة على حد سواء.

الجميع في العلاج. وتوصلنا، قبل المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في كانكون، إلى اتفاق لرفع الحواجز التي تمنع في الوقت الراهن الأدوية غير المسجلة بعلامات تجارية من أن توزع في البلدان النامية التي لا تستطيع إنتاجها بنفسها. وفي ذلك السياق، يجب ألا تغيب عن بالنا الخطة الموضوعية في المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي عقد في القاهرة قبل حوالي عشر سنوات، والتي دعت إلى إعطاء كل الرجال والنساء، البالغين أو الشباب، حرية الاختيار واتخاذ القرار بشأن رغبتهم في الإنجاب.

منذ البداية، أيدت اللجنة الأوروبية تأييدا قويا فكرة إنشاء صندوق عالمي لتمويل إجراءات وتدخلات محددة. وكنا مقتنعين بأن من الضروري إنشاء آلية لتوفير الموارد الضرورية، وزيادة الجهود المبذولة فعلا، ومساعدتنا على أن نضطلع بالعمل على نحو أفضل من ذي قبل وأن نحقق نتائج أسرع. واللجنة عضو في مجلس إدارة الصندوق العالمي لمحاربة الإيدز والتدرن الرئوي والملاريا، وترأس العديد من لجانها أو تمثل تمثيلا نشطا فيها. ونحن نولي اهتماما خاصا لمصالح البلدان النامية، ولمشاركة المجتمع المدني والأفراد الذين يتعايشون مع المرض.

وفي إطار الصندوق، نشجع على توفير أدوية متدرجة الأسعار مرتفعة النوعية للبلدان الشريكة لنا، وعلى توزيع أدوية غير مسجلة بعلامات تجارية. ونريد أن ندخل الانفتاح والشفافية والتحديد على الإدارة، بالتعاون مع كل العناصر الفاعلة الرئيسية. وعلى وجه الخصوص، نريد أن نجعل الصندوق أداة مالية قابلة للبقاء وطويلة الأجل يمكنها تمويل كل الأعمال الجيدة التي يقترحها شركاؤنا. وقد دفعت اللجنة الأوروبية ١٢٠ مليون يورو إلى الصندوق العالمي، وخصصت مبلغا إضافيا قدره ٣٤٠ مليون يورو للسنوات القادمة. وذلك يرفع مساهمتنا الإجمالية في الصندوق إلى

أية استراتيجية لا يمكن أن تكون فعالة لمكافحة التهديد الذي يمثله الإيدز إلا إذا كانت عالمية.

الرئيس بالنياية (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٠٨ (د - ٢٩) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد جون رتشاردسون، رئيس الوفد المراقب للجماعة الأوروبية.

السيد ريتشاردسون (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): أزمة الإيدز التي تقض مضجع العالم ليست مجرد مأساة شخصية للرجال والنساء والأطفال الذين يعانون من المرض. إنها كارثة اقتصادية عالمية، لأنها تمسح أعضاء المجتمع النشطين.

ونحن مقتنعون بأن ما يحتاج إلى التصدي له على جبهات كثيرة، في وقت واحد، ليس الفيروس/الإيدز، وإنما أيضا الملاريا والتدرن الرئوي. ولذلك اتخذنا نهجا شاملا في برنامج عمل الاتحاد الأوروبي بشأن الأمراض المعدية، الذي بدأ قبل عامين، وهو يتناول مسائل مثل السلم والأمن؛ والتنمية الاقتصادية والكفاح ضد الفقر؛ والبحوث والتجارة. وبشكل إجمالي، خصصنا أكثر من بليون يورو لبرنامج العمل حتى الآن، الذي يتناول، بالمثل، الوقاية والعناية والعلاج.

وأحرزنا تقدما في التسعير المتدرج للأدوية، وهو نهج اقترناه منذ عدة سنوات وتلقى تورا دفعة قوية عندما أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعا لم يسبق له مثيل، يسعى إلى منع إعادة استيراد الأدوية المخفضة الأسعار إلى أوروبا، وبالتالي، إلى تشجيع صناعة الأدوية على المشاركة. وقد بدأت بعض المختبرات في التقيد به فعلا. وندعو الأطراف الفاعلة الكبرى الأخرى إلى أن تبدي نفس الرغبة والعزم.

ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن من الممكن حماية الابتكارات العلمية مع الحفاظ في نفس الوقت على حق

فنحن نفعل ذلك أيضا عن طريق الميزانيات الوطنية في بلداننا، وذلك هو المجال الذي نحتاج نحن، كل المانحين، أن نوائم فيه إجراءاتنا وننسق سياساتنا.

وسنواصل العمل معا لوضع أساليب فعالة مستدامة للتعاون، حتى يمكننا أن نوفر الأمل لمن هم أكثر احتياجا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة. بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت جلساتها العامة الرفيعة المستوى المكرسة لمتابعة نتائج الدورة الاستثنائية السادسة والعشرين وتنفيذ إعلان الالتزام بشأن الفيروس/الإيدز، واختتمت أيضا هذه المرحلة من نظرها في البند ٤٧ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١/٣٠ بعد منتصف ليلة ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٤٦٠ مليون يورو. والرئيس برودي ملتزم التزاما شخصيا بضمان أن تمثل الأرقام مساهمة دنيا، كبداية.

وزادت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، بشكل جماعي، من التمويل لمكافحة الأمراض الثلاثة عن طريق إعانة إضافية للبرامج الوطنية والإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، وصناديقها وبرامجها، والقنوات المتعددة الأطراف الأخرى. وتعهد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء به للصندوق العالمي وحده، بتقديم ما مجموعه ٢,٥٦ بليون يورو في شكل موارد إضافية. ولذلك، فإن مساهمة الاتحاد الأوروبي تمثل ٥٥ في المائة من كل الموارد التي جرى التعهد بها للصندوق.

وقبل مؤتمر القمة مباشرة أصدر مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي إعلانا يدعو حكومات الدول الأعضاء إلى مواصلة دعمها للصندوق العالمي، وزيادته إن كان ذلك ممكنا. لكن الصندوق ليس الآلية الوحيدة التي نقدم الدعم من خلالها.